عالم الاستثمار
العدد الثانى إبريل/مايو ١٩٩٧ تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين
العراق

الاتحاد العام للغرف التجارية
العدد الثانى - السنة الأولى - إبريل/مايو ١٩٩٧
تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

عالم الاستثمار

د. م.
نادر
رياض

ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرون وعند استعراض مسيرة العمل الوطنى من خلال بيان الحكومه خلال الفترة الماضية وكذلك الرؤيه المستقبليه فى خطوطها العريضة حتى عام ٢٠١٧ احسست بالفخر والاطمئنان فالعمل والتخطيط بأيدى مصرية تلمس أرض الواقع وتنطلق نحو المستقبل.

ان المسرح المصرى قد شهد نظماً كثيرة وتغيرات مختلفة استوعبها جميعاً واستفاد من تداخلاتها واهدافها لتخرج بتجربه متميزه يشهد لها اعرق الدول مما يثبت ان المصرى ذو شخصية فريده وعريقه حتى نهر النيل الذى يفيض ويغيض فى إطار لم يتغير منذ بدء الخليقه ويتحكم فى وجود مصر سيمتد مساره ونحول مجراه مره أخرى إلى الصحراء لمزيد من الخير على ضفاف جنوب الوادى.

ولقد تحديث البيان عن الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩٧ - ٢٠٠٢) من حيث أهدافها العامة والتى ترجع اهميتها إلى انها الخطة التى ستدخل بها القرن الحادى والعشرين. ونحن متفائلون بهذه الخطة الجديدة وسنعمل جميعاً بإذن الله على تحقيق أهدافها، ومن منطلق مساندة الحكومة فى تحقيق رؤية الرئيس مبارك هناك عدد من الاقتراحات نتمنى ان تؤخذ فى الإعتبار :

علاج عجز الميزان التجارى ولا سيما انه يتجه فى السنوات الأخيرة نحو التزايد، يستدعى الأمر فى هذا الصدد تشجيع الانتاج حتى لا تتزايد الواردات بمعدلات مرتفعة، كذلك إمكان زيادة الصادرات بما لا يقل عن ١٠٪ سنوياً. ويمكن أن يتحقق ذلك بتخفيض العبء وإنشاء خط ملاحى منتظم مع الدول الافريقية، تشجيع المشروعات على الحصول على شهادات الجودة والاهتمام بنوعية الانتاج.

سد الفجوة بين الادخار القومى والاستثمار القومى والتى تبلغ حالياً ١٠٪ حيث ان معدل الادخار حوالى ١٦٪ بينما يصل الاستثمار إلى حوالى ٢٦٪ ويمكن ان يتم ذلك بمزيد من التشجيع للقطاع الخاص المصرى والعربى والأجنبى بتخفيف العبء الضريبى تدريجياً ومزيد من تبسيط الاجراءات وإختصار وتسهيل إجراءات التقاضى وإصدار القوانين التى تأخر إصدارها مثل القانون التجارى وقانون الشيك، قانون العمل الجديد، قانون ضمانات وحوافز الاستثمار.... قانون الاغراق....

حل مشكلة البطالة بالتركيز عليها لخطورتها وآثارها السيئة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، يستلزم ذلك تخفيض تكلفة فرصة العمل الواحدة من ١٨٠ الف جنيهاً تقريباً إلى ما لا يزيد عن ٥٠ الف جنيه الأمر الذى يسمح بخلق ١٣٠ الف فرصة عملٍ إضافية سنوياً.

الاهتمام بالسياحة الداخلية لتكون بديلاً عن السياحة الخارجية إذا ما تأثرت بعوامل طارئة ويستدعى الأمر هنا إلزام المشروعات السياحية، بالالتزام بقرار وزير السياحة بتخفيض الأسعار للمصريين.

علاج مشكلة تلوث البيئة والحزم فى تطبيق القانون ولا سيما بعد إنتهاء فترة الإنتقال (١٩٩٧). وتوسيع انتشار فى هذا المجال فى هذا المجال للإتفاقية الجديدة للمواصفات القياسية المعروفة باسم ISO 14000 والتى تهتم بربط التجارة بالبيئة حيث أن عدم توقيعنا على هذه الاتفاقية سيؤدى لنقص كبير فى صادراتنا، كما أن توقيع مصر عليه يستلزم سرعة علاج مشكلة تلوث البيئة.

إجراء الاتصالات المكثفة مع الدول العربية لإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة حيث اننا يمكن ان نحقق فيها العديد من المزايا وكذلك حتى نتمكن من مواجهة التكتلات الإقتصادية الضخمة التى أصبحت السمة المميزة للإقتصاد القومى.

رئيس التحرير

عالم الاستثمار

في هذا العدد

12 حوار العدد

40 الفن ورجال الأعمال

46 أجندة الاستثمار

30 أنباء

رئيس التحرير

د.م. نادر رياض

نائب رئيس التحرير

د. محمد الباز

مدير التحرير

أ. حسن باطة

المشرف العام

أ. عزة نصر

سكرتير التحرير

عصمت دربالة

المحررون

لبيب سمير لبيب - منار صبرى

تصدر عن الشعبة العامة للمستثمرين

رئيس مجلس إدارة الشعبة

أحمد عبد المقصود عرفه

نائب أول

محمد أبو العينين

نائب ثان

د. أحمد بهجت

التصميم

م. محمد العتر

الفنيون

نصل ألوان : إيهاب محمد جميل

مونتاج : حنان عبد الحميد

المراسلات

٥ عمارات العبور - صلاح سالم - الدور السابع شقة ٤ - مدينة نصر - القاهرة

تليفون - فاكس : ٢٦٣٠٩١٣

الطباعة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب

أخبار رجال الأعمال

• بدأت الشركة العربية للخزف في تنفيذ بعض التوسعات في مصنع الأدوات الصحية لزيادة الطاقة الإنتاجية بمقدار ٨ آلاف طن سنوياً يخصص نصفها للسوق المحلي والنصف الآخر للتصدير لأسواق الدول العربية والأفريقية وإيطاليا واليونان وقبرص وإنجلترا.

صرح بذلك رفعت الأنصاري رئيس الشركة ، وقال إنه يتم الآن دراسة تنفيذ توسعات أخرى في خطوط السيراميك لإنتاج بلاط الحرفة الثالثة المميز ويستخدم للحوائط ، وسيبدأ إنتاج التوسعات الجديدة في النصف الثاني من العام الحالي ، وستبلغ قيمة إنتاج الشركة الكلي بعد الإنتاج الجديد ١٠٠ مليون جنيه خلال عام ٩٧/ ١٩٩٨

• الشركة المصرية للكتان بدأت إضافة إنتاج الغزل المبلل المستخدم في المفروشات والملبوسات . صرح بذلك الكيميائي منير عز الدين رئيس الشركة وقال إن الشركة هي الوحيدة في مصر التي تنتج هذا النوع وبجميع النمر اعتباراً من نمرة ١,٥ حتى نمرة ٢٨ .

يذكر أن كل إنتاج الشركة للتصدير لجميع الأسواق الأوروبية وستصل قيمة الإنتاج إلى ٦٠٠ طن سنوياً قيمتهم ٣ مليون دولار . هذه الشركة تعمل بالخبرة الإيرلندية بنفس التكنولوجيا التي تستخدمها أيرلندا لإنتاج غزل الكتان الأيرلندي.

• تم تعيين الربان رضا حلمي رئيس جمعية مستثمري العاشر من رمضان عضواً في مكتب خدمات المستثمرين في محافظة الشرقية.

• انضم ٥ أعضاء جدد لمجلس إدارة جمعية مستثمري العاشر من رمضان في انتخابات التجديد الثلثي التي أجريت مؤخراً .

هؤلاء الأعضاء طبقاً لأكبر الأصوات هم :

١ . الربان رضا حلمي

٢ . محمد حلمي محمد (شركة مصر الحجاز للبلاستيك)

٣ . خميس الهلباوي (ملابس جينز)

٤ . محمد نور (شركة مصر النور لإنتاج الرخام والبلاستيك)

٥ . كارمن غريب (مجموعة شركات الصغيرة للملابس والمفروشات)

حيث فازت في الاقتراع الذي جرى بينها وبين مهندس أبو العلا أبو النجا المتخصص في إنتاج أغذية مرضى السكر والرجيم لتساوي أصواتهما . وسيتم اختيار هيئة مكتب مجلس إدارة الجمعية بعد عيد الأضحى المبارك.

المعروف أن عدد أعضاء الجمعية ١٥ عضواً ويتم كل عام إسقاط عضوية ٥ أعضاء منها

• جمعية رجال الأعمال المصريين بعد أن إنتهت من تركيبات الخط المباشر مع شبكة الإنترنت تبدأ تسجيل الصفحات الخاصة بها على الشبكة وستضم بيانات كاملة بالصور والمنتجات والأنشطة الخاصة بأعضائها ، وكافة التقارير الإقتصادية عن أوضاع التجارة والإستثمار والخدمات في مصر، كما ستتضمن هذه الصفحات أيضاً صفحات خاصة عن برامج الجمعية وأنشطتها المستقبلية وأهم الأحداث واللقاءات التي

تنظمها بالإضافة لصفحات خاصة بأهم النقاط التي تجد الجمعية ضرورية لطرحها أم الحكومة تتعلق بمشروعا القوانين التي تطرحها الحكو للمناقشة . طاهر الشربي سكرتير عام الجمعية صر بذلك لعالم الإستثمار.

تطوير الصناعة المصرية في ظل المشاركة الأمريكية!

ظل الاقتصاد المصري رضي يحبو بخطوات بالسة لفت طويلة ومتخبطاً في سيره حا اتركه نور الاصلاح عندما عر مكامن الضعف ونقاط الاختنا حينئذ اصبحت مصر نموذ فريداً للاصلاح الاقتصا والدولة الخامسة بين دول العا التامي في جذب الاستثمارات.

وفي اطار الرؤي والاستراتيجية الخاصة بتط الصناعة المصرية لمواجه تحديات القرن الـ ٢١ وم منطلق التعاون المص الأمريكي تحت مظلة المشارك المصرية الأمريكية ف احتياجات البرنامج المص المقترح لتطوير الصناع نتلخص في النقاط التالية.

• العمل على انشاء منط حرة بين مصر والولاي المتحدة الأمريكية على غ النموذج القائم حالياً ب الولايات المتحدة واسرائ نصح من خلالها الصادر المصرية فرصة اكبر للنفاذ إ الأسواق الأمريكية مع مراع المزايا التفضيلية.

• وضع خطة مصرية امريك مشتركة لدمج الصناعات المص في جميع المعارض الرئيس التي تقام بالولايات المتحدة.

• وضع برنامج مصرى أمريكى للنهوض بمستوى اداء الخدمات والاجراءات الإدارية فى الموانئ والمطارات المصرية.

• اقرار التمويل الامريكى اللازم لوضع برنامج لتحديث وتطوير المنظمات الصناعية الرقابية بهدف تزويدها باحدث الالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة.

• اقرار برنامج مصرى أمريكى للتدريب الصناعى يهدف إلى التوسع فى اقامة مراكز التدريب الصناعية المتخصصة فى كافة محافظات مصر من خلال تبنى المؤسسات التعليمية الكبرى بالولايات المتحدة ومصر والتمويل والتخطيط والاشراف.

• ربط مراكز البحث العلمى المصرية مع نظائرها بالولايات المتحدة وذلك بتوقيع البروتوكولات المنفذة لذلك.

• قيام الولايات المتحدة بالتوسع فى دعم المؤسسات والمنظمات المصرية بالمعلومات التى توفر البيانات والاحصاءات الخاصة بمطالب الاستثمار الامريكى فى مصر.

• ضرورة تقديم المعاونة الامريكية فى مجال تنمية الصناعات الصغيرة فى مصر عن طريق نقل التجربة الامريكية فى اعداد برامج تدريب صغار الصناع وذلك من خلال انشاء (الصندوق المصرى الأمريكى لتنمية الصناعات الصغيرة)

• ضرورة قيام الولايات المتحدة ومصر بوضع برنامج طموح لمعاونة الصناعة المصرية فى الحفاظ على البيئة ومعاونة القطاع الصناعى المصرى فى تحمل تكاليف إعادة تاهيل المصانع وتوفير الاحتياجات اللازمة لذلك من خلال انشاء (الصندوق المصرى الامريكى للحفاظ على البيئة الصناعية)

• سرعة إقامة (هيئة مصرية أمريكية للتوحيد المقاييس فى مجال تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بالصناعة والتجارة والاستثمار.

م. ابراهيم فوزى : مساهمة الكويت فى ٥٢ مشروعاً بمصر

صرح الدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة للاستثمار أن الكويت تساهم فى ٥٢ مشروعاً صناعياً فى مصر ٢٦ مشروعاً سياحياً. ٨ مشروعات خدمية. ٧ مشروعات زراعية. ١٢ مشروعاً انشائياً بالاضافة إلى ٤٠ شركة استثمارية مساهمة وثلاثة بنوك و١٩ مشروعاً تعمل بنظام المناطق الحرة.

واشار الى أن من بين ١١٥٨ مشروعاً استثمارياً عربياً تعمل وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ٨٩ نجد أن استثمارات المشروعات الصناعية العربية التى تعمل داخل البلاد وتقدر بمبلغ ١١,٦١١ مليار جنيه ورؤوس أموالها ٥,٩١٥ مليار جنيه.

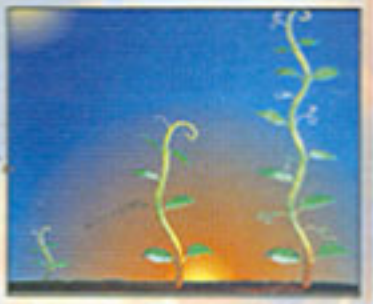

بدء التنفيذ فى مشروعات التنمية الكبرى

بدأت وزارة التخطيط فى إعداد الملامح الاساسية للخطط الخمسية الأربع القادمة التى تبدأ من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧ ترتكز من خلالها تحقيق معدلات أكبر فى الاكتفاء الذاتى للسلع الغذائية لخفض الواردات وتحقيق معدل نمو فى الصناعة يزيد على ٩٪ وتحقيق معدل نمو ٧٪ وتوفير فرص عمل تبدأ بنحو ٣ ملايين فرصة عمل ..

كما يتم الاعتماد على القطاع الخاص فى زيادة الاستثمارات المحلية بنصيب يرتفع إلى ٧٥٪ من حجم الاستثمارات.

تشمل الخطط المشروعات القومية الكبرى لتنمية شمال الصعيد والدلتا والقاهرة الكبرى وتنمية جنوب الوادى الجديد ومشروع تنمية مدن القناة إلى جانب المشروعات التى بدأ تنفيذها بالفعل فى الخطة الخمسية الثالثة وهى المشروع القومى لتنمية سيناء ومشروع تنمية جنوب مصر والمشروع القومى للتنمية الريفية وتستهدف هذه المشروعات فى مجملها إعادة توزيع وانتشار السكان فى مساحة ٢٥٪ من الاراضى المصرية من خلال ايجاد مجتمعات عمرانية جديدة تعتمد على التنمية الزراعية والصناعية واستغلال الثروات المعدنية وامكان التوسع فى الاستثمارات السياحية فى بعض المناطق.

اتفاقية الاتصالات البعيد: تبشر بفرص اقتصادية عالمية

بعد ثلاث سنوات تقريباً من المفاوضات انتهت محادثات منظمة التجارة العالمية حول الاتصالات الاساسية إلى نتيجة ناجحة حيث قدمت ٧٠ دولة التزاماتها بشان حرية الوصول إلى اسواق العالم بما فى ذلك الخدمات المحلية والبعيدة والدولية التى تستعمل التقنيات السلكية او اللاسلكية.

كما تهدف الاتفاقية إلى فتح اسواق العالم امام التنافس فى قطاع تبلغ قيمة سلعه وخدماته ٦٠٠ الف مليون دولار وصرح رئيس منظمة التجارة العالمية "رينانو روجيرو" انه يتوقع وصول ارباح ومكاسب هذه الاتفاقية الى تريليون دولار فى العقد القادم.

• تأسيس ٢٧٩ شركة فى شهرين

بلغ عدد الشركات التى تم تاسيسها خلال شهرى يناير وفبراير من هذا العام ١٧٩ شركة طبقاً للقانون ١٥٩ للشركات منها ٨٩ شركة ذات مسؤلية محدودة، ١٩٠ شركة مساهمة.

صرح بذلك احمد فؤاد عطا رئيس مصلحة الشركات واوضح انه من بين الشركات ذات المسئولية المحدودة ١٣ شركة صناعية رؤوس اموالها ٨٣٢ الف جنيه، و٢٠ شركة فى مجال المقاولات رؤوس اموالها ٢,٣٦ مليون جنيه، ٢٦ شركة فى مجالات تجارية رؤوس اموالها ٢,١ مليون جنيه، ٢١ شركة خدمات راس مالها ٢,٠٧ مليون جنيه، ٤ مشروعات سياحية رؤوس اموالها ٢ مليون جنيه، مشروعين فى مجال الاستشارات رؤوس اموالها ١٥٠ الف جنيه، ٣ مشروعات فى مجال الاعلام رؤوس اموالها ٢ مليون جنيه، اما الشركات المساهمة فتضم ٣٢ شركة صناعية راسمالها ٩٤,٧ مليون جنيه، ٣ شركات زراعية راسمالها ١,٢٥ مليون جنيه، ٤٣ شركة مقاولات راس مالها ٢٣٢,٥ مليون جنيه، ٣٣ شركة تجارية راسمالها ١٥١ مليون جنيه، ١٥ شركة فى مجال الخدمات رؤوس اموالها ٥٢,٣ مليون جنيه، ٥٩ شركة سياحية رؤوس اموالها ٤٥٢,٨ مليون جنيه، شركة فى مجال الاستشارات راسمالها ٢٥٠ الف جنيه، شركتين فى مجال الإعلام راسمالها ٥، مليون جنيه، شركتين فى مجال الصرافة راسمالها ٢ مليون جنيه.

الصناعة الوطنية فوق صفيح ساخن..!!

شبح الإغراق يهدد منتجاتنا في الداخل والخارج

منذ بدء تحرير التجارة الخارجية في مصر عام١٩٩١ استبدال القيود الجمركية بآليات تتفق مع المشروعات الدولية خاصة اتفاق منظمة التجارة العالمية (الجات) بدأ يطفو على الساحة الاقتصادية ما يهدد الصناعة الوطنية بعد إلغاء الحماية التي كانت تعتمد على القيود سواء الحظر أو فرض رسوم جمركية أو حصص، من خلال إغراق السوق المصرى بمنتجات أجنبية تقل أسعارها عن مثيلاتها في السوق الداخلى

وانهام السلع المصرية بإغراق الأسواق الأوروبية بسلع مصرية تقل أسعارها عن أسعار مثيلاتها في السوق الأوروبي مما أصبح يشكل تهديداً للصناعة الوطنية في الحالتين...

وعالم الاستثمار إيماناً منها بأهمية هذه القضية الشائكة عزيزي المستثمر ستناقشها من كافة جوانبها مع التركيز على كيفية مواجهة الصناعة الوطنية لمثل هذه التهديدات وكيف تهيأ المصانع نفسها من الآن خاصة انه من المتوقع زيادة عدد هذه القضايا مستقبلاً وعودة قليلاً للوراء نجد ان الإغراق بدأ يهدد الصناعة الوطنية عندما تم توجيه إتهام للشركات المصرية بإغراق الأسواق الافريقية والأوروبية بالسلع المصرية ثلاث مرات خلال اقل من عام... اول مرة كانت قرب نهاية عام ١٩٩٥ ضد صادرات الألومنيوم لجنوب افريقيا، المرتان الثانية والثالثة كانت خلال العام الماضي ضد شركات الأقمشة

خلال فبراير الماضى أعلن جهاز مكافحة الإغراق وزارة التجارة عن ثبوت أول قضية إغراق بمصر والدول العربية ضد السلع الأجنبية

القطنية الخام وشركات تصدير ملاءات الأسرة وأقامها الاتحاد الأوروبي.

وخلال فبراير الماضي أعلن جهاز مكافحة الإغراق بوزارة التجارة عن ثبوت أول قضية إغراق بمصر والدول العربية ضد السلع الأجنبية قامت بها شركتان إحداها يونانية والثانية أسبانية في منتجات أحواض الاستانلس ستيل وبذلك أصبحت مصر تعاني من الإغراق بنوعيه وهما اتهامها بإغراق الأسواق الأوروبية ومعاناتها من إغراق السلع الأجنبية لها.

وكانت هذه الظاهرة قد بدأت عندما أعلنت سلطات التحقيق في جنوب أفريقيا عن بدء التحقيق في قضية إغراق ضد صادرات مصر من أدوات الألمنيوم المنزلية المصرية في ٢٧ أكتوبر عام ١٩٩٥ بناء على شكوى تقدمت بها شركة هاندلر اند هارت التي تمثل الصناعة الوطنية لهذا المنتج بجنوب أفريقيا ثم أخطر المكتب التجاري المصري وقطاع التجارة الخارجية في مصر بإعلان بدء التحقيق متضمناً أسماء الشركات المتهمة وهي أطلس سالي العامة للتجارة والكيماويات والقضية الثانية الخاصة بالأقمشة القطنية الخام أتهم فيها الاتحاد الأوروبي المنتجات المصرية في ٢١ فبراير من العام الماضي بوجودها داخل السوق الأوروبي بأسعار منخفضة أدت لحدوث ضرر بالمنتجين الأوروبيين ونيابة عنهم أقام اتحاد الأقطان الأوروبي الشكوى ضد ١٤ شركة مصرية ثم جاءت القضية الثالثة ضد شركات تصدير ملاءات الأسرة «أغطية الأسرة» وأبلغ عنها من مكتب محاماة بلجيكي بالاتحاد الأوروبي وبدأت إجراءات التحقيق في هذه القضايا البعض منها لم تستند إدعاءاته لحقائق ضد المنتجات المصرية. البعض الآخر فرض عليه رسم إغراق لحين ثبوت الضرر واتخذ فيه إجراء ضد مصر رغم أن وزارة التجارة لها تحفظات على ذلك وتسير في إجراءات لتصعيد القضية على مستوى منظمة التجارة العالمية.

أما القضية التي ثبتت ضد الشركتين اليونانية والأسبانية فكان قد ثبت وجود زيادة كبيرة في الواردات من اليونان وأسبانيا بأسعار الغرفة للسوق كان لها أثر سلبي على أسعار بيع المنتج المحلي وعلى الوضع المالي للشركة المصرية بانخفاض حجم مبيعاتها... وكذلك تدهور أسعار البيع والأرباح والإنتاج والطاقة المستغلة بالمصانع التابعة بها.

أيضاً تقدمت بعض شركات إنتاج حديد التسليح المصرية بشكوى إغراق ضد شركات من آسيا وأفريقيا وأوروبا ويتم الآن إعداد البيانات اللازمة للتحقيق في مثل هذه القضايا.

والسؤال الآن عن المأزق في مثل هذه القضايا

يؤكد السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة التجارة أن المنتج المصري لم يكن يضع في اعتباره الآليات المتضمنة في اتفاقيات الدعم والإغراق والتدفق للواردات لأنه لم يكن هناك تفعيل لمثل هذه الآليات للاعتماد على القيود التي تحمي الصناعة الوطنية ولم يكن هناك ضرورة لاستخدامها.

لكن بعد انخراطنا في المجتمع الدولي وتحرير التجارة الخارجية أصبح من الضروري استخدام الآليات التي يستخدمها المجتمع الدولي والمتمثلة في مكافحة الدعم والإغراق واتخاذ إجراءات ضد تدفق الواردات بصورة غير طبيعية تحدث ضرراً بالصناعة. هذه الآلية لها نظام وقواعد بدأتها أوروبا منذ ثلاثين عاماً.

وفي مصر بدأنا مع تحرير التجارة ننشأ جهازاً قوياً بشهادة المنظمات الدولية وتم اختيار كوادر ملائمة...

• من أين تأتي المشكلة إذن؟

يتحدث بعض الناس عن عدم وجود قانون رادع والحقيقة أن هذه معلومة خاطئة وليست دقيقة لأن النظام القانوني في مصر يجعل أي اتفاق دولي ساري بمجرد تصديق مجلس الشعب عليه بل يضعه في مرتبة أعلى من التشريع المحلي وقد حدث ذلك بالنسبة لاتفاقية الوثائق الختامية وما تضمنته من اتفاقيات خاصة بالإغراق والدعم وتدفق الواردات وأصبحت جزءاً من التشريع المصري، وبهذا فالقول بعدم وجود قانون يعالج هذه الأمور غير صحيح، لكن المعروض حالياً وسيتم اتخاذ إجراء سريع فيه هو الجزئية الخاصة بالسلطات والعمليات الإجرائية ورغم ذلك فهي لا تقيد جهاز مكافحة الإغراق بدليل أنه لأول مرة أعلن عن قضية.

لكن المشكلة كما يراها السيد أبو القمصان تكمن في كيفية إعداد الوحدات الإنتاجية نفسها للتعامل مع هذه الآليات وكيفية تتبع حركة التجارة في السلع التي تنافس المنتجات المحلية

السيد أبو القمصان

عبد الرحمن فوزي

فالمجتمعات الصناعية ليس لديها الإدراك أو وضوح رؤية لكيفية التعامل مع هذا النظام؛ وعندما نبحث فى قضية المنسوجات التى وجهت من اتحاد الغزالين الأوروبى ومنتجى الألقطان ضد مصر يجد أنه عند الحديث مع المسئولين الأوروبيين رفضوا منع الاتحاد من الشكوى، نفس الموضوع يجب أن يحدث فى مصر فجمعيات المنتجين واتحاد الصناعات لابد أن يستعدوا وكذلك الوحدات الإنتاجية.

وقد وضع الجهاز تصورا لهذه الشكاوى فعندما تحدث شكوى تخرج مجموعة من جهاز المكافحة للشركة الشاكية لتعريفها بكيفية تجميع القضية من خلال الكوادر التى يتم رفع كفاءتها بالتعاون مع الخبرات المصرية والأجنبية (مثل نيوزيلاندة - الاتحاد الأوروبى) وهناك خطة دائماً لضخ عناصر شابة على درجة كبيرة من الكفاءة.

ويقول عبد الرحمن فوزى مدير عام جهاز مكافحة الدعم والإغراق بوزارة التجارة إن هناك مجموعة من البيانات الأساسية التى يجب أن تقدم من جانب الوحدات الإنتاجية أثناء وجود شكوى أهمها البيانات الخاصة بحجم الانتاج وما يتم تصديره واستيراده منها وأسعارها فى الحالتين سواء التى تباع بها فى مصر أو يتم تصديرها بها للخارج حيث أنه لا تقبل شكوى من صناعة وطنية لا تمثل ٢٥٪ على الأقل من حجم الإنتاج المدعى للإغراق مع تأييد باقى المصانع.

ويضيف أننا كجهاز عندما تأتى إلينا شكوى من مصنع ما دون أن يعرف عدد المنتجين وحجم الإنتاج لكل مصنع وكم يشكل حجم المجموعة المتقدمة من حجم الإنتاج الكلى نضطر لجمع هذه البيانات بأنفسنا مما يؤخر سير العمل، هذه المعلومات يجب أن تكون متوافرة باتحاد الصناعات والغرف الصناعية على الأقل لكن الحقيقة أنه لا يوجد بها أى معلومات.

أيضاً عندما نرسل بيان الشكوى ونسأل المنتج عن كيفية حساب سعر التصدير أو هامش الإغراق أو قيمة الإنتاج نكتشف أنه لا يستطيع حساب ذلك، ورغم أن حجم السوق فى مصر ٦٠ مليون نسمة إلا أنه يعتبر صغيراً وبالتالى التأخير شهر أو اثنين يمكن أن يؤدى لخسارة كبيرة للصناعة المصرية بالكامل وهذا ما يؤكده الصناع أنفسهم لأن الإجراءات طبقاً للاتفاقات الدولية تستغرق على الأقل ٤ شهور حتى تتخذ إجراءات مؤقتة، ٦ شهور لاتخاذ إجراء نهائى ويكون السوق والمصانع قد أغلقت ورغم أن المنتجين يعرفون هذه المعلومة ويشكون من طول الإجراءات ومع ذلك نجدهم غير مؤهلين لمثل هذه القضايا رغم أن هذه مسؤليتهم.

والجهاز مستعد لتوفير التدريب الكافى لهم وقد تم عمل عدة دورات لتأهيلهم لكن للأسف لم يحضر سوى عدد قليل جداً، ومن يحضر لا يكمل الدورة ولا يأتى سوى الحكوميين لكن أصحاب المصلحة لا يحضرون - قد تكون أوقاتهم لا تسمح - لكن ليس ضرورياً أن يحضر صاحب العمل بنفسه لكن على الأقل المدير المالى يجب أن يحضر مثل هذه الدورات ليكون مؤهلاً داخل المصنع لمواجهة مثل هذه الأمور.

ويطالب عبد الرحمن فوزى أصحاب المصانع بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالانتاج وحجم السوق والمخزون والاستهلاك بحيث لا يخفى أى مصنع بيانات لأسباب تتعلق بظروف المنافسة بالإضافة لتتبع أسعار الواردات من العالم خاصة السلع التى تعتبر صناعات معرضة للمنافسة غير العادلة - صحيح أن تكلفة إنشاء قاعدة معلومات قد تكون مرتفعة لكنها لا تمثل شيئاً بالنسبة لحماية الصناعة ككل.

والشئ الثانى المطلوب من الصناعة هو أنه عندما تأتى شكوى ضد المنتجات المصرية كما حدث بالنسبة للمنسوجات القطنية ويقوم المحققون بزيارات ميدانية للمصانع فنتيجة لأن هذه المصانع لا تفهم كيفية الشعور بأنها تغرق الأسواق نجد أنها تغطى بيانات ضد مصالحها حيث أنه عند سؤالهم عن الأسعار المنخفضة تكون إجابتهم أنهم يبيعون سلعاً من الدرجة الثانية وهو ما يختلف عن السلع التى يتم تصديرها وهذا الكلمة يتمنى أى جهاز محقق فى العالم أن يسمعها لأن ذلك يجعله يقوم

بعمل تعديل فى أسعار البيع المحلية أو الخارجية مباشرة أثناء التحقيق بناء على ذلك لأنه من المفترض أن ترتفع تكلفة المنتج درجة أولى عن تكلفة المنتج من الدرجة الثانية وبالتالى القول بان الإنتاج الذى يراه درجة ثانية معناه اننا نبيع بسعر أقل من السعر الحقيقى والمسألة ببساطة شديدة انه عند بيع السلعة فى السوق المحلى بسعر أعلى من بيعها فى السوق الخارجى معناها اننا نتسبب فى عمل إغراق بعد حساب بعض الحسابات الخاصة بالنقل والشحن والتامين.

وبالتالى المصطلحات الفنية وطرق الحساب لابد أن نعيها جيداً حتى يتم التحقيق معنا.

والنقطة الخطيرة أيضاً ويجب عدم الإقدام عليها هى ما يقوم به بعض اصحاب المصانع من تحميل بعض أعباء التصدير على الإنتاج المحلى فإذا كانت السلعة تكلفتها ٥ جنيهات يبيعها المنتج بمبلغ ٧ جنيهات فى السوق المحلى ويتم بيعها فى اسعار التصدير بقيمة قدرها ٣ جنيهات فقط، وقد حدث ذلك فى قضية منتجات الالومنيوم حيث تبين أن أسعار تصدير المنتجات لا تزيد عن واحد على خمسة من ثمن الأسعار فى مصر.

بعد أن اتضحت خطورة هذه القضايا سواء الإغراق المصرى للسوق الأجنبى أو العكس علينا الا ندخر مالا أو جهداً فى توفير البيانات المطلوبة والإلمام بكل أنواع الحسابات لحماية أنفسنا خاصة أن جهاز مكافحة الدعم والإغراق لن يستطيع مواجهة كل طلبات المنتجين مع اتساع مثل هذه القضايا كما يتوقع الخبراء.

ـــذه القضايا علينا
ـوبة والإلمام بكل أنواع
ـابات لحماية أنفسنا

فـــرص تصـــديرية وخـــدمات

ترغب محلات السلسلة بالمؤسسة البرازيلية
MAPPIN LOJA DEDEPARTA-MENTOS
S/A - Rud Xavier de toledo, 20 - 7 ° Floor 01037 - 010 - São Paulo - Brasil
Tel : (005511) 214 - 4411
Fax : (005511) 606 - 5788

في استيراد تي شيرت وبولوشيرت يتوافر فيها المواصفات التاليه وفي حدود أسعار محددة على النحو التالى:-

- T- shirt Jersey yarn 30/1 combed gange 24 Av WTM2 145 GSM (Target price is us $2.0 FoB).
- Pique yarn 24/1 combed gange 24 Av Wt M2 205 GSM (Target price is us$ 2.2 FoB).

ترغب شركة TEXTETS البرتغالية وعنوانها TARF.LDA APARTADO 8 - PEVIDEM, 4810 PEVIDEM, PORTuGAL.
TEL : 00351 - 53 - 531585
FAX : 00351 - 53 - 535420

في استيراد قماش جوخ ١٠٠٪ قطن رمادي اللون (GREY cloths) من مصر.

ترغب شركة ROMANA-SCALA الإيطالية في شراء COT-TON,MIXED-COTTON BED SHEETS

ومواصفاته N/A والمطلوب EX-PORT OFFER

وعنوانها :- via cereris,5 فاكس 30124 - Trieste
040 300281

ترغب شركة BDM-HUNGARY الرومانية وعنوانها :-
TASZAR, PF. 10 7261
phone : 0036/30 229385
Fax : 0036/82 - 426409

في عروض أسعار "CIF" بودابست لخيوط قطنية THREAD TWISTED of Cotton وقطن خام، عصير تفاح مركز، لوز مقشر ولمزيد من التفاصيل يرجي الاتصال بجهاز التمثيل التجاري.

ترغب الشركة السورية للنفط في توريد باريت Barite وتطلب موافاتها بالشروط وعنوانها ص.ب ٣٣٧٨-٢٨٤٩ فاكس ٢٢٢٥٦٤٨

ترغب وزارة الاسكان والمرافق السورية بدمشق - ساحة يوسف العظمة في توريد وتركيب مركز تحويل كهربائي
٦٦/٢٠ك.ق

الشركة الاهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية في دمشق بالغوطة الشرقية ص.ب ٧٩٥ ترغب في استيراد حبيبات P.V.C .

خـــدمات

شركات ملاحية تتعامل مع الدول الافريقية

الخطوط الملاحية وكالة ممفيس للتوكيلات الملاحية عنوانها ٧١ طريق الحرية بالاسكندرية
ت : ٤٩٣٧١١٠ - ٤٩٣١٤٧٠
فاكس : ٤٩١٩٥٠٠

أ - الخط الملاحى إيطاليا -MES-SINA

ب - الخط الملاحى إيطاليا -GIL-VANI

جـ - الخط الملاحي المانيا MSC
* الخطوط الملاحية وكالة شركة أبو سمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية وعنوانها ٧١ طريق الحرية بالاسكندرية.
تليفون : ٤٨٣٩٨٧٤ - ٤٨٠٨٩٣٥ - ٤٨٠٧٣٢٠
فاكس : ٤٨٣٤٠٢٨

خط COMPANGNIE MARI-TIME - D'AFFRETEM (CMA) 4,QUAID'ARENC BP2 409 13215 MARS- ENTEIL-TLX 40 1667 - FAX 3391393095

وتقوم بواخر الخط الملاحى المذكور برفع العلم الفرنسى وتتردد على ميناء دمياط وتمر بالموانئ الافريقية التالية :-

أبيدجان - كيبتاون - كوناكرى - دار السلام - مدغشقر - دوالا/دربان/لاجوس - جابون - توجو - أنجولا - لواندا - لومى - ماتادى - مومباسا - بوانت - توارتكورادى .

مازال النهر يفيض علينا فيروى أرضنا السمراء فيخرج منها الزهر والأشجار ورجال فى صلابتها ورقة زهرها وعطائها لكل من حولها.
وجه من مجتمع "الرجال" رجال الأعمال والصناعة تميز فى أعماله وإن تعددت ولم يكتفى فبادر إلى أداء دوره نحو مجتمعه ووطنه بكل ترحاب وأكد على أن هذا الوطن بأبنائه. لأنهم أشجار مثمرة من عمل دائب وجذور ممتده إلى الأجداد "حضارة البنائون قبل أن يعلم العالم غير الكهوف تأوية "المستقبل لنا"

اللواء احمد عبد المقصود عرفة.. من انت؟

تخرجت من مدرسة شبين الكوم الثانوية عام ١٩٤٩، التحقت بالدفعة الأولى بكلية الطيران الحربى وتخرجت عام ١٩٥٢ برتبة طيار ثان قبل قيام الثورة بنحو ٢٢ يوم وطوال مدة خدمتى كنت دائما فى مراكز قيادية وتدرجت حتى بلغت أركان حرب سرب ثم قائد سرب فقائد اسراب فقائد جناح إلى رئيس فرع قاذفات واشتركت فى عدة حروب هى حرب ١٩٥٦، حرب اليمن، حرب ١٩٦٧، حرب ١٩٧٣، وكان آخر منصب لى هو رئيس مجموعة العمليات الجوية بمركز العمليات الرئيسى للقوات المسلحة علاوة على عملى بالقوات الجوية وعينت ايضا قائد القاعدة غرب القاهرة، وقاعدة بنى سويف الجوية، قائداً لقاعدة الحديدة الجوية.

وبعد ذلك قدمت استقالتى من القوات الجوية عام ١٩٧٤ بعد ان اديت واجبى تماما فى بناء اسراب القاذفات منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٤ وكانت اطول مدة خدمها ضابط فى سلاح القاذفات. وكنت اسئل رؤية جديدة لتكتيك القاذفات فى الطيران المنخفض ضد مناطق العدو الاستراتيجية من القواعد الجوية المختلفة بمصر والدول العربية.

واثناء الاتفاق على اسس السلام التى سوف تعم الشرق الاوسط كنا على علم تام بها اثناء مباحثات الرئيس انور السادات مع كسينجر وكوسجين لوضع اسس السلام فى المنطقة، مما اعطى لنا الرؤية المدنية القادمة لمستقبل الشرق الاوسط والذى رايت انه من واجبى ان اقوم بدور فى بناء السلام كما اديت واجبى فى بناء القوات المسلحة بالرغم من بناء السلام كما اديت واجبى فى بناء القوات المسلحة بالرغم من الوعود الكثيرة للحصول على قيادات عليا بالقوات المسلحة.

وبدات بالعمل تاجر فى ميدان الأوبرا عام ١٩٧٤ واستخدمت اسلوبا اوروبيا فى إعداد وتجهيز المحلات وانواقا رائعة، وكان المحل الاول هو «الأسواق الراقية» ثم جاءت بعد ذلك محلات سير وكان ضمن سلسلة محلات بميدان الأوبرا حيث كان اولى المحلات التى تتخصص فى عرض الملابس الجاهزة علاوة على الأقمشة، وعندما اقيمت المنطقة الحرة فى بورسعيد كنت اول من ذهب إليها من تجار القطاعى وافتتحت محل سير فيها عام ١٩٧٧ . وكان من المحلات المشهود لها ومازال بجودة المنتجات وحسن السير والسلوك... حيث كانت منتجاتنا فريدة وباسعار زهيدة يتوافد عليها جمهور المستهلكين من انحاء الجمهورية وبعد هذا النجاح فتحت محل سكاى شوب فى شارع النهضة عام ١٩٧٩ بنفس النشاط وكنت اقوم بتصنيع كل ما تحتاجه محلاتنا فى الخارج واستوردها كى اقوم ببيعها باسعار تناسب مستوى الدخل للمواطن المصري.

وعندما وضع شعار الاستيراد من اجل زيادة الإنتاج للرغبة فى التصنيع ووجدت انه ممكن، واقتنعت باننا شعب يملك القدرة على الصناعة مثل البلاد التى نستورد منها واننا لا نقل خبرة او كفاءة عنهم وبدات بفكرة إنشاء مصنع لصناعة الاصواف وتجهيزها، وكنت امل ان يقام فى مدينة شبين الكوم فى ارضنا المجاورة للمدينة، إلا أن بعض المخلصين نصحونى الا اتجه لإقامة المشروع فى الاراضى الزراعية لان التصديق عليها سيستغرق وقتا طويلا ثم نصحت ان اقيم المصنع فى كفور الرمل، إذ كان بعض المسئولين فى مصر فى ذلك الوقت تعجبهم ملفات المصانع المثقاة على مكاتبهم حتى تولى السيد الرئيس حسنى مبارك رئاسة الجمهورية فاخرج ملفات المصانع من وزارة الصناعة فى ذلك الوقت واعتمد جميعها، وكان مشروعى ضمن هذه المشروعات ثم خرج التصديق لنا بالعمل فى المدن الجديدة وكانت اماكن غريبة علينا لانها كانت صحراء جرداء فى ذلك الوقت ولا تشجع على نجاح قيام المشروعات بها، إلا اننا وجدنا هناك من الجدية والإخلاص الذى اضفاه الوزير حسب الله الكفراوى على هذه المدن من حيث تذليل العقبات للمستثمرين، ووضع امتيازات للاستثمار فى هذه المدن مما جعلنا نقتنع بان مدينة العاشر من رمضان المدينة الاولى فى المدن الجديدة وانها المكان المناسب لإقامة المشروع.

(س) هل هناك عقبات واجهتكم اثناء ذلك؟

(...) كانت هناك عقبات كثيرة.. فلم يكن يوجد تليفونات او

كهرباء و كذلك واجهتنا مشاكل الصرف الصحى لكن الوزير الكفراوى كان بكل إخلاص يساعدنا على حل مشاكلنا ويقف بجوار كل مستثمر، ولا انسى انني اقمت المصنع واحضرت الماكينات، وكان المصنع جاهزا للتشغيل، ولم يكن هناك صرف صحى فذهبت إليه وشرحت الموقف فما كان منه إلا أن أمر بإنشاء بيارة فورا استغرق العمل بها ٣ شهور دفعت بالمصنع إلى الامام وجعلته يعمل مبكرا عامين حتى بدأ الصرف الصحى يعمل وعند بدء الإنتاج ايقنت انه يجب أن اقدم للمستهلك المصرى منتجا متميزا، وكنت احب الا اكرر ما تنتجه شركات القطاع العام، فما معنى ان اقدم ما ينتج ولا اضيف شيئاً للاقتصاد القومى واتفقت مع شركة سيلكا فى إنجلترا للعمل تحت اسمهم وبمساعدتهم التكنولوجية بالتعاون مع الخبراء المصريين استطعنا إنتاج افضل منتج عالمى فى الأسواق المصرية، واصبحنا منافسين منذ ان بدانا لاى صوف قادم من الخارج حتى فى بورسعيد التى تدخلها المنتجات المستوردة دون جمارك وكنت امثل حجر عثرة امام شركات القطاع العام، وتضافروا ضدى جميعا، وحاولوا منعى استيراد غزولى من الخارج إلا بموافقتهم لاننا كنا نحصل على إذن الاستيراد من لجان الترشيد، واوعزوا إلى رئيس اللجنة بانه يمكن شراء احتياجاتنا من الغزول منهم، وتم عرض الامر على وزير الصناعة وكان المهندس محمد عبد الوهاب فى ذلك الوقت حيث سمح لنا باستيراد احتياجاتنا من الغزول لمدة ٦ شهور إذ لا يمكن أن يكون المنافس هو المتحكم فى المنافس منهم، حتى الغيت لجان الترشيد . ثم بدأنا فى إقامة مصنع الغزل عام ١٩٨٩ وانشانا شركة جولدن تكس للغزل لسد احتياجات شركة جولدن تكس للاصواف من الغزل حتى لا تخرج علينا لجان الترشيد مرة أخرى.

وفى عام ١٩٩٤ انشات شركة سيلكول هاوس بمصر وانجلترا للإنتاج الراقى حيث اصبحنا من المصدرين الأساسيين فى منطقة الشرق الأوسط للاصواف والغزول لاوروبا، وكان علينا لزاما أن نستكمل الحلقة وننشا مصانع للملابس الجاهزة فانشانا مصنعا صغيراً الأول لتصنيع الملابس الكاجوال وتصديرها لامريكا، يعمل به ١٥٠٠ عامل ثم انشانا بعد ذلك مصنعا للبدل ويعمل به ٨٠٠ عامل والإيطالية للبدل الجاهزة للاسواق المصرية والاوروبية ثم اشتريت شركة بورسعيد للملابس الجاهزة ويعمل بها ١٥٠٠ عامل، وجميع هذه المصانع تعمل بتكنولوجيا مصرية بمساعدة التكنولوجيا الأجنبية.

(س) ما هى منظومة العمل التى قام عليها عملك؟

(...) الصدق والامانة والإخلاص فى العمل والالتزام ثم التطوير الدائم للحصول على افضل تكنولوجيا عالمية باى ثمن من اى مكان فى العالم لانى اعتقدت انه لابد ان ينعم المستهلك المصرى بمنتجات بلده كما ينعم الاوروبى بمنتجات بلده لكن باسعار مصرية.

(س) ما هو الاسلوب الذى اتبعته فى إدارة مصانعك؟

(...) نعتمد على التعليم والتدريب الجيد و الاحتكاك العالمى بالاشتراك فى المعارض وزيارة المصانع المثيلة فى الخارج وإحضار خبراء لانى كنت اعتقد ان هذا المصنع يجب ان يسير مثل اى مصنع فى أوروبا، وعندما يزور اى شخص مصانعنا يجد نفس النظام الموجود فى الخارج

(س) هل الحياة العسكرية اثرت عليك ، وكانت سببا من اسباب نجاحك؟

(...) بالطبع، تعلمت كثيرا فى القوات المسلحة سواء النظام او التخطيط او التنفيذ وترتيب الفكر والوقت حيث استطيع إنجاز أعمال كثيرة فى ساعات قليلة.

(س) كم يشكل إنتاجك من حجم إنتاج السوق؟

(...) أسيطر على ٦٠٪ من السوق المحلى فى مجال الاقمشة والملابس الجاهزة الرجالي.

(س) من خلال تجاربك كمستثمر ماذا تنصح المستثمر الصغير؟

(...) المستثمر الصغير الذى لديه أموال يساهم بنسبة ٥٠٪ على الأقل من ماله الخاص ليكون مخلصا للمشروع، ومن ليس لديه اموال يتعلم فى المصانع ويكتسب خبرات حتى يكون اموالا، وبدون ذلك لن يستطيع تحقيق اى نجاح . فهناك من لديه قدرات واخر من ليس لديه قدرات.

(س) للتنمية البشرية دور هام فى إنجاح اى مشروع ما هى الجهود التى بذلتها فى هذا الإطار؟

(...) اولا حاولت ان اجعل العمال بالشركة يحبونها من خلال الامتيازات التى اقدمها وهى انى امتلك ٨٠ شقة للعاملين بمدينة العاشر من رمضان يقيمون بها مع زوجاتهم، بوليصة تامين فى شركة المهندس للتامين يحصل بمقتضاها العامل على ٤٠ شهر من المرتب الأخير فى سن ٦٠ بالإضافة للتامينات الاجتماعية، لا يوجد عندنا شخص غير مؤمن عليه اجتماعيا.

كلمة حق اقولها.. هى انى كنت اثناء خدمتى فى القوات المسلحة دائما خارج بيتى وبلدى وكان هناك واجبا على زوجتى وهى ان ترعى بيتى وتربى اولادى، ولا انسى انها كانت امينة مخلصة وكانت من اسباب النجاح والاطمئنان سواء كنت فى معركة الحروب او الانتاج اما اولادى فيعملون معى ومنهم المهندس اشرف عرفه مدنى مسئول عن المحلات التجارية، د. علاء عرفه (طبيب بشري) وهو مسئول عن المصانع، اتشرف بان جعلت اولادى يعملون بالقطاع الخاص بعيدا عن مهنتهم.

افخر بان انتج ما لا ينتجه احد، وما تنتجه الشركات العالمية وانا سعيد بان هناك على الأقل ٤٠٠٠ أسرة تعمل معى وأرجو من الله ان نتعايش جميعا من رزق الله الذى يعطينا نتيجة كفاحنا وعملنا.

أحمد عرفة فى سطور

- رئيس مجلس إدارة شركة جولدن تكس للاصواف
- رئيس مجلس إدارة شركة جولدن تكس للغزل
- رئيس مجلس إدارة شركة سيلك وول هاوس بمصر وإنجلترا
- رئيس مجلس إدارة شركة بورسعيد للملابس الجاهزة
- رئيس مجلس إدارة الشركة السويسرية للملابس الجاهزة
- رئيس الشعبة العامة للمستثمرين
- عضو المجالس القومية المتخصصة
- وكيل الاتحاد العام للغرف التجارية
- عضو مجلس إدارة جمعية مكافحة البطالة
- عضو مجلس إدارة شركة بورسعيد للاستثمار
- عضو مجلس إدارة الشركة المصرية للتجارة والتسويق
- عضو الجمعية العامة للشركة القابضة للغزل والنسيج
- عضو الجمعية العامة للشركة القابضة مصر للاسواق الحرة
- عضو مجلس امناء مدينة العاشر من رمضان
- عضو مجلس امناء جامعة المنوفية
- النائب الأول لاتحاد المستثمرين العرب
- عضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني
- عضو امانة النشاط التجارى والصناعى فى الحزب الوطني.

دكتور
احمد جويلى

وسام على صدر مصر

«فى العمل السياسى هناك شخصيات لاتخطئها العين، تتسم بالعطاء والنظام والدقة فى العمل وللإجادة عنده منظومة يعلوها الابتسامه والعمق يعرفه الجميع من ابسط رجل وامرأة فى الشارع المصرى الى رجال الأعمال والصناعة والاقتصاد والتجارة والتميز يصحبه استاذا بالجامعة يتبع أحدث الأساليب ثم محافظا لدمياط والإسماعيليه مازالت بصماته فى التنميه لهما يتغنى بها.

ثم وزيرا للتجارة والتموين يتبع أحدث تقنيات العصر فى ادارتهما ولكن حاولنا أن نعرف هل التميز والدور الوطنى بدأ فى هذه المراحل أم قبل ذلك فكان سؤالنا الأول لسيادة الوزير أحمد جويلى عن فترات الدراسه المختلفة بالجامعه وفى روسيا وفى أمريكا

ليس هناك شك ان مرحلة الستينات مرحلة مهمة جداً بالنسبة لى شخصياً كما هى مهمة لمصر.. يمكن انا سافرت اول سفرية لى فى الخارج خلال يناير عام ١٩٥٩، وكنت عضو بعثة للاتحاد السوفيتي، وكان قد نزل إكبر كم من البعثات للاتحاد السوفيتى لاول مرة فى تاريخ مصر أيام حكم الرئيس عبد الناصر حيث قدم له الروس بعثات فى كل المجالات مثل الزراعة والصناعة والاقتصاد وكل النواحى الهندسية . اثناء ذلك كنت معيدا فى كلية الزراعة جامعة الاسكندرية قسم الأراضي مع احد اساتذتى العظام جداً واكن له قدراً كبيراً فى نفسى وهو المرحوم د.مصطفى الجبلى وكان وزيرا للزراعة.

واثناء دراستى فى السنة الثانية كان يتم تدريبنا فى فترة الصيف بالمزرعة اما فى السنة الثالثة فكان هناك تدريب كامل فى المزرعة (وهو غير ما يحدث الآن) وكان يحاضر فيه الأساتذة وتذهب للتدريب على المحاصيل من الخضر والفاكهة والميكنة الزراعية وكل الفروع الزراعية.

وكان د. مصطفى الجبلى وانا فى السنة الثالثة يدرس لنا وفى ذلك الوقت كان من الأساتذة الذين يهابهم ويخافهم الطلبة ومن المستحيل ان يستطيع طالب الحديث معه فكانت شخصيته قوية ومتعلمة وجسورة جداً، ولم يكن يستطيع أحد ان يحدثه او يسأله اثناء المحاضرة ومع ذلك كان من المحاضرين المتميزين جداً فيدخل فى موعده ويخرج من المحاضره فى موعده وجميع الطلبة يحفظونها رغم ان علم الاراضى صعب جداً.

وكان قد استدعانى فى هذه السنة عن طريق احد المعيدين وانتابتنى حالة من الرعب بسبب ذلك، وذهبت له فى المعمل الخاص به حيث لم يكن يجلس فى المكتب، واول شيء حدثنى فيه انه قال لى إنك طالب كويس، وشد حيلك فى السنة الرابعة حتى اعينك معيد عندى ولم يكن هناك رد منى سوى انى شكرته، كان الأساتذة فى ذلك الوقت يختارون المعيدين الذين سيعملون معه، وإنتهت المقابلة ثم تخرجت وحدث ان تنازع علىّ عدة اقسام ليتم تعيينى بها فكنت ناجحاً باستيازٍ مع مرتبة الشرف، وتلميذ معروف.

وفى النهاية تم تعيينى معيدا بقسم الأراضى مع د. الجبلى وسجلت نفسى فى الماجستير وبدات اخذ عينات لأحللها وكان موضوعها هام جدا بالنسبة لمصر فى ذلك الوقت وسيظل كذلك وهو مسامية الأرض الصحراوية للمياه وكيف تجعلها اقل مسامية او اكثر حفظا لمياه الري.

وبالفعل احضرت عينات من مديرية التحرير والساحل الشمالى والمناطق الصحراوية.

وعندما جاء الإعلان الخاص بالبعثات الروسية طلب منى زملائى التقدم ولكنى كأى شاب صغير عمره ٢٠ عاماً لم اكن اعرف طريقة التقديم وغير مقدر لأى خطوات فتقدمت وانا لا اعرف شيئا عن الاجراءات فى ذلك الوقت كان نظام البعثات يختلف عن النظام الحالى حيث كان

الترجيح للطالب المتقدم عن طريق درجته الجامعية وباى تقدير وعندما جاءت البعثات كانت قد مرت فترة انقطاع طويلة على البعثات السابقة عليها فتقدم لها اعداد كبيرة، واخترت وقتها ان اقدم فى بعثة اسمها اقتصاديات وتنظيم الصناعات الغذائية تابعة لوزارة الصناعة ، وكان السر وراء اختيارى هذه البعثة هو حبى للعلوم التى تحتوى على رياضة وتحليل، واعتقدت انها قريبة من علوم قسم الأراضى وقبلت فيها وتم ترجيحى ورشحت وكان لى ١٦ طالب احتياطى.

خلال هذه الفترة وبعد ان ظهرت نتيجة البعثات تردد كثير ممن قبلوا فى البعثة وكانوا يرفضون السفر لأن روسيا دولة شيوعية وصدر قرار من وزير التعليم فى ذلك الوقت (كان كمال الدين حسين) بان كل من يرفض السفر للبعثة سيحرم من برنامج البعثات.

فى ذلك الوقت عندما علم د. الجبلى بتقدمى للبعثة ذهب لمجلس الكلية واتى لى ببعثة اراضى لامريكا او انجلترا فى اوليدز حتى اتنازل عن السفر لروسيا.

وكان والدى فى ذلك الوقت ضد سفرى لأن روسيا شيوعية والدولة الشيوعية كانت ترتبط بالإلحاد فى أذهان الناس، فى نفس الوقت يعرف حسبى د. الجبلى لى وإعجابى به وتبنيه لى، وكان دائماً يقول خسارة واحد مثلك يترك القسم، وبعد نزاع قليل معه سافرت فى يناير ١٩٥٩ وظللنا ندرس لغة روسية (١٥٠ طالب) منهم من فى مراكز قيادية الآن مثل د. حمدى البنبى كما تم إعطائنا ثقافة روسية وفسحونا . والطريف انه حتى عملية الدعاية كانت مباشرة لروسيا بدرجة تجعلك ضدهم لأن الدعاية للنظام الروسى والاشتراكى كانت مباشرة.

وعندما اقتربنا من نهاية الترم بدأ توزيعنا على معاهدنا فذهبت لمعهد يحمل نفس اسم التخصص الذى اخترته واتضح لى بعد ذلك انه لابد أولاً من دراسة الماركسية والنظام الشيوعى أو النظام الاشتراكى وان هذا هو اهم شئ فى الموضوع وبعد ذلك لأى مبعوث أن يقدم أى رسالة.

وقمنا انا وزملائى مجموعة الاقتصاد وعقدنا اجتماعا كمجموعة من ١٥٠ مبعوث وكتبنا مذكرة ظريفة جدا تعتبر وثيقة، وتم إرسالها لمكتبنا الثقافى والرئيس عبد الناصر، لكل الجهات وقلنا فيها اننا مصريين وفى برنامج بعثتنا وجدنا اننا ندرس نظام شيوعى واشتراكى، ومصر ليست كذلك، ونشعر أن الذى ندرسه لن يكون له فائدة فى مصر ثانياً انه إذا رايتم أن نستمر نرجو تأمين مستقبلنا حتى لا نسجن فى مصر وبعد ذلك تحولت مصر عام ١٩٦١ للاشتراكية، اثناء ذلك كانت المسألة القومية تسيطر علينا، تم إرجاع كل الذين يدرسون فى الدول الشرقية من أول الصين حتى بولندا واثناء ذلك كنا فى وحدة مع سوريا.

وطلب منا أن نعود حتى لا يبلشفنا الروس، وبدأوا يعطونا دروسا فى الوطنية القومية ونرى البلد ومشروعاتها حتى لا تقلب المسائل، كما تم عمل برنامج لنا أنا مدين له حتى الآن حيث قمنا بزيارة شركتى الحديد والصلب والمحلة، أيضا قناة السويس حيث أعلن لنا المسئولين فى ذلك الوقت عن خطة توسيعها واشتغلنا فيها وحملنا الرمال ثم صدر قرار بأن أى بعثه فيها كلمة اقتصاد لا ترجع.

وقابلتنا لجنة من الحكومة والبعثات ولم نسافر وتم تحويلنا لبعثات بالدول الغربية حتى لا يتم بلشفتنا، ووقتها صدر قرار بتحويلى لانجلترا للدراسة، انا متأثر جدا بامريكا لأن اساتذتى كلهم تخرجوا من جامعات امريكية خاصة جامعة كاليفورنيا.

بعد ذلك ذهبت لوكيل أول وزارة الصناعة باعتبار أن بعثتى لها علاقة بالصناعة وكنت تابعا لمصلحة التنظيم الصناعى لمناقشة بعثتى معه وكيف أن انجلترا ليس لها علاقة بالزراعة ومثل هذه الدراسات تتوفر فى امريكا خاصة جامعة كاليفورنيا وتشابه المحاصيل فيها مع محاصيلنا.

من هذا المنطق وتشابه المحاصيل طلبت تحويل بعثتى، وفى هذا الوقت كانت العلاقات بين مصر وأمريكا جيدة جدا وقدموا لمصر برنامج منح دراسية كبير جدا وقدموا لمصر برنامج منح دراسية كبير جدا (٥٠٠ . ٦٠٠ منحة) وكنت على رأس الذين سافروا لأمريكا المحولين من روسيا ونقلت بذلك على برنامج المعونة الامريكية للدراسة وكان اكبر برنامج تم عمله فى تاريخ مصر.

وعندما تم تحويلى اجريت مقابلات معى وتم تصنيفى فى بعثة اقتصاد زراعى وكنت اكره هذا التخصص وانا طالب رغم انى كنت اذاكره فقط حتى احصل على تقدير مرتفع لا يؤثر على تقديرى العام فانا تلميذ محترف وتم سفرى لجامعة كاليفورنيا فى ديسمبر عام ١٩٥٩ مع مجموعة كبيرة.

التحقنا اولا بالجامعة الأمريكية فى واشنطن لدراسة الانجليزى والحضارة الأمريكية وتاريخها وموسيقى الجاز بانواعها المختلفة، معامل اللغات.

وظللنا هكذا حتى جاء موعد السفر حيث سافرت إلى بركلى للدراسة وهى تضم مجموعة ضخمة جدا من الطلبة العرب وجوها ممتاز جدا ومنطقة جميلة جدا فهى من أجمل مناطق امريكا وكانت كل الدول العربية ترسل بعثاتها هناك بالإضافة لوجود تيارات سياسية بها.

عندما ذهبت هناك اخذت الترم الأول فى قسم الاقتصاد (النظرية الاقتصادية) على اساس انها

لا شك أن هناك سلبيات وإيجابيات فى الشراكة، والسلبيات هى تكلفة الدخول فى مثل هذه الاتفاقية، والتكلفة لها جوانب، أول شيء لابد أن نعلم أن هذه الاتفاقية ستربط مصر أبد الآبدين بأوروبا

رياضة ولو كانت اقتصاد فقط لم أكن قد استطعت الحصول عليه لأن الخلفية الرياضية عندى أفادتنى جدا وكنت أذاكر جيدا منذ البداية وساعدنى فى ذلك أحد الأساتذة الذى كان يفاجئنا الأسئلة وأثناء إجابتى للأسئلة اكتشف أنى ضعيف فى اللغة الانجليزية وطلب منى أن أجيب على الأسئلة كتابة على السبورة وطلب أن يراني بعد المحاضرة وأثنى على قدراتى وكفاءتى وأصبح بعد ذلك صديق لى وكنت أسمع بعدها كل كورس يدرسه حتى ولو لم يكن مطلوب منى.

بعد نهاية الترم حضر د. الجبلى أستاذ زائر بالجامعة وطلب منى أن أحصل لقسم

الأراضى لكننى قلت له انى حصلت على كورسات كثيرة فى الاقتصاد وقال لبعض الأساتذة (فى إحدى المرات التى دخلت عليهم فيها) إن أحمد كان سيكون أفضل متخصص فى الأراضى وسألوه عما يدرس فقال لهم د. الجبلى انه يدرس اقتصاد زراعى فأجابه بان الاقتصاد الزراعى أفضل من تخصص الأراضى وسكت وقتها.

هذه الفترة كان فيها تفاعل بين الطلبة العرب والمصريين وكان لجمعية الطلبة العرب فى بركلى كيان كبير جدا وتضم عدد كبير وتيارات سياسية كبيرة. فى نفس الوقت كان لا يمكن أن أكون منعزلا وطلب منى أساتذتى أن ألقى محاضرات عن تاريخ مصر فى بعض المدارس كذلك القضية الفلسطينية والدين الاسلامى وكان ذلك مهم جدا لتوفير المادة الإعلامية عن مصر فى جوانبها المختلفة وكان هناك تجاوب من القنصلية المصرية معى حيث كانوا يعطونى أفلام تسجيلية وشرائح لعرضها.

فى ذلك الوقت كنت معروفا فى المدارس هناك وكان الطلبة يرسلون لى تعليقات على المحاضرات وعلى مصر، وكان ذلك من الأشياء التى جرت رجلى للخدمة العامة واعتبرتها قضية واجبة على فهى قضية بلدي، وكنت أقرأ فى كل الجوانب المطلوبة منى خاصة أنهم كانوا يسألون فى الدين المقارن والقضية الفلسطينية، وبدا يكون هناك طلب على فأذهب لأماكن كثيرة وأيضا الكنائس.

وكان الطلبة العرب هم الذين يسيطرون على الجمعية لكن «كمنظرة» دون أن تكون أداة فعالة لخدمة القضية، وبدا بعض الزملاء يطلبون منى الدخول للجمعية وأرشح نفسى لعدم وجود شغل ودعاية وإعلان يقومون به وأكلت الطعم ورشحت نفس.

فى هذا الوقت كان ٧٥٪ من وقت الامتحانات قد انتهى، وكان عدد المصريين كبير لكن لم يكن لديهم النزعة للدخول فى حرب سياسية لإنجاح المرشح لكن الطلبة العرب عكس ذلك وعندما دخلت الانتخابات وجاء موعدها كان ذلك فى يوم مطير جدا مما جعل عدد المصريين الحاضرين اقل بحيث لا يكونوا مؤثرين ونزل فى مواجهتى طالب سعودى كان نائباً لرئيس الجمعية، والذى كان سوريا فلما رشحت نفس معه بدا الجميع يسأل هل ناتى من خارج الجمعية لترأسها مباشرة والمفروض تأخذ منصب آخر مثل مقرر لجنة او امين الصندوق لتكون مدربا بعد ذلك. فكان ردى انه قد لا يكون لى خبرة لكن عندى الرغبة ثم إنه ليس هناك من لديه خبرة وخدم، والخبرة ليست هى المحك.

بعد ذلك خرجت النتيجة ونجحت بفرق صوت واحد، وكان قد رجحنى السوريون لأنهم لمسوا فى الصدق. بعد ذلك شكلت اللجان من العرب جميعا بحيث لا يكون هناك تمييز لدولة عن الأخرى وطلبت من كل واحد نتاج له معلومات لا نعرفها أن يأتى بها وقمنا بعد ذلك بنشاط كبير وساندنى الناس مساندة كبيرة جدا وكان لنا كيان ومررنا بفترة خصبة وشعرت انى فعلت شيئا لبلدي.

(س) لسنا مضطرين للشراكة لو لم تحقق مصلحة مصر ولنا بدائل. تصريح من سيادتكم بعد الجولة الأخيرة لبعض الدول العربية وفرنسا و المانيا وهولندا وأسبانيا. من صاحب المصلحة فى اتفاقية الشراكة وما هى البدائل التى تحدثتم عنها.

(...) لا شك أن هناك سلبيات وإيجابيات فى الشراكة، والسلبيات هى تكلفة الدخول فى مثل هذه الاتفاقية، والتكلفة لها جوانب، أول شيء لابد أن نعلم أن هذه الاتفاقية ستربط مصر أبد الآبدين بأوروبا وسيكون هناك منطقة تجارة حرة ونكون جزء معهم.

بالإضافة إلى ١٥ دولة وسيضاف عليها دول شرق أوروبا وكذلك ١٢ دولة تابعين لجنوب شرق البحر المتوسط ونحن كسياسة واقتصاد واجتماع سنكون مربوطين فى حالة دخولنا الشراكة فلا بد تعرف تكاليف ومكاسب هذه العملة. وجزء من التكاليف فى تقديرى الشخصى قطاع الصناعة، وهذا القطاع إذا فتحت له الدول الأوروبية مثلما تعنى الشراكة ستزيد الواردات الصناعية طبعا بشكل كبير من أوروبا وهى صناعة متقدمة ويمكن أن تؤثر سلبيا على الصناعة المصرية وعلى هذا الأساس لابد أن تعوض الخسارة بشيئين هما أن نأخذ منهم الأموال التى تدعم الصناعة نظير هذا التدمير، وأن نستخدم الميزة النسبية لدينا فى الزراعة، فلا بد أن نأخذ حصص كبيرة لاتقة بالاقتصاد الزراعى المصري.

في الفترة الأولى لاشك ان المنتجات الصناعية الأوروبية منافسة بقوة مما سيترتب عليه غلق مصانع او تسريح العمالة واشياء كثيرة أخرى. وفي نفس الوقت هناك مصانع نتيجة المنافسة يمكن ان تتحسن ظروفها لانها قادرة على المنافسة.

ولابد من تدعيم قطاع الصناعة بإدخال تكنولوجيا جديدة وتدريب العاملين فيه وعمل برامج تسويق لمنتجاته.

(س) لكن ما هو الموقف بالنسبة للمصانع التى تعمل بتكنولوجيا قديمة ولا يستطيعون مجاراة ذلك.

(...) هذه هى التكلفة ونحن لا نعرف حتى الآن ما هى الصناعات التى ستستمر والتى ستنتهى. لكن لا شك هناك تكلفة والتكلفة لا بد ان يكون لها مقابل للتدعيم حتى نقلل المخاطر. فى نفس الوقت نحن سنحقق مكاسب فى الزراعة لا شك فى ذلك.

(س) هل المكسب أكبر من الخسارة؟

إذا لم تكن هذه الاتفاقية متوازنة من ناحية المصالح سيكون لنا بدائل بالبحث عن اسواق افضل ونعمل فى هذا الإطار والسوق الافريقى امامنا وكذلك السوق العربى وسوق شرق أوروبا، الاسيوى ولهذا بالضرورة لسنا مضطرين للتوقيع وليس هناك ضغوط إلا إذا كانت مريحة لمصر.

(س) هل يتفق مع اتفاقية الجات منع دخول بعض المنتجات من مصر لاسرائيل بحجة المواصفات وكذلك منع دخول الشاحنات المصرية المحملة بالبضائع وما هى الإجراءات التى ستتخذها مصر حيال ذلك.

(...) بالنسبة للإجراءات نحن نحاول ان نقرب ما بين المواصفات فى دول مختلفة ومنها إسرائيل فهناك مجموعة طابا ومجموعة التقريب بين المواصفات مع هيئة التوحيد القياسى المصرية بحيث لا يكون موضوع المواصفات عائق فى نفس الوقت موضوع الشاحنات مرتبط بالسلام الدائم. فانا لا ادخل بسبب الإجراءات المطولة فى عملية الأمن مثلا وهذا الأمر غير مرغوب ومحبب وهو حكاية ان الشاحنات تظل فترة طويلة حتى تدخل وهذا أسلوب غير سليم لكنهم يبررونها بظروف الحرب الموجودة هناك.

(س) مشروع قرار رئيس الجمهورية الخاص بقانون حماية الاقتصاد القومى من الاضرار الناجمة عن الدعم والإغراق او الزيادة المفاجئة فى الواردات تنفيذا للاتفاقيات الخاصة لجولة اورجواى والذى تفضلتم باعداده ويتبعه إنشاء صندوق الحماية من الاضرار الناجمة عن الدعم والإغراق يجعلنا نتساءل عن القضايا التى ستواجهها بهذا القانون.

(...) علينا الآن قضايا نواجهها فى الخارج وهى المنسوجات الخام فى بروكسل. هناك كلام حاليا عن الملابس والمفروشات بها ايضا. بالإضافة لقضية الالومنيوم فى جنوب افريقيا وفى مصر رفعنا قضية ضد منتجات الاستانلستيل التى تأتى إلينا من اليونان واسبانيا ونحقق فيها الآن. هناك موضوعات كثيرة من المتوقع بحثها مثل حديد التسليح وكل ما يرد إلينا من شكاوى.

(س) لكن الدول التى يوجد بيننا وبينها اتفاق جمركى ماذا سنفعل معها إذا كان يأتى منها منتجات تضر بالاقتصاد القومى باسعار إغراق.

(...) إذا كان هناك اتفاقيات نحترمها جيدا إلى أن يتم تعديلها عن طريق المفاوضات واللجان المشتركة فتوسيع القوائم أو تضيقها يتم من خلال هذه اللجان لكن طالما أن اللجنة المشتركة لم تقر شيئ لا أستطيع عمل شيء، ومن الممكن إعادة النظر فى مثل هذا الاتفاق إذا كان هناك فائدة. إنما الاتفاق محترم إلى أن يعدل.

(س) كيف سيعمل الصندوق الذى سيتم إنشاؤه لمواجهة الإغراق ومن المستفيد منه؟

(...) الذى سيحدث الضرر هو الذى سيمولة لانه عبارة عن تعويضات تأتى من شركات محلية أو أجنبية كنوع من التعويض يأخذه من وقع عليه الضرر وستقوم الوزارة بالاشراف عليه والقانون ينظم ذلك..؟

(س) صرح السيد كريستيان فالكوفسكى سفير الاتحاد الزوروبى فى مصر إلى السادة المنتجين حول ما نشر فى الصحف اعتزام الاتحاد الاوروبى فرض رسوم تعويضية على الصادرات المصرية من الغزل والمنسوجات بعد اتهامهم بالإغراق بان يتوجهوا لمقر بعثة الاتحاد الأوروبى لحل مشاكلهم. ما تعليق سيادتكم حول هذا التصريح واين الحقيقة؟

(...) هناك جهد مكثف نقوم به على مستوى دولة فيما يتعلق بالإغراق فى أوروبا حيث قمنا بالاتصال بوزراء التجارة فى هذه الدول ولدينا ردودا إيجابية من عدد كبير جدا منهم. فى نفس الوقت اتصلنا بمجموعات الضغط فى أوروبا مثل مجموعات حقوق المستهلك والمستوردين للاقمشة والموزعين. ونرجو ان نصل لنتائج جيدة فى هذا المجال.

(س) تكنولوجيا الغش اصبحت متقدمة وحتى يمكن ملاحقتها يجب ان تتوفر للجهاز القائم كل الامكانيات والمعامل المتقدمة رغم الإشادة بالدور الرائد والمستمر للحملات الدائبة والتى يجنى أبناءنا ثمارها وتنمى زيادة الوعى عند المستهلك . ماذا ترى سيادتكم؟

(...) نحن فى طريقنا بالفعل لإنشاء معمل بسيط فى الوزارة للكشف عن الغش فى سلع كثيرة ولدينا اتصال بهيئات دولية كثيرة لإمدادنا ببعض الوسائل المبسطة والسريعة للكشف عن الغش، وتوفير المعدات والمعامل لا يغنى عن تدريب الكوادر إنما الأمر يستوجب التوسع فيه.

وجمعيات حماية المستهلك إكثرها عمرها عامين وقد نشط بعضها فى العامين الماضيين جدا. البعض الآخر يحتاج لمساعدة مالية وفنية. فى نفس الوقت الأمر يحتاج لوقت لزيادة عددها وعمل تنظيم لها يكون قويا وهذا هو دور الجمعيات معا والوزارة عامل مساعد فى هذا المجال ونرجو أن يكون للجمعيات دور قوى كبير فى الفترة القادمة.

وفى المرحلة الأولى افضل دور لها التوعية ذلك حسب مواردها والحمد لله المستهلك اصبح اكثر وعيا ويقظة بالمقارنة بعامين سابقين والبيئة الآن ممهدة لذلك.

أما المرحلة الثانية فيأتى دورها فى تطبيق القانون مع الجهاز التنفيذي.

(س) ١٠ مليار دولار هو هدف قومى أن تحققه الصادرات هل يمكن تحقيق ذلك وكيف؟

(...) الوزارة تعنى بتنمية الوزارة اعتناء كبير جدا وهدفنا الأساسى زيادة صادراتنا ١٠٪ سنوياً خلال الخمس سنوات القادمة ثم بعد التطور الاقتصادى وزيادة الاستثمار فى مصر وتنويع قاعدة الإنتاج يمكن زيادة الصادرات بنسبة ١٥٪ فى الخمس سنوات التالية ثم زيادته إلى ٢٠٪ سنويا فى الخمس سنوات الثالثة والرابعة يمكن أن نحقق زيادة قدرها ١٦٪ بحيث يتوازن الميزان التجارى لمصر على مدار ٢٠ عاماً.

(س) لكن اين الثغرات فى هذا الإطار..؟

(...) الثغرات كثيرة جدا لاشك في ذلك.. فقاعدة الإنتاج غير متنوعة فنجد ان التركيز على القطن ومنتجاته، البترول ومنتجاته ثم بعض الادوية وهكذا... وهنا نجد ان قاعدة التصدير السلعية محدودة ويجب تنويعها بإنتاج سلع جديدة، ثم إن قاعدة المصدرين لا زالت ضيقة ولابد من البحث عن وسيلة ما لدعم المصدر الصغير والمنتج المتوسط لقيامه بنشاط في التصدير وهذا دور الوزارة واتحادات الغرف مجتمعة، لكن لابد من زيادة القدرة الإنتاجية ورفع جودة الإنتاج وهو ما يحتاج لأشياء كثيرة أولها الاستثمار في مجالات جديدة وان ننتج سلعا في كل المواسم بحيث لا ننتج كل السلع في موسم واحد.

ولهذا البعض قد يتغلب من منطق زيادة الصادرات في البداية بنسبة ١٠٪ فهذا هدف وبهمنا جداً أن تدور عجلة الصادرات روبداً روبداً فالمشكلة انها واقفة لا تتحرك وهناك جمود بها. وهدف زيادة الصادرات اولا ١٠٪ وضع نتيجة رؤيتنا للجهود التي سنقوم بها.

(س) هناك اتجاه لإقامة مناطق تجارة حرة عربية وبدأت مناقشات بعضها. كيف يحدث ذلك في ظل إصرار الصناعيين من القطاعين العام والخاص على التقدم بقوائم سلبية طويلة تحظر تطبيق هذه الاتفاقيات على السلع منها السجاد والموكيت والسيراميك، وكان اتحاد الصناعات قد تقدم بقائمة من ٨٢ سلعة في الأسواق، اكثر من ٩٠٪ منها لا تنتج في الأسواق. هل معنى ذلك ان الصناعة في مصر لا يمكن ان تنتج إلا في مناخ الحماية؟

( ) نظام الحماية طبعا مربح جدا وفيه ضمان كبير لأن يكسب الناس لكن في نفس الوقت نحن في زمن التجارة الحرة وسواء تم حمايتها العام الماضي أو القادم فالجات ستفتحها، ولا بد ان نعود انفسنا على تقليص هذه الحماية وعلى هذا الأساس طبعا المناطق الحرة التي نبحثها مع تونس يتم توسيع القوائم المعنية فيها وليست المحظورة وهذه هي التجارة، وإلا ليس هناك فائدة من عمل منطقة تجارة إذا كانت مقيدة.

(س) تهريب السلع المنافسة للإنتاج المصري داخل البلاد يهدد الصناعة الوطنية. وهناك بعض المصانع التي تغلق ابوابها نتيجة لذلك. والسؤال رغم وجود محاولات من الوزارة إلا أن هذه الظاهرة تتزايد وتهدد الاقتصاد المصري ما هي استراتيجية الوزارة في الفترة القادمة لتقليل معدلات التهريب.

(...) طبعا لا يأتي لنا في الوزارة اي شيء عن الغش التجاري او تهريب سلعة معينة إلا ونقوم ببحثها والوزارة بذلك كان لها منطق من وراء القرار ١١٣ لكن الصناعيين أخذوه على انه ضد الصناعة الوطنية في حين انه لصالحها.

في نفس الوقت نحن نعيد تنظيم موضوع الجمارك لسد المنافذ مع وزارة المالية وهناك ٣٠٠ قضية تهريب مجهولة المصدر حدثت خلال الاسبوعين الماضيين وهي قضايا كبيرة جدا على سلع كبيرة. صحيح نحن لا نعلن عنها لكن لو قرأ أحد بوسطتي سيجد كل يوم قضايا تهريب من كل المحافظات والمطلوب لمواجهتها تطبيق القرار ١١٣، والعقوبات في قانون الغش التجاري كافية ورادعة.

(س) المعارض وسيلة اساسية لتسويق منتجاتنا، وبالتالي زيادة القدرة على النفاذ للاسواق، ونجد ان المعارض الداخلية اصبحت تقام بطريقة قد يظهر فيها انها عشوائية لان البعض يقيمها كنوع من التجارة دون تنظيم ويحدث فيها استغلال. هل يمكن تنظيم هذه المعارض بما يساعد المستهلك وحتى لا يستغل المنتج ولا يكون الرابح في النهاية هي الشركة التي تقيم المعرض.

(...) حتى نحد من هذه الظاهرة لابد ان تنشط هيئة المعارض في المعارض الداخلية، وليس من المنطق فتح المعرض لسوق القاهرة ومعرض الكتاب فقط والمفروض ان تقوم هيئة المعارض بتنظيم معرض شهري لسلع متخصصة مما يحد من مثل هذه الظواهر، ومن يريد ان يذهب للقطاع الخاص فليذهب والمسألة بها حرية. كما ان المعارض المتخصصة تساعد الصناع على إبراز منتجاتهم اما المعارض الخارجية فنشترك في الكثير منها وهناك معارض في الفترة القادمة سنشترك بها مثل معرض البكين الدولي، كل الامم الافريقية، أبيدجان (اكتوبر)، بوخارست (مايو)، جدة (نوفمبر) ومهما كانت المعارض فهي الوسيلة الفعالة والمباشرة للتعريف بمنتجاتنا واحد الخطط لتطوير الهيئة هي المعارض الداخلية وسنبحث ايضا عن وسائل أخرى.

(س) إشراك رجال الاعمال في اتحادات الغرف بهدف التطوير هل تشعر ان رجال الأعمال يمكن ان يطوروا الغرف.

(...) لا شك في ذلك طبعا ولا اريد مقارنة المجموعة الحالية بالسابقة، وبعضهم يحاول تجهيز الغرف الحالية لانها غير مهيأة ويريدون إحضار أجهزة حديثة لتعمل الغرف بكفاءة.

(س) ما هو موقف مصر من اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف.

(...) نحن ضد اتفاقية متعددة الاطراف للاستثمار وضد اتفاقية حقوق معايير العمل في مختلف التجارة، لان معايير العمل معناها أخذ ظروف العمل وطبيعته كاتجاه تمييزي ضدك في التجارة.. ففي منتج معين قد يقال لنا إننا لم نراعي حقوق الطفل فيه لاننا استخدمناه في إنتاجها وبالتالي لا ندخل السوق الخارجي او ان يقال إن العامل يحصل على اجر مثل السخرة ونحن بذلك لا نحترم معايير العمل، او اننا شغلنا مسجون وبدا يستخدم حقوق الإنسان ضدنا كذريعة وكذلك ذلك منظمة العمل هي التي يجب ان تناقشه وليس منظمة التجارة، لا يجب ان نستخدم هذه المعايير كاسلوب تمييزي ضد الدول النامية، وهذا هو موقفنا وأخذ به.

اما اتفاقية الاستثمار الموحد فمعنى انه لا يمكن الحصول على اي ميزة تختلف عن الاتفاقية العامة التي وضعتها منظمة التجارة وهذا معناه الحجر على خطة الاستثمار في الدولة ومصر لم توافق عليها حتى الآن وهي عملية تنموية اكثر منها تجارة. صحيح ان لها تاثير على التجارة لكن في نفس الوقت الهدف من الاستثمار تعمير اراضي وتشغيل عمالة.

والاستثمار تنموي وليس الغلبه تجارة والاونكتاد هي التي لها علاقة بذلك.

لابد من تدعيم قطاع الصناعة بإدخال تكنولوجيا جديدة وتدريب العاملين فيه وعمل برامج تسويق لمنتجاته

من منابذأ
السوق العربية المشتركة

يمكن القول ان الاقتصاديات العربية تجتاز مرحلة شديدة الدقة في ظل التحولات والمتغيرات التي تحدث في اكثر من منطقة في ارجاء العالم... وتاتي هذه المرحلة ضمن إشارات عديدة.. تؤكد عزم الدول العربية على السير قدماً تجاه التعاون الاقتصادي فيما بينها لتجميع الإمكانات وتوسيع الأسواق العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية تدعم الاقتصادات العربية وتحميها من المتغيرات الدولية . كما تتواكب هذه المرحلة مع عملية الإصلاح الاقتصادي والهيكلة في بعض الدول العربية . من هنا كانت اهمية الدورة الرابعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي عقد مؤخراً بالقاهرة حيث طالب رجال الأعمال العرب فيه بإنضمام الامانة العامة للاتحاد العام للغرف العربية بصفة مراقب في اللجان الفنية المكلفة بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية التي اقرها مجلس وزراء الاقتصاد والمالية العرب

كما حذروا من تفاقم أسعار الخدمات والسلع والنواحي الاجتماعية المترتبة على خفض الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل نتيجة تنفيذ بعض الدول العربية لعمليات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

وأوضح تقرير عن الصناعات العربية في مواجهة تحديات التنمية والمنافسة العالمية انه بدون قاعدة تقنية ذات نمو متواصل فإن حركة التصنيع سوف تتجمد ولن تنمو او تستمر، وبدون نشاط صناعي متنامي فإن الطلب على التكنولوجيا سوف يتلاشى ويختفي ولهذا فإن شراء واستخدام وتطوير التكنولوجيا يعتبر عاملاً قوياً لتطور البلاد العربية اقتصادياً واجتماعياً ، كما ان التغيرات التكنولوجية هي التي تحدد معدل ونمط النمو الصناعي ، بالتالي تنمية المجتمع ككل ، بالتالي التكنولوجيا ليست فقط قضية حكومية لكنها رهن بعناصر عديدة في المجتمع.

بناء وإقتناء التكنولوجيا المتطورة يتطلب تطوير معارف جديدة ومهارات إضافية وإقامة مؤسسات ووحدات إنتاجية وفي الصناعات البسيطة مثل تجميع بعض السلع أوحياكة وإنتاج الأنسجة للسوق المحلي نجد ان توافر النمط البسيط من التكنولوجيا تعقيداً يتطلب الأمر استخدام تقنيات اكثر تطوراً.

ويشير التقرير إلى ان تنمية المنافسة الصناعية لا تعني فقط اتفاق النشاطات الصناعية الحديثة وبلوغ نسبة عالية من التقدم الاقتصادي والاجتماعي بل تحتاج إلى تحديث متواصل للسلع وطرق الإنتاج ضمن الصناعة ذاتها ودخول نشاطات صناعية اكثر تعقيداً ، وزيادة وتحسين مستوى الإنتاج وطرقه بواسطه الابحاث وعمليات التطوير المرافقة والتخطيط المستقبلي لإتقان المهمات الأكثر تعقيداً والأكثر تطوراً داخل الصناعة.

ويلاحظ التقرير ان مسار النمو الصناعي في البلاد العربية يتركز على إقامة الصناعات المستوردة والمعلبة التي كانت في غالبيتها جاهزة للتشغيل والنقص الواضح في المهارات المحلية في مختلف المراحل الصناعية فضلاً عن إغفال البعد العربي وعدم الاستفادة منه وهو مايتيح توسيع الاسواق العربية الصغيرة نسبياً في غالبيتها ويمكن الصناعات من الاستفادة من الانتاج السوقي والمنافع الاقتصادية المتوقعة وان هناك بعض الامور التي تاثرت بها الصناعة.. فالقطاع العام كان المستثمر الأكبر في النشاط الصناعي ومازال له تاثير رغم عمليات التحرير الاقتصادي المتبعة منذ فترة. وقد خلق هذا الجو ضمن ظروف الحماية للصناعات الوليدة المتوجهة للاسواق المحلية، بيئة من العمل البيروقراطي غير الفعال او المجدي للتطور الصناعي مما اعاق النمو السريع للصناعة مكتفيا بالانتاج للاسواق المحلية الصغيرة نسبيا دون الاهتمام بعمليات الإنتاج وبناء المقدرة التقنية.

كما أن عدم تمكن الدول العربية من إقامة الترتيبات الاقتصادية المناسبه وتوسيع الأسواق جعل مستوى الصناعة كما هو دون تقدم.

وايضاً نجد ان وجود فوائض مالية كبيرة في بعض الدول العربية واستيراد العمالة الاجنبية وهجرة العمالة العربية من دول النقص لدول الفائض ساعد على عدم تطوير القدرات الذاتية وتشوية انماط الاستهلاك في الدول التي هاجرت منها العمالة مما أسهم في زيادة الواردات الاجنبية وتراجع الطلب على الصناعات المحلية.

ويطالب التقرير الدول العربية بالتركيز ليس فقط على إقامة طاقات صناعية جديدة بل وايضاً تشجيع الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد العربية.

ويشير تقرير عن الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة إلى ان هذه الآثار قد تكون في الغالب سلبية خاصة في المدى القصير إلا ان الآثار على المدى البعيد لابد وان تكون إيجابية وإلا لما انتجت هذه السياسات اصلاً ، يبرز التقرير ان تنفيذ هذه السياسات يترتب عليه تكلفة اجتماعية نتيجة للإنكماش الاقتصادي الذي يحدث عادة مع بدء التنفيذ مما يؤدي لزيادة التعطل عن العمل او البطالة ويؤدي لتقليل دخل الفرد ومن ثم خفض الانفاق على الاستهلاك وخفض معدلات التوفير وبالتالي معدلات الاستثمار والانتاج ، وغالباً ما تستمر هذه الحلقة بشكل مفرغ إلى ان يتم حرقها من خلال زيادة الاستثمار من مصادر محلية أو اجنبية .

ويشير التقرير إلى ان زيادة

البطالة من أهم هذه الآثار، وأن نسبة البطالة هذه آخذة في الازدياد بين الفئات التي نالت قسطا من التعليم لكن دون التمكن من الانخراط في القوي العاملة مما يثير كثيرا من المشاكل الاجتماعية.

ويوضح التقرير أن ظاهرة البطالة في البلاد العربية تنجم أساساً عن الخلل بين العرض والطلب في سوق العمل، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بعد عودة العمال الذين سبق أن هاجروا للخارج.

ودعا التقرير لترشيد الإنفاق الحكومي من جانب الدول العربية وإعادة توجيهه بما يخدم المجتمع محذراً من أن يؤدي تخفيض الإنفاق العام على التعليم والتدريب والصحة والتأمينات الاجتماعية الوارد في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي لخفض مستوي التنمية البشرية.

وتناول تقرير آخر التنمية البشرية مشدداً على ضرورة الاهتمام بها ودعوة القطاع الخاص للإستثمار في المشروعات الإنتاجية التي من شأنها توفير فرص العمل، الالتزام بالقضايا الاجتماعية بالتوازي مع نظيرتها الاقتصادية والمساهمة في التدريب وإعادة التدريب بالتعاون مع الأجهزة الحكومية، بالإضافة لإنشاء ورعاية مراكز ومعاهد بحوث ودراسات عليا بهدف الإرتقاء بالقدرات البشرية.

ونوه المؤتمر إلى الصعوبات التي تواجه الدول العربية في مجال الجمارك بسبب صعوبات التوفيق بين تنفيذ اللوائح الحكومية والتقليل من العقبات التي تعترض سبل التجارة، وضرورة الرجوع للإتفاقيات الدولية بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ، وفصل عملية الإفراج عن البضائع عن عمليات تحصيل الإيرادات والمحاسبة وتنفيذ توصيات اتفاقية تنظيم النقل بالعبور «الترانزيت» بين الدول العربية وأن تستخدم هيئات الجمارك أقصى حد لتكنولوجيا المعلومات لمساعدتها في أداء واجباتها بكفاءة أو أن تستخدم الجمارك أساليب تقرير المخاطر وإعداد الملفات البيانية الموجزة والانتقائية بغية التعرف على الشحنات العالية الخطورة من أجل فحصها مادياً ، وأن تظل نسبة الشحنات الخاضعة للفحص المادي في الجمارك عند حد أدنى يتمشي مع تحقيق أغراض المراقبة، وإسناد جميع أنشطة الإفراج عن البضائع لهيئة واحدة فقط هي الجمارك أو عن طريق التنسيق بين تدخلات الوكالات المعنية، وأن تتخذ الحكومات العربية خطوات لضمان أعلى مستوى ممكن من النزاهة ومعايير الأداء المهني داخل دوائر الجمارك التابعة لها.

ويشير التقرير إلى أن ترشيد المعاملات الجمركية يتطلب زيادة تعاون القطاع الخاص مع الجمارك على الرغم من تضارب المصالح بينهما، فالتاجر يهمه التسليم السريع لبضائعه، إدارة الجمارك يهمها تنفيذ القوانين الجمركية، ولهذا لابد من وجود تعاون بين التجار والجمارك في إجراء دراسات بشأن حالات التأخير في عملية التخليص الجمركي، ووضع خطط إستراتيجية لبلوغ الأهداف المتوخاه لأن تعقيد الإجراءات يؤدي لحدوث حالة من عدم التيقن عند التجار من ناحية الكمية المخزنة للبضائع لمواجهة احتمالات التأخير.

وفي تقرير عن تحدي المياه في البلاد العربية نجد أن مصادر البنك الدولي تؤكد أنه منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ٢٠٢٥ يتجه مؤشر موارد المياه العذبة المتجددة للفرد في العام في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للإنخفاض بنسبة كبيرة وتتجاوز ٨٠ ٪ من حوالي ٣٣٠٠ م٣ في السنة لحوالي ٦٥٠ م٣ في السنة فقط وبذلك سيكون على الدول العربية أن تكتفي بأقل من ثلث المتوسط المتوفر لباقي دول آسيا.

وأن العجز في المياه الضرورية لإنتاج الغذاء من السياسات المالئة المقرر الأساسي لمستقبل التنمية الاقتصادية في البلاد العربية، لأنها من أكثر المناطق في العالم حساسية تجاه أي تغيير يطرأ على الموارد المائية المتاحة أو على التجارة الدولية في المواد الغذائية.

ويشير التقرير إلى أن مشاريع تنمية المياه في البلاد العربية لا تتناسب مع حجم الضائع من المياه عن طريق المصبات في البحار أو التسرب والتبخر. وطالب التقرير الدول العربية بإتخاذ السياسات والتدابير والإجراءات الكفيلة بتنمية الموارد المائية في البلاد العربية والمحافظة عليها من خلال تطوير إدارة المياه، وتحديث نظم الري والإنتاج وإقامة وتطوير إدارة مشاريع الري ، والاهتمام بالبحث والتدريب وإنتهاج أسلوب التنمية وتفعيل التعاون العربي من خلال وضع سياسة مائية مشتركة تهدف للتعاون في استثمار الموارد المائية بصورة اقتصادية أو إحياء المشروع العربي الرامي لتفعيل الزراعة في السودان لتصبح سلة الغذاء العربي وإحتياطه المستقبلي ، تعزيز القدرة الشرائية العربية بالنسبة لاحتياجاتها من الواردات الغذائية من خلال إنشاء مجلس عربي مشترك تشرف عليه المنظمة العربية للتنمية الزراعية ليهتم بتتبع التطورات والمتغيرات الدولية في أسواق السلع الغذائية، وتشجيع المنظمة العربية للتنمية الزراعية على إنشاء شركة عربية تتولى إدارة مخزون استراتيجي من الحبوب على أساس تجاري ليكون رديفا مُعينا للمخزونات الإحتياطية في الدول العربية وكذلك للإحتياطي العالمي.

ومن ناحية أخرى شهدت الجلسة الختامية للمؤتمر توقيع إتفاقية تاسيس شعبة تجارة مصرية فلسطينية بين رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية محمود العربي ونائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الفلسطينية هاشم صادق.

ممدوح الولى

البورصة فى ربع عام

شهد الربع الاول من العام الحالى عدداً من الاحداث داخل سوق راس المال تمثلت فى نمو قيمة التعامل بدرجة كبيرة وتحقيق المتعاملين لارباح ضخمة من تعاملهم بالاوراق المالية مما دعا جانب منهم لجنى تلك الارباح الرأسمالية وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار الأسهم وتراجع مؤشر أسعار السوق بداية من الخامس والعشرين من فبراير وارتبط تراجع أسعار الأسهم بتزايد نشاط السندات

وصاحب الارتفاع الكبير فى الاسعار للاسهم إقبال واضح للجمهور تجاه طرح أسهم شركتى السويس للصلب وأسمنت قنا فى سوق الإصدار. واستمر برنامج الخصخصة فى الدفع بكميات جديدة من الاسهم للسوق إلا أنها كانت أقل من الشهور السابقة كما أنها توجهت أساساً لكبار المستثمرين وكان نصيب صغار المستثمرين منها قليلاً.

قيمة التعامل داخل البورصة خلال العام الحالى وحتى النصف الاول من مارس بلغت ٥,٢٠٦ مليار جنيه وهو ما يعادل نسبة ٥٩٪ من إجمالى التعاملات داخل البورصة خلال العام الماضى كاملاً والبالغة ٨,٧٦٩ مليار جنيه. كما حقق التعامل بالسوق غير الرسمية الخاصة بالتعامل فى الأوراق غير المقيدة بالبورصة نسبة ٣٤٪ من إجمالى تعاملات نفس السوق بالعام الماضى بنصيب ٧٧٥,٣ مليون جنيه مقابل ٢,١٩٨ مليار جنيه خلال العام باكمله. لتصل قيمة تعاملات السوقين الرسمية معا ٥,٩٦١ مليار جنيه بنسبة ٥٤٪ من إجمالى تعاملات العام الماضى لهما والبالغة ١٠,٩٦٨ مليار جنيه.

وارتفع المتوسط الشهرى لقيمة التعامل الى ٢,٠٩٧ مليار جنيه خلال العام الحالى بالسوق الرسمية مقابل ٧٣٠,٨ مليون كمتوسط شهرى مقابل ١٨٣,٢ مليون للمتوسط الشهرى خلال العام الماضى.

٢٧٪ لأسهم الخصخصة

وتسببت عمليات الخصخصة وتعاملات الأجانب فى رفع قيمة التعامل حيث بلغت نسبة مشاركة أسهم الخصخصة المباعة حوالى ٢٧٪ من إجمالى قيمة التعامل والتى بلغت ١,٣٨٣ مليار جنيه نتيجة بيع جانب من أسهم شركات : العربية والمتحدة للغزل ومصر للأسواق الحرة والبوبات والصناعات الكيماوية والنيل لحليج الاقطان والاهرام للمشروبات والشرقية للدخان. كما بلغ نصيب الأجانب من قيمة التعامل حوالى ٣٠٪ من الإجمالى.

تماسك الاسعار رغم تراجعها مؤشر للثقة بالسوق

وفى عدد الاوراق المالية المتداولة بلغ نصيب العام الحالى وخلال شهرين ونصف فقط نسبة ٤٠٪ من إجمالى العام الماضى كاملاً بالسوق الرسمية حيث بلغ عدد الأوراق المقيدة المتداولة ٦٧,٩ مليون ورقة مقابل ١٧٠,٥ مليون خلال العام الماضى باكمله.

وفى السوق غير الرسمية كانت النسبة ٣٥٪ بنصيب ١٣,١ مليون ورقة من إجمالى ٣٧,٢ مليون ورقة خلال العام الماضى.

وفى عدد الصفقات بلغت النسبة ١٢٪ فقط بالسوق الرسمية بنصيب ٢٧٤ الف صفقة مقابل ٢,٢٧٩ مليون صفقة خلال العام الماضى ويعود ذلك الى تزايد عدد أوراق الصفقة الواحدة خلال العام الحالى بعكس العام الماضى حين تدنى نصيب الصفقة الواحدة ببعض فعليات الخصخصة الى سهم وحيد أو سهمين بالصفقة. أما السوق غير الرسمية فبلغت تعاملاتها خلال شهرين ونصف نسبة ٨٥٪ من إجمالى الصفقات خلال العام الماضى بنصيب ٣١ الف صفقة مقابل اقل من ٣٧ الف صفقة.

خلال شهرين ونصف من العام الحالى بلغ عدد الشركات المتداول أسهمها شهرياً ١٣٥ شركة مقابل متوسط شهرى ١٢٩ شركة خلال العام الماضى رغم أنه لم يتم تعامل سوى على ١٩٠ شركة خلال العام الحالى مقابل التعامل فى ٣٥٤ شركة خلال العام الماضى.

انخفاض الاسعار القضية الرئيسية

ويبدو ارتفاع قيمة التعامل خلال العام الحالى بمقارنة قيمة تعاملات شهرى يناير وفبراير من العام الحالى بنفس الشهرين من العام الماضى بالسوق الرسمية حيث بلغت ٣,٩٣٧ مليار جنيه خلال العام الحالى مقابل ٥٧٢ مليون حيث لم تتم خلال اول شهرين من العام الماضى اية عمليات خصخصة كذلك لم تكن هناك تعاملات كبيرة القيمة للاجانب فى هذين الشهرين.

وإذا كانت القضية الرئيسية التى شغلت السوق فى بداية العام هى الارتفاع المتلاحق للاسعار مما اضطر هيئة سوق المال للتدخل بوضع سقوف سعرية لاسهم بعض البنوك ثم اتجاهها لاعادة العمل بالحد الاقصى للصعود والهبوط اليومى للاسعار والبالغ نسبته ٥٪. إلا انه منذ الاسبوع الاخير من فبراير اصبحت القضية الرئيسية بالسوق هى تراجع الأسعار ولم تأخذ الصورة شكل التراجع العام للاسعار ففى الاسبوع الأول للانخفاضات والذى انخفض خلاله مؤشر أسعار السوق بنحو ١٨ نقطة شهد السوق ارتفاعات سعرية لعدد ٥١ سهماً مقابل انخفاض ٤٨ سهماً. وفى الاسبوع الأول من مارس ارتفع سعر ٦١ سهماً مقابل تراجع ٣٦ سهماً لينخفض المؤشر خلاله بنحو خمس نقاط وفى الاسبوع الثانى من مارس ارتفع ٤١ سهماً مقابل انخفاض ٤٧

سهماً ومع ذلك اقتصر انخفاض المؤشر على أقل من نقطتين. وفى الأسبوع الثالث من مارس ارتفع سعر ٣٢ سهماً مقابل انخفاض ٥٩ سهماً لينخفض المؤشر بنحو ١٩ نقطة وهو رقم لم يحدث خلال أي أسبوع منذ بداية العمل بمؤشر الأسعار عام١٩٩٢.

تعاملات البورصة خلال ربع عام توازى ٥٩٪ من تعاملات العام الماضى

ومن أسباب تراجع الأسعار الاتجاه لجنى الأرباح الرأسمالية الكبيرة التى تحققت لحملة الأسهم سواء من الأفراد أو صناديق الاستثمار أو المستثمرين الأجانب بعد التصريحات من جانب بعض المسؤلين من أن الأسعار ارتفعت الى حدود مبالغ فيها لعدد كبير من الشركات ثم اعتراف البعض بان توجيهات صدرت لبعض البنوك بالدفع بجزء من محافظ اوراقها المالية للسوق لزيادة العرض كوسيلة لوقف الارتفاع فى الأسعار.

قلة السندات المتاحة للتداول

وتسبب تراجع أسعار الأسهم الى اللجوء للسندات إلا أن قلة السندات المتاحة للتعامل تحول دون زيادة تعاملات السندات وبالمقارنة لتعاملات السندات البالغة ١,٢٥ مليون جنيه فى ديسمبر من العام الماضى بلغت قيمة تعاملات السندات ٢,٤٥ مليون فى يناير و ٢٠ مليون فى فبراير. كما تسبب تراجع الأسعار فى وجود حالة من الترقب لدى المتعاملين الامتناع عن البيع أو الشراء لحين اتضاح الأمور هو ما إنعكس على تراجع متوسط قيمة التعامل بالمقارنة للأسابيع الأولى من العام الحالى لتهبط قيمة التعامل من ٨٧٥,٥ مليون جنيه بالاسبوع الأول من مارس الى ٣٩٣,٢ مليون بالاسبوع الثانى ولتصل ٥١٥,٨ مليون بالاسبوع الثالث من مارس وإذا كان ارتفاع قيمة التعامل يرتبط بوجود بيع لكميات من الأسهم الجديدة للخصخصة حيث تم بيع كمية من أسهم الشرقية للدخان بالاسبوع الأول من مارس فإن المكتب الفنى لقطاع الأعمال والشركات القابضة تسعى إلى تعظيم عائد البيع ولذلك فإنها اجلت عدد من الاطروحات حتى تتحسن الاسعار بالسوق.

ويظل السؤال المحورى بالسوق الى متى يستمر انخفاض الأسعار؟ ويتوقع بعض الخبراء استمرار الانخفاض لبضعة اسابيع على الأقل حتى يتم تصحيح اسعار بعض الاسهم التى ارتفعت اسعارها أكثر مما يجب. إلا أن حالة التماسك للأسعار بالسوق حتى نهاية الأسبوع الثالث من مارس تدعو للتفاؤل. فوسط الانخفاض للأسعار لا أحد يتحدث عن انهيار محتمل للأسعار ولكن الحديث يدور إمكانية الاستفادة من الأسعار المنخفضة للشراء خاصة مع توقع معاودة الصعود خلال الشهور القادمة مع دخول السوق المصرى لمؤشر مؤسسة التمويل الدولية وإدخال عدد من الأسهم المصرية إلى محافظ الصناديق التى تكون محافظها حسب مؤشر مؤسسة التمويل الدولية.

وسوف يدفع انخفاض أسعار الفائدة بالبنوك الكثيرين الى الاستثمار بالبورصة خاصة الذين ذاقوا ارباحها ما بين يوليو ١٩٩٦ وحتى فبراير ١٩٩٧ والذين اصبحوا يترقبون اية اسهم جديدة نازلة للسوق سواء الاصدار أو فى سوق التداول ولذلك وجدت الشركة التجارية لتنمية الصادرات إقبالاً رغم انها طرحت حوالى ٣٤ الف سهم فقط ورغم ارتفاع قيمة الحد الادنى للاكتتاب بالنسبة لصغار المتعاملين. والإقبال مستمر سواء على أسهم الخصخصة أوغيرها وسواء كان طرحاً جديداً للخصخصة أو حتى دفعة ثانية من الشركة السابق طرح جزء منها بعد تعود الجمهور على ارتفاع اسعار اسهم الخصخصة كلما تم طرح جانب من أسهمها. والبعض يشترى أسهم شركات قبل موعد توزيع أسهمها المجانية. وهكذا زاد جانب الطلب على جانب العرض خلال الشهور الأولى من العام الحالى لوجود سيولة تحتاج الى توظيف وهى سيولة لم تعد تقنع بفوائد البنوك المحدودة فى رأيها.

١٥ مليار جنيه زيادة لرأس المال السوقى خلال ربع عام و٨٧ مليون سهم جديد

قيمة سوقية خادعة

وحتى النصف الأول من مارس من العام الحالى بلغ عدد الأسهم المقيدة بالبورصة ١,٤٧٥ مليار سهم بارتفاع ٨٧ مليون سهماً عن نهاية العام الماضى وجاءت الزيادة نتيجة قيد شركات جديدة بالبورصة.

وبلغ رأس المال الاسمى للشركات المقيدة بالبورصة أى حسب القيمة الاسمية للاسهم ١٤,٠٨٦ مليار جنيه بارتفاع ٤١٣ مليون جنيه عن نهاية العام الماضى. وبلغ رأس المال السوقى للشركات المقيدة بالبورصة ٦٣,١٤٤ مليار جنيه بارتفاع ١٥,٠٥٨ مليار جنيه عن نهاية العام الماضى وجاءت زيادة القيمة السوقية لاسهم الشركات المقيدة بالبورصة نتيجة ارتفاع الاسعار ونتيجة قيد اسهم جديدة. لتبلغ نسبة رأس المال السوقى للشركات المقيدة الى رأس المال الاسمى ٤,٥ مرة مقابل ٣,٥ مرة بنهاية العام الماضى. ٣٠.

وكان رأس المال السوقى قد بلغ ٦٤,٨٥٥ مليار جنيه بنهاية شهر فبراير الماضى ويعود انخفاضه فى نهاية النصف الأول من مارس الى تراجع الاسعار والتى عبر عنها تراجع مؤشر اسعار السوق من ٤٠٤,٣٥ نقطة الى ٣٩٧,٨٦, إلا انه يجب ملاحظة أن رأس المال السوقى يحتسب حسب الاسعار السوقية للأسهم المقيدة بالبورصة بغض النظر عن الجهات المستحوزة عليها حيث تمتلك الحكومة نسبة كبيرة من ا سهم شركات قطاع الاعمال العام وهى كميات محجوبة عن التعامل الا انها تدخل فى الحساب. وبدرجة اقل من الاحتجاب عن السوق تدخل ضمن الحساب الاسهم التى تحتفظ بها البنوك وشركات التامين والتى يظل معدل تدويرها بالسوق. كما يتضمن رأس المال السوقى نسبة عالية

من اسهم الشركات المغلقة التى لا يتم على بعضها تعامل الا فى النادر وداخل الشركات المغلقة توجد شركات يمكن ان تزيد قيمة اسهمها السوقية الحقيقية عن القيمة السوقية المسجلة بها فى الوقت الحاضر نظراً لاستحواذ الملاك القلائل لهذه الشركات عليها وعدم رغبتهم فى بيعها.

وفى سوق الاصدار بلغ عدد الاصدارات الجديدة من اسهم او سندات خلال العام الحالى وحتى النصف الاول من مارس الحالى ٣٨٥ اصدار مقابل ١٨٠٣ خلال العام الحالى ما بين ٢٩١ اصدارا لتاسيس شركات و ٩٣ اصدارا لزيادة رؤوس اموال شركات واصدار وحيد للسندات. اما عدد اسهم الاصدارات الجديدة فتوزع ما بين ١٦,٥ مليون لتاسيس شركات و ٧٩,٩ مليون سهم لزيادة رؤوس اموال شركات. وتوزعت قيمة الاصدارات خلال العام الحالى ما بين ٢,٠٩٥ مليار جنيه لتاسيس شركات و ١,٠٨٧ مليار لزيادة رؤوس اموال شركات و ٣٠٠ مليون جنيه لاصدار سندات للبنك العربى الافريقى الدولى.

ورغم محدودية نصيب الاكتتاب العام من الاصدارات الجديدة إلا ان ما تم عرضه للجمهور من خلال الاكتتاب العام قد لاقى إقبالاً شديداً في شركتي السويس للصلب واسمنت قنا كما تمت تغطية سندات البنك العربى الافريقي قبل الفترة المتاحة للاكتتاب ووجد صندوق استثمار بنك امريكان اكسبريس اقبالاً واضحاً. ورغم زيادة الحديث عن اتجاه شركات القطاع الخاص المغلقة الى التحول للاكتتاب العام طرح جانب من اسهمها للجمهور فان المحاولات قليلة في هذا المضمار. ومازال هناك دورا مطلوباً لاقناع رجال الاعمال بالتحول الى سوق راس المال للاقتراض سواء عند تاسيس الشركات او عند زيادة رؤوس الأموال لشركاتهم او بيع جانب من أسهم شركاتهم ولو بنسب تكفل لهم استمرار السيطرة.

- عدد الشركات المقيدة فى البورصة فى نهاية فبراير ٩٧ هو (٦٥٣) شركة وعدد الأسهم المقيده (١٤١٨,٦١) مليون سهم ورؤوس الأموال المقيدة بالجنيه المصرى (١٠٩٧٢,٤) مليون جنيه ورؤوس الاموال المقيدة بالدولار الأمريكى (٨٨٣,١) مليون دولار و (١) مليون جنيه استرلينى للمقيدة بالجنيه الاسترليني
- تم قيد اسهم عدد (٢) شركة جديدة فى الجدول الرسمى (أ) وعدد (٦) شركات فى الجدول غير الرسمى (ب) طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ كما تم شطب شركة واحدة وكذلك قيد اسهم زيادة رؤوس اموال لعدد (٣) شركات وتعديل القيمة الاسمية لاسهم عدد (٢) شركة وكذلك تم قيد سندات التنمية الوطنية اصدار يناير ٩٦ وفبراير ٩٦.
- تم صرف كوبونات لعدد (٣) شركات خلال فبراير
- تم الترخيص لعدد (٣) اتحادات عاملين مساهمين خلال فبراير
- وافقت الهيئة خلال فبراير على اصدارات جديدة للتاسيس لعدد (١٠٩) شركة بقيمة اجمالية قدرها ٥١٦,٥١٢,٠٠٠ جنيه وعدد الأسهم المصدرة ٤,٤٠٥,١٣٤ سهماً.
- تمت الموافقة على اصدارات جديدة لزيادة رؤوس الاموال لعدد (٢٨) شركة بقيمة اجمالية قدرها ٤٦٦,٦١٦,٦٠٠ جنيه وعدد الأسهم المصدرة ٢٦,١٦١,٨٤٦ سهماً.

- بلغ عدد الشركات التى تم بيعها بواسطة سوق الأوراق المالية ٣٩ شركة قطاع اعمال حتى اكتوبر ٩٦ من بينها ٣ شركات تم بيعها بنسبة ١٠٠٪ وهما النصر لتجفيف الحاصلات الزراعية والكوكاكولا والمراجل البخارية.

و٦ شركات بنسبة ٤٠٪ وهى مطاحن مصر الوسطى وجنوب القاهرة والنشا والجلوكوز والاسكندرية للادوية ومعقيس للادوية والعربية للادوية، وشركة واحدة بنسبة ٨٩٪ وهى شركة الماكو وهناك شركات تم بيعها بنسبة تتراوح ما بين ٧٥٪ ٦١٪ وهى كفر الزيات للمبيدات ومدينة نصر للاسكان والتعمير - شركة المالية والصناعة - تليمصر - العربية لحليج الاقطان - مصر للزيوت والصابون - والنصر لتجفيف الحاصلات الزراعية وكل من شرق الدلتا ومصر العليا ووسط وغرب الدلتا - اما الشركات التى تم بيعها بنسبة ٣٥٪ فما دون هى أسمنت طره - أسمنت العامرية - أسمنت بورتلاند حلوان - والشرقية للدخان - شركة البويات والصناعات الكيماوية - أسمنت بورتلاند الاسكندرية - الكابلات المصرية والزيوت المستخلصة - مطاحن شمال القاهرة والاسكندرية للغزل والنسيج - كابو - النيل للادوية - مصر الجديدة للاسكان والتعمير - الاهرام للمشروبات والمتحدة للاسكان.

- شهدت سوق الأوراق المالية خلال شهر فبراير نشاط ملحوظاً حيث بلغ إجمالى قيمة الأوراق المتداولة مبلغ ٢٨٩٠,٩١٢,٦٠١ جنيه (٣٦,١٦٣,٠١٣ ورقة) كما بلغت عدد العمليات التى نفذت ١٢٨١٨٨ عملية حيث تم تداول اسهم عدد (١٣٦) شركة ومن هذه الشركات ارتفعت أسهم عدد (٨٣) شركة بينما انخفضت اسعار أسهم عدد (٢٣) شركة فى حين استقرت اسعار أسهم عدد (٣٠) شركة كما عكس مؤشر حركة الأسعار النشاط الملحوظ لحركة التداول خلال شهر فبراير حيث سجل المؤشر العام لسوق المال (٤٠٤,٣٥) بنط كما سجل مؤشر الاسعار لاسهم شركات الاكتتاب العام (٦٨٥,٥٣) بنط وبالنسبة لشركات الاكتتاب المغلق (٢٦٣,٤٧) بنط.

١/١ يهدف مؤشر سوق المال المصرى لأسعار الأسهم المقيدة فى سوق الأوراق المالية بالقاهرة إلى التعرف على اتجاهات الأسعار والتعامل فى الأسهم لخدمة المتعاملين فى الأوراق المالية، وأيضاً المحللين الماليين والاقتصاديين.

٢/١ وقد تم استعراض التجارب والخبرات الهامة فى هذا المجال للاستفادة منها:

١/٢/١ الولايات المتحدة:

• مؤشر DOW-JONES وهو اكثر المؤشرات شيوعاً نظراً لاستمراريته منذ صدوره لاول مرة فى عام ١٨٩٧ حتى الآن. ويصدر حالياً فى ثلاثة متوسطات حسابية تغطى اسعار أوراق الشركات الصناعية (٣٠شركة)، شركات النقل (٢٠ شركة)، شركات الخدمات (١٥ شركة). كما يعد مؤشر مركب من المؤشرات السابقة.

• مؤشر STANDARD & POOR ويرجع أساسه إلى الفترة ٤١ / ١٩٤٣ ، ويغطى أسعار التعامل للأسهم العادية ـ مرجحة بكميات المقارنة وفقاً لصياغة PAASCHE ـ لنحو ٥٠٠ شركة . ويعد اسلوب هذا المؤشر من اكثرها إستخداماً فى المؤشرات الأخرى.

• مؤشر بورصة نيويورك NYSE ويغطى كل الأسهم العادية التى يتم التعامل عليها يومياً فى بورصة نيويورك ويتم ترجيح سعر التعامل بالكمية المصدرة من كل سهم.

• مؤشر AMEX ويعبر عن الرقم القياسى لمتوسط القيمة السوقية للأسهم التى يتم التعامل عليها فى البورصات الأمريكية.

٢/٢/١ اليابان:

• مؤشر NIKKEI ويعبر حالياً عن وسط مرجح لكل الأسهم المقيدة فى القسم الأول لبورصة طوكيو، ويرجع أساس الرقم الحالى الى عام ١٩٦٨ مع الاخذ فى الاعتبار التعديلات التى تطرأ على الشركات المقيدة.

٣/٢/١ المملكة المتحدة :

• مؤشر FINANCIAL TIMES (FT) ويرجع بدء صدوره الى عام ١٩٣٥ وكان يغطى اعداداً متزايدة من الشركات المقيدة فى بورصة لندن (٣٠،١٠٠،٢٥٠ ، ٣٥٠) وقد تعاونت F.T منذ عام ١٩٦٢ مع معهد الاكتواريات لاصدار مؤشر FT/ACTUARIES لكل الأسهم. وقد تم مؤخراً فى عام ١٩٩٣ توحيد كافة المؤشرات فى مجموعة واحدة موحدة المفاهيم والاسلوب تحت عنوان مؤشرات FT/ SE/ACTUARIES .

٤/٢/١ مؤسسة التمويل الدولية IFC :

• توصى مؤسسة التمويل الدولية بمجموعة من المفاهيم وأسلوب الحساب فى طريقة حساب مؤشر لأسعار الأسهم على أساس متوسط القيمة السوقية مع اخذ التعديلات التالية لجلسة الاساس.

٣/١ بالرغم من الاستفادة من كافة التجارب السابقة والتوصيات الدولية فى مجال تركيب رقم قياسى لاسعار الاسهم إلا انه تم فى كثير من المواضع تصميم إجراءات خاصة تتلائم مع الظروف الوضعية للاقتصاد المصرى وسوق الأوراق المالية بالقاهرة.

٢. مفاهيم وأساليب القياس DEFINETIONS & METHODOLOGY :

١/٢ ويعبر مؤشر سوق المال المصرى لأسعار الأسهم المقيدة فى سوق الأوراق المالية عن الرقم القياسى لأسعار أسهم كافة الشركات المقيدة.

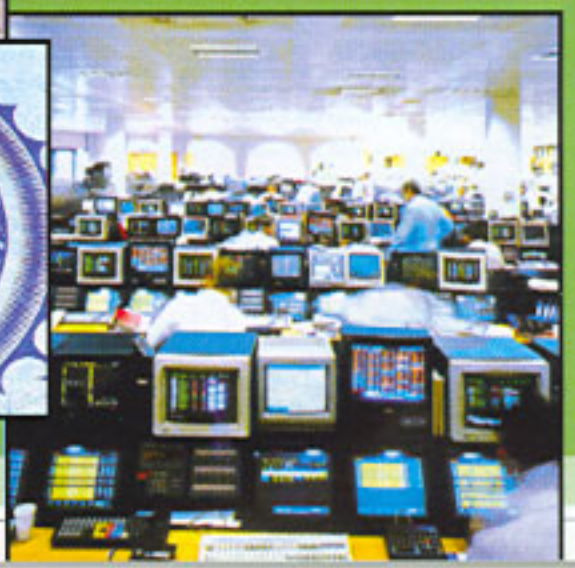

أعضاء مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين

أحمد عرفة
• رئيس مجلس إدارة شركة جولدن تكس للأصواف
• رئيس الشعبة العامة للمستثمرين
• عضو المجالس القومية المتخصصة
• وكيل الاتحاد العام للغرف التجارية
■ عضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني
■ عضو أمانة النشاط التجاري والصناعي في الحزب الوطني.

محمد محمد أبو العينين
المؤهل الدراسي : خريج كلية التجارة الخارجية وإدارة الأعمال عام ١٩٧٣
بالمراحل المهائية لتحضير الدكتوراه في الاستثمار وإدارة الأعمال
المناصب
١ . رئيس مجلس إدارة سيراميكا كليوباترا جروب
٢ . عضو مجلس الشعب المصري
٣ . عضو المجلس الرئاسي المصري الأمريكي
٧ . عضو اللجنة الاقتصادية للحزب الوطني الديمقراطي

د.م. أحمد بهجت فتوح
٣ . ماجستير في العلوم الهندسة معهد جورجيا للتكنولوجيا GA THCH عام ١٩٨٢
أسس الشركة العالمية للالكترونيات عام ١٩٨٥ وبدأ النشاط التصنيعي عام ١٩٩١ لانتاج أجهزة الفيديو والتليفزيون والفرن الميكروويف
. عضو جمعية رجال الأعمال
. رئيس الشعبة المصرية الكورية اتحاد الغرف التجارية

أحمد عبد العزيز عز
المؤهل/ بكالوريوس الهندسة . جامعة القاهرة
رئيس مجلس ادارة مجموعة عز الصناعية وهي مجموعة تضم:
شركة العز لحديد التسليح
شركة مصانع العز للصلب
شركة العز للسيراميك "الجوهرة"
شركة العز للبورسلين "الجوهرة"
شركة الجوهرة للاستثمار العقاري
. رئيس مجلس إدارة جمعية مستثمري مدينة السادات.
. عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية

كيميائي/ منير أحمد عز الدين
بكالوريوس علوم . جامعة القاهرة ١٩٥٤
. أحد المؤسسين لجمعية مستثمري العاشر من رمضان في ١٩٨٦/١/١٨ وعضو مجلس اداراتها حتى مارس ١٩٩٤ .
رئيس لجنة الصناعة . جمعية رجال الأعمال المصريين.
رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة دينكوت للتريكو والشركة المصرية للكتان (ايجيلان)

الاسم : نبيل فريد حسنين
مواليد ٣/١٣
متزوج ويعول ولدان
بكالوريوس تجارة
ماجستير في التسويق والإعلان
من كبار رجال الصناعة في مصر
رئيس مجلس إدارة الوايلز فريد للطلميات.

محاسب/ محمد رفعت الانصاري
المؤهل : بكالوريوس تجارة عام ١٩٥٢
العمل : مدير عام الشركة العربية للغزل "اراسكو" من عام ١٩٨٠ حتى الان
الخبرات :
١ . الأعمال الضريبية
٢ . الشئون الاقتصادية والمالية والتجارية وادارات المنشآت التجارية والصناعية.

علي حلمي عيسى
تاريخ الميلاد : ١ أكتوبر ١٩٤٢
بكالوريوس هندسة الغزل والنسيج (شعبة غزل) كلية الهندسة . جامعة الاسكندرية يونيو ١٩٦٥ . تقدير جيد جدا
النشاط الحالي : رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب لشركة نهضة مصر للتصنيع الزراعي ش.م.م. (عيسى التجارية سابقا).
انشطة عامة : رئيس شعبة المصدرين والمستوردين والوكلاء بالغرفة التجارية بالجيزة.
• عضو بلجنة الزراعة بالمجالس القومية المتخصصة.

الإسم : محمد حسين جنيدى
المؤهلات : بكالوريوس تجارة عام ١٩٦٧ . شعبة محاسبة . تقدير جيد . جامعة عين شمس .
الحالة الاجتماعية : متزوج وله ولدين وبنت
سجل الأعمال :
١ . رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات جى إم سى للتنشيط فى المجالات الصناعية والتجارية والعقارية
٢ . رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب حتى ٩٥/٦/٣٠
٣ . عضو مجلس إدارة غرفة الصناعات الهندسية والمعدنية ورئيس شعبة الأجهزة الكهربائية
١٢ . عضو جمعية رجال الأعمال

د. مهندس نادر رياض
● رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة باقاريا مصر بكالوريوس هندسة الطيران.
● دكتوراة فى الهندسة الصناعية.
● رئيس مجلس إدارة شركة باقاريا الارم
● عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية
● عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية.
● عضو جمعية رجال الأعمال المصريين.
• عضو المجالس القومية المتخصصه

الإسم : راند هاشم
المؤهل/ بكالوريوس تجارة ١٩٦٦
تاريخ الميلاد: ١٩٤٦/٤/١٢
العضو المنتدب : شركة مصر أمريكا لصناعة السجاد والموكيت (ماك)

الإسم : محمد أحمد داود
مواليد: ١٣ يناير ١٩٥٠
خريج تجارة القاهرة دفعة ١٩٧١
رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات أحمد داود وشركاه
رئيس مجلس إدارة شركة ماديكو لصناعة المحركات الكهربائية
عضو مجلس إدارة الشعبة العامة للمستثمرين ٦ أكتوبر وأمين صندوق عضو بغرفة الصناعات الهندسية.

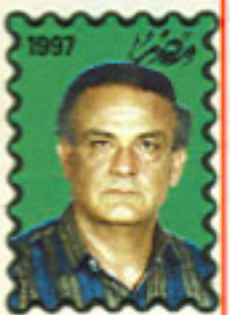

الإسم : عبد الوهاب عباس حلمى شهوان
الوظيفة : مهندس ميكانيكا دفعة ١٩٦٢
. ٨ سنوات بشركة المقاولون العرب مشروع السد العالى ٦٣ ـ ٧٠
. ٤ سنوات بشركة المقاولون العرب إدارة الكبارى تخصص ٧٠ ـ ٧٣ صب قواعد الكبارى تحت المياه، الخرسانات السابقه الاجهاد
. ٩ سنوات متعاون فنى بشركة سونا طراك للبترول ٧٣ ـ ٨٢ دولة الجزائر
. نائب رئيس شركة بريقابكو حجازى ٨٢

الإسم : سمير السمان أحمد ابو بكر
محل وتاريخ الميلاد: ١٩٤٠/٣/١ قنا
الوظيفة: رئيس مجلس إدارة شركة الإسماعيلية للاستثمارات العمرانية والسياحية الاسماعيلية ١٣٨ شارع التحرير
عضو مجلس إدارة الشركة الهندسية للتنمية العقارية ٥٤ ش لبنان المهندسين

الإسم : الدكتور مجدى عبد المنعم ابراهيم
النشاط الأكاديمى
١٩٧٢ ماجستير فى الفنون التطبيقية
١٩٨٢ دكتوراة فى التصميم الصناعى
رئيس مجلس إدارة شركة ستايل تيم لوحدات الإضاءة

د.م/ أحمد محروس محرم رئيس المكتب الاستشارى لنظم الجودة
. حصل على ماجستير فى دراسة العمل برمنجهام . انجلترا ١٩٦٧م
. حصل على دكتوراه فى التخطيط والتنظيم الصناعى برمنجهام ١٩٧٠م
. أمين عام الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٦

مرة أخرى
كيف تغزو المنتجات المصرية السوق الروسى..؟؟

حتى عام ١٩٩١ كان حجم التبادل التجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى يقترب من مليار دولار وهورقم ليس هيناً فى مثل هذا الوقت، وكان المفروض أن يتزايد فى السنوات التالية. إلا أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ظل ينخفض حتى بلغ حجم التجارة فى الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٩٦ بين البلدين ٢٠٣,٥ مليون دولار كانت صادرات مصر منها ١٧ مليون دولار، الباقى لصالح روسيا الاتحادية وفقا لبيانات اللجنة الدولية للإحصاء الروسية. يحدث هذا فى الوقت الذى بلغت تجارة تركيا معها حوالى ١٠ مليار دولار من حجم التجارة الكلى لروسيا والبالغ ١٣٠ مليار دولار، تصدر إسرائيل لها بما قيمته ٥٠٠ مليون دولار

وبنظرة فاحصة للسوق الروسى نجد أنها سوق واعدة لاستقبال المنتجات المصرية.

حيث تستورد ٧٥٪ من غذائها، بلغ حجم الاستثمار الأجنبى فيها ٣,٨ بليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١,١ بليون دولار عام ١٩٩٤ واحتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى فى نصيبه من الاستثمار (٤٣٪) يليه قطاع التجارة (١٧٪) ثم التمويل والتأمينات (١٤٪)، تأتى الولايات المتحدة على رأس قائمة الدول الأجنبية المستثمرة فى روسيا ٢٩٪ من إجمالى الاستثمارات الأجنبية تليها سويسرا ١٥٪، ألمانيا ١٠٪، بريطانيا ٦٪.

وبلغ حجم تجارة روسيا مع دول العالم الخارجى بما فيها دول الكومنولث المستقلة ١٢٥ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ١٠٢ عام ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ٢٢,٥٪، حقق الميزان التجارى فائضاً لصالح روسيا مع دول العالم الخارجى بما فيها دول الكومنولث بلغ ٣١,٦ مليار دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٢٤,٦ مليار دولار عام ١٩٩٤ بزيادة ٢٨,٥٪.

وتبلغ مساحة روسيا الاتحادية ١٧ مليون كيلو متر مربع وتشكل مساحتها ١٢,٥٪ من إجمالى مساحة العالم ويصل عدد سكانها ١٤٧,٩ مليون نسمة فى نهاية عام ١٩٩٥ .

وتحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر وروسيا عدداً من الاتفاقيات منها اتفاق التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى وتم توقيعه بالقاهرة فى مايو ١٩٩٢ لتسوية المعاملات بين الدولتين بالعملات الحرة، وإنشاء لجنة مشتركة للتجارة والتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى تجتمع سنوياً بالتناوب فى عاصمة إحدى الدولتين بهدف مراجعة تنفيذ الاتفاق، وبحث سبل دعم علاقات التعاون فى المجالات التى يشملها الاتفاق، وبحث سبل دعم علاقات التعاون فى المجالات التى يشملها الاتفاق.

واتفاق التعاون الاقتصادى والفنى وتم توقيعه فى نوفمبر ١٩٩٤ ، الحق به قائمة بمشروعات التعاون التى تم الاتفاق عليها، كذا قائمة بالمشروعات المقترحة للتعاون فى مجالات الصناعة والكهرباء والطاقة والرى.

وتضمن الاتفاق إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى والفنى تجتمع سنوياً بالتناوب فى عاصمة إحدى الدولتين وهى منبثقة عن اللجنة المشتركة لاتفاق التجارة والتعاون الاقتصادى والفنى والعلمى الموقع بين البلدين عام ١٩٩٢ وإتفاق لتسوية الديون المتبادلة تم توقيعه فى القاهرة فى نوفمبر ١٩٩٤ بعد مجموعة من الاجتماعات والمشاورات بين الجانبين فى كل من موسكو، القاهرة.

واتفاق التعاون بين الغرف التجارية تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٩٤ وبهدف لزيادة فرص التعاون بين رجال الأعمال فى الدولتين وكذلك القطاع الخاص.

وهناك بعض الاتفاقات التى يتم التفاوض الآن بشأنها مثل اتفاق التأمين على حصيلة الصادرات بين البلدين حيث تجرى المفاوضات بين الشركة المصرية لضمان الصادرات وشركة إنجوستراخ الروسية والذى سيتم بموجبه التأمين على حصيلة الصادرات بين البلدين بما قيمته ٦٠ مليون دولار واتفاقية منع الازدواج الضريبى لتسوية بعض النقاط واتفاق لتشجيع وحماية الاستثمار والتعاون فى مجال النقل البحرى.

وإذا كان هناك عدد من الاتفاقيات التى تمت والتى ما زالت لم توقع يظل السؤال قائماً عن العوائق التى تواجه زيادة التبادل التجارى بين الدولتين يشير أحد التقارير الصادرة من مكتب التمثيل التجارى المصرى فى موسكو إلى أن الصادرات المصرية لروسيا يواجهها عدد من المعوقات حالت دون تنامى حجمها خاصة فى السنوات الأخيرة، وبعضها يعود للتغيرات التى طرأت على السوق الروسى ذاته والبعض الآخر يرجع لبعض النقاط السلبية من جانب المصدر المصرى..

وفيما يتعلق بالمتغيرات التى طرأت على السوق الروسى نجد أنها تنحصر فى تقلص دور الحكومة فى مجال التجارة الخارجية مثل كافة قطاعات الاقتصاد القومى بسبب التحول لآليات السوق، وما تبعه من إلغاء اتفاقات الدفع، ولم يصبح السوق الروسى كما كان الوضع فى عهد الاتحاد السوفيتى السابق يقبل استيراد سلع محدودة الجودة فى ظل بروتوكولات يتم توقيعها فى إطار اتفاقيات الدفع المشار إليها فى ضوء ارتباطات وتوجيهات سياسية محددة.

وأن السوق الروسى يمر بفترة انتقالية مما قد ينعكس على القوانين التى يتم تعديلها خاصة المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والتجارية مما يؤثر بالطبع على حركة التجارة الخارجية، تصدير واستيراد.

أما المعوقات التى تقع على الجانب المصرى فنجد أنها تتعلق بقناعة المصدرين المصريين حتى الآن بأن السوق الروسى لا يزال يستورد سلعاً أقل جودة ونوعية كما كان يحدث فى عهد الاتحاد السوفيتى السابق ولم يفطن للتغيرات التى طرأت على هذا السوق بعد انفتاحه على العالم الخارجى واستيراده سلعاً مرتفعة الجودة وبأسعار منافسة وكان من نتيجة ذلك أن تقدم عدد من الشركات الروسية بشكاوى عديدة ضد بعض الشركات المصرية مما يؤثر بالسلب على سمعة المصدر داخل هذا السوق الهام، وتركيز المصدر المصرى على العاصمة الروسية موسكو والتى تتنافس على اقتحامها كبريات الشركات العالمية، دون الأخذ فى الاعتبار بقية الأقاليم الروسية الأخرى التى تمثل قوة استهلاكية كبيرة وبإمكانها استيعاب كميات كبيرة من صادراتنا التى تتناسب مع القدرات الشرائية لسكان هذه الأقاليم.

كما أن كثير من المصدرين لم يتفهموا طبيعة السوق الروسى فى الوقت الحالى والتى تستلزم إنشاء فروع ومكاتب تمثيل لشركاتهم داخل روسيا يمكن من خلالها مزاولة النشاط التصديرى كوسيلة ضرورية للتغلب على مشكلة السداد الآجل حيث أن هذه الفروع من شأنها تكثيف تواجد السلع المصرية داخل السوق الروسى، وهذا أفضل سبيل لتنمية صادراتنا فى الوقت الحالى.

وأيضاً إحجام المصدر المصرى منذ قيام روسيا الاتحادية أواخر عام ١٩٩١ عن المشاركة فى المعارض الدولية المتخصصة أو إقامة معرض خاص للمنتجات المصرية فى روسيا للتعريف بمنتجاتنا والتطور الذى وصلت إليه وإن كانت شركة مصر للتجارة التى يرأسها د. أحمد شيحه قد أقامت معرضاً للمنتجات المصرية فى الفترة من ١٥ - ٢٢ أكتوبر الماضى وحقق نجاحات جيدة ولابد من تكرار مثل هذه التجربة.

كما أن كثير من المصدرين المصريين يكتفون بالأسلوب التقليدى فى الترويج لصادراتهم من خلال إرسال البيانات والكتالوجات الخاصة بسلعهم دون الإقدام على زيارة هذه السوق والالتقاء المباشر مع المستوردين والتعرف عن قرب على أذواق المواطن الروسى وعاداته الاستهلاكية والتى اعتراها كثيراً من التغييرات بسبب التطورات المستمرة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم ذلك فإن الفرصة متاحة لزيادة الصادرات المصرية للسوق الروسى لأنه يستوعب كميات كبيرة من الواردات تتزايد عاما بعد عام ومعظمها يماثل الكثير من بنود صادراتنا، تفهم المصدر المصرى لطبيعة السوق الروسى فى ضوء التغيرات التى حدثت.

وهذا ما يؤكده د. رضا شحاته السفير المصرى فى موسكو أثناء وجوده فى القاهرة مؤخراً حيث ذكر أن روسيا تستورد ٧٥٪ من غذائها وأن تجارة الدواء بها واسعة جداً حيث تصل إلى ٥ مليار دولار تحتل الهند ٦٠٪، وهناك فرص كثيرة لتصدير الخضروات

هناك فرص كثيرة لتصدير الخضروات والفاكهة المصرية سواء المعبأة أو الطازجة

والفاكهة المصرية سواء المعبأة أو الطازجة، ويمكن استعادة تواجد الأثاث المصرى الذى حل محله الأثاث الانجليزى والإيطالى والباكستانى والسجاد الذى حل محله السجاد التركى.

أما السيراميك المصرى فبتافس الآن نظيره الأسبانى والإيطالى ويكاد يسيطر على السوق الروسى بعد أن دخلت شركة سيراميكا كليوباترا، كما أن المنتجات الجلدية استطاعت تحقيق نجاح ملموس.

والسوق الروسى يحتاج أيضاً لكافة أنواع الزيوت ويمكن أن تضاعف ما تصدره من كافة أنواع الانتاج المصرى كما يقول د. رضا شحاته لكن ذلك يحتاج لوقفة موضوعية ومدخل جديد للتعرف على السوق ونضع الضوابط.

ويؤكد د. رضا شحاته على الدور الهام الذى يجب أن يقوم به رجال الأعمال فى المرحلة القادمة فالأمر يحتاج لأن يقوموا بجولات ولقاءات فى السوق الروسى.

ومما سيسهل على رجال الأعمال الاتصال بالسوق الروسى أن د. أحمد شيحة قام بتأسيس مكتب فى موسكو بالمشاركة مع شركة بورتكنولوجيكال كوربريشن الروسية فى وسط العاصمة يضم قاعات عرض للمنتجات المصرية كمعرض دائم مزود بجميع وسائل الاتصالات الحديثة وسيبدأ عمله خلال هذا الشهر (إبريل) وسيقوم بالترويج للمنتجات المصرية فى جميع الأسواق الروسية فى نطاق الاتحاد الفيدرالى الروسى.

ويؤكد د. أحمد شيحة على أهمية نقل السياسة التكنولوجية من روسيا لمصر لتفوقهم الشديد فيها وليس العكس كما يردد البعض، ولابد من إنشاء مراكز مشتركة لتطوير التجارة بين مصر وروسيا، فتح خط طيران مباشر وإنشاء شركات للتسويق المنتجات المصرية ويمكن التعرف على حجم السوق الروسى وقدرته على استيعاب المنتجات وكيف أن المنتجات المصرية نصيبها ضعيف جداً ويمكن زيادته من خلال الجدول التالى:

القيمة بالمليون دولار

اسم السلعة	اجمالى واردات روسيا عام ١٩٩٤	نصيب الصادرات المصرية	اجمالى واردات روسيا عام ١٩٩٥	نصيب الصادرات المصرية
منتجات ألبان	٥٠٢,٤	,١٤	٧٥٩,٦	٢,٣
خضروات طازجة ومحفوظة	٣٤٠,٥	٦,٥	٢٧٥,٦	١
فواكه بما فيها الموالح	١٠٩٨,٢	٥	١٠٦٥	٣,٨
زيوت وشحوم نباتية وحيوانية	٢٥٧,١	,١	٦٩٤,٨	٢,١
سكر وحلويات مصنوعه منه	١٠٩٨	٢,٧	١٥١٢,١	,٨
منتجات مصنوعة من الكوكاكولا	٨٥٨,٧	٢,٧	٥٤٦,٣	,٤
مكرونات ومنتجات مصنوعة من الدقيق	٦٥٢,٤	٢,٣	٤٢٩,٦	١,١
مستخرجات البن	٦٦٥,٤	٤,٧	٦٦٤,٩	٣,٦
تبغ ومنتجات مصنوعة منه	٤٥٥,٧	,٣	٦٤٣,٣	,٨

استراحة

الانتلجنسيا : Intelligentsia

مصطلح أطلقه الروس على المثقفين قبل ثورة ١٩١٧ والمصطلح مشتق من الأصل اللاتينى intelligere ومعناه الفهم

الميكيافيليه : Mechiavellianism

مسلك فى سياسه الحكم ينسب إلى المؤرخ الايطالى نيقولا ميكيافيللى ١٤٦٩ ـ ١٥٢٧ وقد بسط آراءه فى كتاب الفه اسمه الأمير ويتلخص رأيه فى قوله (أن الغاية تبرر الواسطه)

الراديكاليون : Radicals

هم رجال السياسه الذين يطالبون بالاصلاحات الجذريه ولا يقبلون التدرج أطلق هذا الوصف على المتطرفين فى انجلترا فى اوائل القرن التاسع عشر حين شرع الحزبان التقليديان المحافظون والاحرار فى ادخال الاصلاحات النيابيه. والكلمه مشتقه من اللاتينية(Radis) ومعناها (الجذر)

كوكب الأرض.. إلى أين؟

إن العد التنازلي لوجود الإنسان على هذا الكوكب قد بدأ بالفعل مع إنقراض أول كائن عليه... وذلك باعتبار أن غياب أي كائن مهما صغر حجمه أو كبر يخل بسلسلة من التوازنات تحتاجها البيئة لكي تبقى سليمة وقوية. فإذا كان الأمر كذلك فلابد أن هذا العد التنازلي لبقاء الإنسان على الأرض قد وصل اليوم مداه بل تعداه وقد يفاجئنا أحد الباحثين يوماً بأن أحد أسباب انقراض الهنود الحمر يرجع لأسرافهم المطلق في قتل البقر الوحشي حيث كانوا يقومون قطعانه لتسقط من أعالي الجبال كوسيلة سهلة للصيد الأمر الذي أخل بتوازن الطبيعة...

منذ ذلك الحين فإن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد بل تعداه إلى أن أصبحت الفيال اليوم على وشك الفناء بسبب أنيابها بينما قضى على الماموث أبو الأفيال لأسباب لا تتعلق بالأنياب وإن كان بالقطع بفعل الإنسان، وبهذا تعددت الأسباب والموت واحد.

ويبقى شاهداً على عقوق الإنسان تجاه أمه الطبيعة ما يسببه الإنسان من كوارث كإبادة لغيره من الكائنات، واقتلاع الغابات وإفنائها وتلويث مصادر المياه، والقضاء على الحياة داخل الأنهار بل امتد ذلك لتلوث الطعام والهواء حتى طبقات الجو العليا جارت ليس من هول ما تراه فقط بل من هول ما اصابها ايضاً.

أما نحن في مصر نقع في مدخل القارة الأفريقية عند نهاية رحلة نهر النيل العظيم، تلك الرحلة التي امتدت لآلاف الأميال يعبر خلالها عشرات الدول فيصل إلينا وقد أصابه ما أصابه من الإعياء والإجهاد بفعل الطبيعة والبشر. ومصر التي ظلت على مر العصور هبة النيل، كما وصفها هوميروس قديماً، سعت لإصلاح هذا النهر العظيم مما أصابه في نطاق ما تملك من إمكانيات، فأقامت سد أسوان والسد العالي من بعده ليكون أكبر بحيرة صناعية عرفها العالم حفاظاً على الماء من الإهدار. كما تتبنى مصر هذا العام مشروعاً لغسيل مجرى نهر النيل باستدادده داخل اراضيها مستعملة في ذلك ٢٥٠ مليون متر مكعب من المياه من رصيد ما أهدته لنا الطبيعة من فيضان وفير هذا العام.

ولكن هل يكفي هذا لإصلاح ما أفسده الزمن والإنسان ايضاً؟

وإذا كان عزر مصر ودول العالم الثالث ضعف الإمكانيات المادية فماذا يكون عذر المجتمع الأوروبي في تلوث أنهاره حتى أن نهراً عظيماً مثل نهر الراين قد بلغ من التلوث مداه بحيث لم تحيى به سمكة واحدة منذ عشر سنوات!!

وإن كان مستقبل دول العالم الثالث هو أن تتحول الى دول ذوات اسهامات فعالة في الحركة الاقتصادية والصناعية العالمية فإن هذا يعني ببساطة أن تصبح دولاً منتجة للطاقة والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج بعد أن كانت مستهلكة لها، أي أن التحول للإنتاج بعد مرحلة الاستهلاك من جانب دول العالم الثالث يُعد عملية تتم لصالح الحل العالمي قبل أن تكون لصالح الحل المحلي لتلك الدول ومن ثم فإن تكلفة عملية التحول هذه والتي يجب أن تتم في إطار الحفاظ على البيئة هو حل له تكلفته الباهظة إذ أن التحول العشوائي من شأنه أن يؤدي إلى كوارث بيئية يصعب احتواءها بعد ذلك، لذا يجب أن تحظى عمليات التحول هذه باسهامات الدول الصناعية المتقدمة خاصة وقد تبين مدى حاجة الدول الصناعية لدول العالم الثالث كشركاء في الحركة الصناعية العالمية خاصة الدول كثيفة العمالة والتي لم يعد ينظر لها باعتبارها دول مستهلكة تصدر إليها المنتجات فقط.

ولا خلاف أن الصناعات الصغيرة والمغذية والصناعات التحويلية ايضا قد تعدت أهميتها الاقليمية الآن وأصبحت الآن حقيقة قائمة تتعدى الحدود والدول والقارات ومن ثم فإن أعباء تكلفة إنشائها لا تقع على دول دون أخرى. فمبدأ عمومية الفائدة يتعادل مع عمومية الضرر بل في كثير من الأحيان فإن درء الخطر تزيد تكلفته كثيراً عن تكلفة تحقيق الفائدة.

استراحة

الديماجوجيه : Demagogy

كلمه مأخوذه عن اليونانيه مؤلفه من مقطعين الاول Demos أي (الناس) والثاني Agogs أي (القياده) وسعني الكلمه الزعامه الشعبيه وتقوم علي استمالة الجماهير عن طريق الخطابه ـ وتطلق هذه الصفه على أسلوب السياسه الذي يكسبون الأنصار عن طريق اثارة العواطف.

يوتوبيا : Utopia

صورة متخيله تطلق في السياسه علي الإصلاحات المثاليه التي يصعب تحقيقها عمليا والكلمه مشتقه من عنوان قصه كتبها المفكر الإنجليزي توماس مور ووصف فيها حالة شعب يسعد بالكمال المطلق والكلمه مأخوذه من اليونانيه ومعناها الحرفي (لا مكان)

وعودة لمصر نجد أن الصناعة لديها ممثلة فى إتحاد الصناعات قد استجابت بصورة جيدة للاتجاهات الأخذة بأسباب الجودة الشاملة وتبنى وتشجيع الصناعة المصرية على التأهيل واستيفاء مجموعة مواصفات ايزو ٩٠٠٠/١٤٠٠٠ وهو اتجاه أخذ فى النمو بصورة مؤثرة. ونشاط حماية البيئة الذى بدأ أعماله منذ الستينات أثمر عن إنشاء جهاز حماية البيئة التابع لمجلس الوزراء والذى كان مردوده المؤثر فى العشرة أعوام الماضية انتشار الجمعيات الأهلية لحماية البيئة فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والمهنية وشمل أيضاً المجارى الملاحية والنهرية والمحميات الطبيعية.

إلا أن هذه الكيانات على تشعبها واتساع رقعتها لا تشكل بوضعها الحالى الشرط اللازم والكافى لحماية البيئة وتوجيهها فى اتجاه صاعد نحو بيئة نظيفة فى زمن قابل للتحديات وذلك بسبب غياب الآلية القادرة على الإلزام مع توفير الأدوات اللازمة للحد من التلوث فى خط متوازن فالأمر ليس بخاف على أحد فى أن أولويات قضية الإنتاج تتركز فى خفض تكلفة الإنتاج والحفاظ على الأسواق والإخلال بهذه المعادلة سواء برفع تكلفة الإنتاج أو إنكماش حجم الأسواق يهدد قضية الصناعة من أساسها مما يخرج المشكلة من حيز الصناعة الإقليمية ويجعل منها قضية دولية تدخل ضمن إطار الحل العالمى وبذلك فإننا نجد أنفسنا فى موقف عود لذى بدء.

وأخيراً أود التأكيد على بعض النقاط:

- إننا جميعاً مسؤولون عن جودة الحياة على هذه الأرض دون تفرقة، إذ أن كل ما يمكن أن يحقق من كسب لن يجد ما يشتريه إذا فسدت الحياة على الأرض.

- نحن جميعاً نحتاج الى الطبيعة بينما الطبيعة لا تحتاج إلى أحد منا.

- إن اختفاء الإنسان من على ظهر الأرض سيكون فرصة للطبيعة لتسترد ما فقدته بفعل الإنسان قبل أن يظهر إنسان جديد بعد مئات الألوف من السنين ليعيد الكرة فى إفناء للكائنات وتدمير للطبيعة، لتكتمل بذلك دورة الحياة.. بل قل لتكتمل دورة الفناء.

دكتور مهندس:
نادر رياض

قوات الطوارئ الدولية: United Nations Emergency Forces (U.N.E.F.)
قوة عسكرية دولية وافقت على انشائها الجمعية العامة للأمم المتحدة في نوفمبر عام ١٩٥٦ وذلك على أثر العدوان الثلاثي على مصر في ذلك العام

عذراء أورليان: The maid of Orleans (E)
La Pucille d'Orléans (F)
فتاة فرنسية ريفية نشأت في احدى قرى فرنسا هي جان دارك Jeanne d'Arc راعها ساحل بفرنسا من هزائم على أيدى الانجليز في أوائل القرن الخامس عشر فتملكتها الحماسة وقادت جيشا إلى أورليان غير أنها وقعت في الأسر وحكم عليها بالحرق بتهمة أنها ساحرة وقد قرر البابا عام ١٩١٩ أن يسجل أسمها بين القديسين

في أول مواجهة علنية
بين رجل أعمال والرأى العام

دكتور
إبراهيم
كامل

سر الحملات على رجال الأعمال

ليس سراً أن رجال الأعمال كانوا ومازالوا هدفاً لحملات تشكيك وهجوم تشتد حيناً وتهدأ حيناً آخر.. لكن السمة الرئيسية لها هى التشكيك فى الدور الذى يقوم به رجال الأعمال فى خدمة الإقتصاد الوطنى..
وليس سراً أن هذه الحملات تشتد كلما بدا الاقتصاد المصرى يتهيأ لمرحلة تحول مهمة فى مساره

فقبيل المؤتمر الإقتصادى الذى شهدته القاهرة فى الثانى عشر من نوفمبر الماضى وبعده تعرض رجال الأعمال لحملات هجوم ظالمة رغم الدور الكبير الذى لعبوه داخل المؤتمر..

والآن .. والإقتصاد يدخل مرحلة جديدة من التحول، يصبح فيها للقطاع الخاص نصيب الأسد من الإستثمارات مع إنسحاب الدولة تدريجياً من الإستثمار فى القطاعات الإنتاجية، ومع بدء تنفيذ مرحلة جديدة من برنامج الخصخصة.. بدأت الحملات تشتد.. بل إنها اخذت هذه المرة منحنى جديداً هو تسميم العلاقة بين رجال الأعمال والحكومة من خلال الحديث عن بعض تجاوزات رجال الأعمال، والتركيز على بعض الظواهر السلبية المحدودة لظاهرة مسلسل نهب أموال البنوك وغيرها .

وزاد من إشتعال هذه الحملات.. بعض الكتابات وبعض

المجلس الرئاسي

لا يمكنه أن يتجاوز حدود إختصاصاته

المسلسلات والأفلام التى تصور رجال الأعمال وكأنهم المفسدون فى الأرض..!

لذلك كله نظمت كلية الإقتصاد والعلوم السياسية لقاء مهماً مع أحد كبار رجال الأعمال فى مصر وهو د. إبراهيم كامل رئيس الجانب المصرى فى المجلس الرئاسى المصرى الأمريكى لينتدب عن المسئولية الإجتماعية لراس المال.. لكن اللقاء تطرق إلى ما يدور فى الساحة الآن من هجوم على رجال الأعمال.. وقد رد د. إبراهيم كامل بهدوء وموضوعية على كل ما يثار، ووضع النقاط فوق الحروف واقترح صيغة عقد اجتماعى جديد بين المجتمع ورجال الأعمال يقوم على أساس احتضان المجتمع لرجال الأعمال وتقديره لدورهم المهم فى الحياة الاقتصادية مع إلتزام رجال الأعمال بالقيام بمسئولياتهم الإجتماعية وبدورهم المطلوب فى عملية التنمية.

رجال الأعمال قبل ١٩٥٢

فى البداية حاول د. ابراهيم كامل أن يرصد بداية ظهور رجال الأعمال بالشكل المعروف حالياً فقال انه حتى عام ١٩٥٢ لم يكن من الممكن أن نقول أن مصر دولة تتصرف بحرية فى مقدراتها، وبالتالى لا يمكن القول أن مصر كانت مجتمعاً رأسمالياً كاملاً..

لكن مع ذلك من الممكن أن نرصد تجربة هامة من التجارب التى قام بها القطاع الخاص قبل ١٩٥٢ وهى تجربة طلعت باشا حرب، وهى أفضل تجربة توضح المسئولية الاجتماعية لراس المال.

فعندما أقام طلعت حرب مصانع النسيج فى المحلة الكبرى.. ساهم فى حل المشكلات الاجتماعية التى كان يواجهها المجتمع انذاك .. فاقام المصانع، والمساكن لعمال المصانع، والملاعب، والمستشفيات.. وغير ذلك..

وهذه التجربة للاسف لم تتكرر حتى الآن ، ومن غير الممكن أن نقارن بين ما قام به طلعت حرب ، وما يقوم به القطاع الخاص الآن.. لأنه ببساطة ليس لدينا، حتى هذه اللحظة تجربة مماثلة لكى نتحدث عنها.. !

ويشير د. إبراهيم كامل إلى أن الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦١ لم تكن فترة طويلة يمكن أن نقيم فيها دور القطاع الخاص، كما كانت فترة شك وريبة...

وإبتداء من عام ١٩٦١ تبنت الدولة القوانين الإشتراكية وبعدها بتسع سنوات بدأ الحديث من جديد عن عودة دور راس المال الخاص للحياة الإقتصادية فى مصر، وفى عام ١٩٧٤، أعلن الرئيس أنور السادات بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي وكان قانون الضرائب فى نفس العام كما يقول د. إبراهيم فوزى مصمماً لمصادرة راس المال وكان أهم عائق يواجه القطاع الخاص انذاك..!

فقد كانت ضريبة الأرباح التجارية تمثل ٤٢٪، والضريبة العامة على الإيراد ٩٥٪ بعد الـ ١٠ الاف جنيه الأولى اى لو أن شخصاً ربح مليون جنيه فعليه أن يدفع ضريبة ٩٥٤ الف جنيه، ويتبقى له مبلغ ٤٦ الف جنيه فقط..!

باختصار لقد كان الفكر الإشتراكى رغم قصر المدة التى طبق فيها هو الفكر السائد ..!

ولم يتم تعديل قانون الضرائب إلا عام ١٩٧٨، ثم تم تعديله مرتين بعد ذلك فى عام ١٩٨١، و ١٩٨٣ .

ويشير د. ابراهيم كامل إلى أن فترة الإنفتاح شهدت انتقادات عديدة للقطاع الخاص حيث اتهمه البعض بالتقصير وعدم المشاركة بفاعلية فى العملية الإنتاجية، دون أن يطالب أحد بتعديل الضرائب.

ويبتسم د. كامل وهو يقول أنه لولا العناية الالهية، ووجود وزراء ورؤساء مصلحة ضرائب محترمون لكان من الممكن ببساطة مصادرة "البدلة" التى يلبسها رجل الأعمال وفاء للضرائب..!!

دور رجل الأعمال ودور المجتمع..

ويخلص د. ابراهيم كامل من العرض التاريخى لبداية نشاط القطاع الخاص فى مصر فيؤكد أن عهد الرئيس حسنى مبارك يمثل أهم الفترات التى شهد فيها العمل الخاص نشاطاً بفضل التشجيع المستمر من الرئيس مبارك وزياراته المتكررة لمواقع العمل والإنتاج.

ويؤكد د. ابراهيم كامل على أن راس المال لكى يعيش لابد أن يحتضن المجتمع، ويتفهم الدور الذى يقوم به فى خدمة الاقتصاد، لكن على راس المال دور ايضاً فى تفهم مشاكل المجتمع والسعى إلى حلها، مع أخذ زمام المبادرة، ومعرفة حدود مسئوليته تجاه احتضان ثقافة وصمة المجتمع..

وإذا تخلت الدولة عن دورها الإنتاجى، وأصبحت كل القطاعات الإنتاجية فى أيدى القطاع الخاص، فلا بد أن يعى رجال الأعمال دورهم ومسئوليتهم الجديدة، وإلا أصبح هناك خلل فى المجتمع..

الحملات ضد رجال الأعمال

ويؤكد د. ابراهيم كامل إن القطاع الخاص يقوم بدوره بصعوبة نظراً لتعرضه لحملات

مؤلمة، ودون ان يتمكن من الدفاع عن نفسه دفاعاً مقنعاً..

ويعترف بان هناك تقصير من جانب رجال الأعمال في القيام بدورهم، لكن هناك ايضاً تقصير من جانب المجتمع..

فلكي يقوم القطاع الخاص بدوره ويضطلع بمسئولياته يجب ان يشعر انه مقبول في المجتمع..

فليس هناك بديل اخر إلا الحفاظ على راس المال الخاص، وبدلاً من الهجمات الشرسة التي يتعرض لها بهدف تدميره، فليكن هناك نقد بناء بهدف إلى تصحيح المسيرة وتعديل السلوك..

واعترف د. كامل بان سلوك بعض رجال الأعمال مرفوض بالقطع من جانب رجال الأعمال الشرفاء وصمم ان يعمم البعض ذلك على باقي رجال الأعمال..!

ويؤكد د. ابراهيم كامل على انه ان الاوان لكي يعيد كل طرف التفكير وينظر إلى القضية نظرة اكثر شمولاً خاصة وان مصر مقبلة على تحول إقتصادي، ولتحقيق معدلات نمو تفوق المعدلات الحالية التي لا تزيد على ٤,٥٪ لتصل إلى ١٠٪ خلال الفترة القادمة..

مظاهر ايجابية

ويضرب د. ابراهيم كامل امثلة لبعض المظاهر الايجابية الخاصة برجال الأعمال خلال الفترة الماضية فقال إن القطاع الخاص تصدى لبناء المدارس بعد الزلازل الذي تعرضت لها مصر فبنى ١١٤ مدرسة بدلاً من ١٠٠ مدرسة كما كان مخططاً.

وعقب السيول التي ضربت صعيد مصر لبى القطاع الخاص النداء.. وسارع ببناء قرى نموذجية في الصعيد..

ويقول ان هذه المشروعات وغيرها كثير لا يتحدث عنها رجال الأعمال حتى لا يتهموا بانهم يباهو بمثل هذه المشاركات، لكن مثل هذه الأمور في الدول الراسمالية العريقة يتم الاعلان عنها دون خجل او مواربة، حتى يصبح رجال الأعمال قدوة للسلوك الطيب في المجتمع..

قضايا أساسية

ويرى د. ابراهيم كامل إن على القطاع الخاص ان يتصدى لبعض القضايا الهامة في هذه المرحلة من بينها قضية نقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر، واشار إلى ان عمل المجلس الرئاسي المصري - الأمريكي مرتبط في هذه المرحلة بهذه القضية.

ومن القضايا ايضاً.. قضية البطالة والتي يجب ان يعمل القطاع الخاص على حلها من خلال عمل مجموعة من المشروعات العملاقة التي تستوعب اعداد كبيرة من العمالة.

كما ان بعض رجال الأعمال بدأوا في عمل شركات توزيع الأستيعاب اكبر عدد من الشباب د. ابراهيم كامل.

واشار إلى ان راس المال الخاص بدأ، بالفعل، يعي دوره في المجتمع إلى حد كبير، لكنه لم يبدأ بعد النشاط او المشاركة التي تجعل المجتمع يحتضنه ويقدر دوره.

واكد على اننا سنرى خلال الفترة القادمة جهود كبير وسلوك طيب من رجال الأعمال سيرضى عنه المجتمع.

ودعا د. ابراهيم كامل رجال الأعمال إلى فرض رقابة ذاتية على انفسهم في هذه المرحلة لمنع إنفلات الأسعار وحتى يعمل جهاز الاسعار بكفاءة من خلال مجموعة الإجراءات التي يمكن ان تنفذها الدولة في هذا الصدد.

ورداً على سؤال حول الاسباب التي تدفع المجتمع الى تحميل رجال الأعمال مسئوليات واعباء اكبر من طاقتهم، قال د. ابراهيم كامل إنه هو شخصياً يحمل القطاع الخاص او رجال الأعمال مسئوليات كبيرة لإنه يحترم هذا القطاع وقوته وقدرته على القيادة..

فاي مجتمع فيه القوي والضعيف، والمسئولية تتزايد كلما إزداد الشخص قوة، وفي المجتمعات الراسمالية التي سبقتنا في التنمية تتزايد مسئولية القطاع الخاص تجاه المجتمع، وإذا كانت مسئولية رجال الأعمال تجاه المجتمع قد بدأت في امريكا على إستحياء بمبادرات فردية، فإنها اصبحت حالياً جزءاً اصيلاً من شبكة العلاقات في المجتمع الأمريكي، وهذا هو الضمان الحقيقي لإستمرار تجربة القطاع الخاص في حق هذه الأيام.

فليروس الشيوعية عندما يصيب المجتمع يتعفن جداً، لكن

مصر هى قائدة عملية السلام فى المنطقة

ويجب أن يكون لها دور كبير

الحمد لله انه اصابنا لفترة محدودة، وكانت مقاومة الشعب له رائعة..!!

رجل الأعمال فى المسلسلات والأفلام

ويتطرق د. ابراهيم كامل إلى صورة رجل الأعمال التى تحاول أجهزة الإعلام ترسيخها فى أذهان الناس.. فجميع القصص المسرحية والأفلام والمسلسلات لا تظهر رجال الأعمال بصورته الحقيقية، بل انها تصوره كشرير دائماً، وكذلك الكتابات الحالية، وهذا يدفع المجتمع إلى الوقف موقف العداء من رجال الأعمال.

لكن مع ذلك، والكلام لازال لابراهيم كامل، فإن تصرفات بعض رجال الأعمال قد تكون مستفزة للمجتمع..

لكن رجال الأعمال بتوع التليفزيون لا يعكسوا الصورة الحقيقية لرجال الأعمال لإن تصرفاتهم ببساطة ليست تصرفات رجال ولا حتى تصرفات مسئولة..

فيلات الملايين ومساكن الفقراء..!

ورداً على سؤال حول إقدام عدد كبير من رجال الأعمال على الإستثمار العقارى لخدمة ذوى الدخل المرتفع، دون مراعاة ذوى الدخل المنخفض، وبناء فيلات يصل سعر الواحدة منها إلى مليون ونصف المليون جنيه.. يقول د. ابراهيم كامل.. إن التنوع فى العمل الإقتصادى مطلوب لإستمرار اى مؤسسة وحتى لا تتعرض لاية هزات..

فالشركات التى تعمل فى مجال السياحة إذا اقتصر عملها على هذا النشاط فقط فى الوقت الذى كانت فيه السياحة تعانى من قلة عدد السائحين.. فإنها لن تقوم لها قائمة، وكذلك الشركات التى كانت تعمل فى تجارة القطن كان يمكن ان تفلس تماماً فى العام الماضى إذا كان ذلك هو نشاطها الوحيد.. وهكذا..

اما عن تركيز القطاع الخاص على بناء العقارات غالية الثمن فذلك مرجعه لإرتفاع سعر الأرض، وقد جرت محاولات للإتفاق مع الدولة على توفير اراضى باسعار منخفضة حتى يتمكن للقطاع الخاص ان يوفر مساكن باسعار مقبولة، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل..!

لكن لا باس من تكرار المحاولة.. لإن القطاع الخاص تقع عليه مسئولية توفير المساكن لمحدودى الدخل، كما ان عليه أيضاً أن يسعى لحل قضية البطالة.

أعيش.. ويموت الآخرين..!!

ورداً على سؤال حول أنانية رجال الأعمال حيث يعملون بمبدأ اعيش ويموت الآخرين.. قال د. إبراهيم كامل.. إن هذا القول خاطئ.. لإن رجل الأعمال الذى يعمل بهذه المقولة مريض فلابد من ان يعيش الآخرون كى يعيش هو..

لكن من غير المقبول انه إذا كانت هناك قطاعات فى المجتمع تعانى إقتصادياً أن أحمل القطاع الخاص الناشئ المسئولية عن ذلك..

لقد جربنا ملكية الدولة لعناصر الإنتاج وهى لم تحقق لنا سوى الرضا فى توزيع الفقر بعدالة!

وإذا كان هذا هدف نسعى إليه فلنعترف ان الإنتقال للملكية الخاصة خطأ كبير..!!

وينساءل د. ابراهيم كامل قائلاً.. كيف يعيش القطاع الخاص وقد كان يصادر ويؤمم فى الستينيات ويهاجم فى كل وسائل الإعلام ويواجه بالشك والريبة من جانب المجتمع حالياً!!

كيف ينمو..؟ وكيف يعمل القطاع الخاص فى ظل هذا المناخ..؟!

"البيزنس" مع اسرائيل!

وحول "بيزنس" رجال الأعمال مع إسرائيل قال د. ابراهيم كامل انه لا احد يختلف على أن سياسات اسرائيل لا يمكن قبولها لا دولياً ولا عربياً، ولا يمكن أن نتعايش معها، لكنه يرى أن مصر من اكثر الدول تأثيراً على إسرائيل وهى التى يمكن أن تمنحها الأمن والأمان الحقيقى، كما أن مصر هى قائدة عملية السلام فى المنطقة ويجب أن يكون لها دور كبير فى المنطقة.. دور الراعى لكل دول المنطقة..

لذلك كله فإن هناك محاولة من جانبه شخصياً للبحث عن بدائل مختلفة عما هو مطروح فى الساحة الآن، حيث أن مصر تضغط حالياً فى اتجاه دفع اسرائيل للتوصل إلى سلام على مختلف المسارات..

وهذه البدائل كما يراها هى بناء جسور ثقة مع المجتمع الاسرائيلى من خلال فتح مجالات للتعاون والعمل.

من هذا المنطلق قام د. إبراهيم كامل بزيارة لإسرائيل وإشترى مجموعة محدودة من الأسهم من شركة كوثر الاسرائيلية..

تجاوزات المجلس الرئاسى!

أما عن ما يتردد من أن المجلس الرئاسى المصرى- الأمريكى يلعب دوراً أكبر مما هو مخطط له، وانه يحاول أن يضغط أو يفرض على الحكومة سياسات معينة قال د. ابراهيم كامل إن المجلس الرئاسى دوره محدد.. دور إستشارى وليس له اية سلطة تنفيذية من قريب أو بعيد..

كما أن دوره هو دراسة وإبداء رأيه فى موضوعات معينة سبق أن درستها الحكومة.

وقد إتفق المجلس واعضاؤه على الا يكون لهم صوت، أو أى اراء تثير ردود افعال لإن المستشار "المحترم" يجب الا يثير ردود افعال من حوله..!

واكد د. ابراهيم كامل على أن المجلس الرئاسى لا يمكنه أن يتجاوز حدود اختصاصاته لإنه تحت الرئاسة المباشرة لرئيس الجمهورية.. وحتى إذا أبدى رأياً فى موضوع معين فالرأى النهائى فى مثل هذا الموضوع للحكومة..

ويؤكد د. ابراهيم كامل فى ختام حديثه على اهمية الدور الحالى والمستقبلى للقطاع الخاص.. فيشير إلى أن هناك ضروره لكى يتعاظم الدور الإجتماعى للقطاع الخاص، لكن ما زال الطريق طويلاً حتى أن يلعب هذا القطاع دوراً متوازناً يكون بمثابة القدوة فى المجتمع.. دور يتناسب مع حجم التحديات التى تواجهها مصر..

استراحة

تحليل ديناميكى : Dynamic analysis (E) / Analyse Dynamique (F)

هو تحليل العلاقات بين متغيرات اقتصادية حيث الزمن احد عناصر التحليل الأساسية .

استثمار : Investment (E) / Investissement (F)

الإضافة إلى الأصول أو الإنفاق في وجه من الوجوه من شأنه تحقيق مزيد من الدخل في المستقبل.

تحليل استاتيكى : Static Analysis (E) / Analyse Statique (F)

هو تحليل للعلاقات القائمة بين عناصر ظاهرة اقتصادية حيث ينتمي كل عنصر إلى نفس الزمن الذى تنتمي إليه بقية العناصر.

تضخم : Inflation (E)

ميل الأسعار إلى الارتفاع نتيجة لارتفاع مستوى الانفاق النقدى ويفرق احياناً بين نوعين من ارتفاع الأسعار أحدهما ناتج عن ارتفاع النفقات المصاحب لزيادة الانتاج والآخر ناتج عن زيادة حجم الانفاق النقدى مع عجز الناتج الحقيقى عن الزيادة وذلك لوصوله إلى أعلى مستوى له فى المدى القصير وهو كما سماه (كينز) التضخم الحقيقي.

مضاربة : Speculation (E)

هو شراء أو بيع بقصد تحقيق الربح اعتماداً على تقديرات فنية عن الأسعار فى المستقبل.

اختناق : Bottleneck (E) / Goulot d'étrangelement (F)

عقبة تؤدى إلى تعطيل تدفق انتاج سلعة أو خدمة

بطالة مقنعة : Disguised Unemployment (E) / Chômage déguisé (F)

اشتغال العمال باعمال اقل من قدراتهم بحيث تكون الانتاجية الحدية للعمل منخفضة أو منعدمة أو سالبة.

بطالة احتكاكية : Frictional Unemployment (E) / Economie du marcé (F)

اقتصاد يتم الانتاج فيه اساساً بقصد التبادل ويستخدم فيه النقود ويتحدد فيه الاثمان والتوزيع طبقاً للعرض والطلب وعلى اساس المنافسة الحرة بين المنتجين.

حلقة الفقر المفرغة : Vicious Circle of Poverty (E) / Cercle Vicieux de Pauverté (F)

يشار بها إلى العلاقات الدائرية بين كثير من خصائص البلاد المتخلفة بحيث تعتبر كل منها سبباً ونتيجة فى نفس الوقت لغيرها من الخصائص ـ مثلا انخفاض مستوى الدخل يؤدى إلى انخفاض الانتاجية للعامل وهذا يؤدى إلى نقص الادخار وصعوبة تكوين راس المال وبالتالى استمرار حلقة الفقر المفرغة.

اغراق : Dumping (E)

اقتضاء مشروع احتكارى أو بلد ما اسعاراً مختلفة للسلعة التى يقوم بإنتاجها بحيث تباع فى الخارج بسعر اقل من السعر الذى تباع به فى الداخل مضافاً إليه نفقات النقل أو البيع فى الخارج بسعر اقل من نفقة الانتاج مع تعويض الخسارة برفع الأسعار فى الداخل أو منح إعانات.

ميزة نسبية : Comparative Advantage (E) / Coût Avantageux (F)

قدرة على إنتاج سلعة بنفقة اقل من نفقة انتاجها فى مكان آخر.

مصطلحات إقتصادية

A

Antidouble tax treaty	اتفاقية منع ازدواج ضريبى
Apportionment	تقسيم ـ تعيين حصص
Appraisal Value	قيمه مقدرة
Appropriation	مخصصيات ـ اعتمادات
Approval	موافقة ـ اعتماد منح قروض
Arbitrage	موازنه ـ مقاصه اسواق
Arbitrage Award	قرار التحكيم
Arbitration Law	قانون التحكيم
Arbitration of Exchange	موازنة سعر الصرف
Arrears	متاخرات
Articles of association	قانون اساسى ـ نظام شركة
Assesable To Tax	خاضع للضريبة
Assets	اصول ـ اموال
Assocition	مشاركه ـ جمعية
Associated stock exchages	بورصات متحده
Assume	يقترض
Assumed Bonds	سندات بضمان اصول
At call	تحت الطلب
At par	سعر الإساس
Attachment	مرفق ـ ملحق

B

Bail	كفاله ـ ضمان
Balance of payment	ميزان المدفوعات
Balance of trade	ميزان تجارى
Balance sheet	قائمة الميزانيه
Bank Advance	قرض مصرفى
Bank clearing	مقاصه مصرفيه
Bank custody	خزائن حفظ مصرفيه
Bank deposit	وديعه مصرفيه
Bank merger	دمج البنوك
Bank over draft	سحب على المكشوف
Bankrupteyu	افلاس
Bank fraudulent	تدليس ـ غش
Bank bourse	سوق سوداء للاوراق المالية
Blank	على بياض
Blocked funds	اموال مجمده
Bond	ورقه ماليه ـ سند ورقه ماليه دائنه
Bond holder	صاحب سند أو حامله ـ مالكه
Bond issue	اصدار سندات
Book Keeping	امساك الدفاتر
Boom (Bull market)	ارتفاع مفاجئ فى اسعار الاوراق المالية

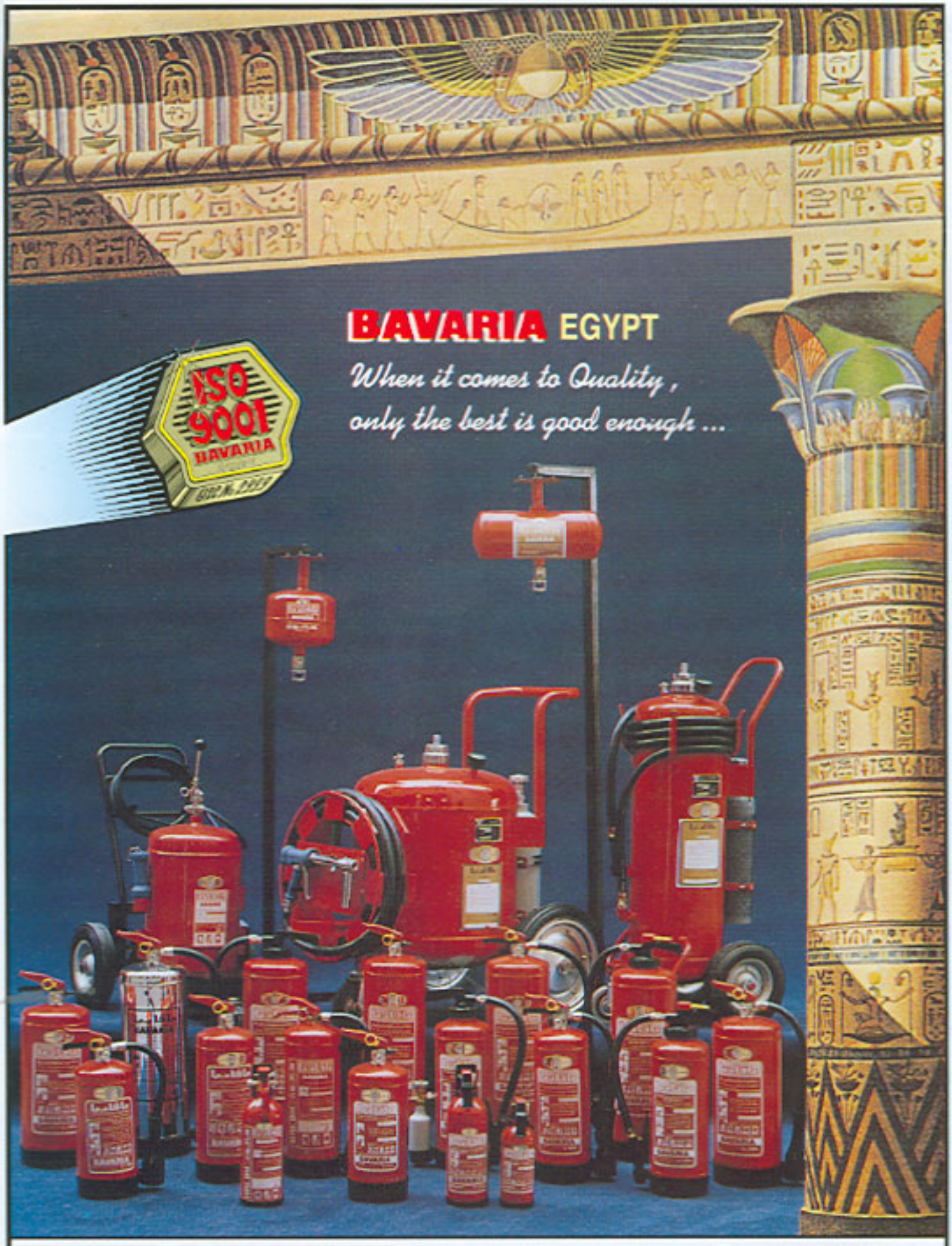

BAVARIA EGYPT

بافاريا مصر

١٧ش عماد الدين - القاهرة - ص.ب : ٢٠١٦ القاهرة - ت :٥٩١٨٠٤٣/٥٠٠٥٩١٠٠٥٠ (٢) - فاكس : ٥٩١٣٧٦٢ (٢) - تلكس : ٩٢٣٧٧

17, Emad El Din Str. Cairo - P.O.Box:2016,Cairo - EGYPT - Tel :(02) 5910050 / 5918043 - Fax:(02) 5913762 - Tlx : 92377

1997 طفرة كبيرة في تأسيس الشركات

شهد عام ١٩٩٦ نشاطا كبيراً في مجال تأسيس شركات الأموال التي وافقت عليها مصلحة الشركات نتيجة للإجراءات المنظمة لأوضاع الاستثمار والإنتاج والتصدير فبلغ عدد الشركات التي صدرت لها موافقات تأسيس وفقا للقانون ١٥٩ عام ١٩٩٦ ١٥١٩ شركة مقارنة بعدد ١١٥٣ شركة عام ١٩٩٥ بنسبة زيادة قدرها ٣١,٧٪ .

كما زادت رؤوس الأموال المصدرة للشركات خلال العام المنتهي ٥,١٣٢ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢,٢٣٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ بنسبة زيادة قدرها ١٢٩,٢٪ .

أما معدل إصدار موافقات تأسيس الشركات فبلغ ١٢٧ شركة شهرياً خلال العام الماضي بينما كان ٩٦ شركة شهرياً خلال عام ١٩٩٥ .

جاء ذلك في تقرير أصدرته مؤخراً مصلحة الشركات.

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية تنوعت هذه الأنشطة وفقاً لقطاعات سلعية مختلفة تستوعب الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية، وإذا قارنا مؤشرات عام ١٩٩٦ بعام ١٩٩٥ نجد ان نمواً قدره ٣٩٪ في عدد شركات هذه الأنشطة حدث في عام ١٩٩٦ مقارناً بالعام السابق عليه حيث زاد عددها من ٣٦٢ شركة إلى ٥٠٣ شركة كما حدث نمواً قدره ١٤١,١٪ في حجم رؤوس الأموال المرخصة حيث زادت من ٦,٢٣٩ مليار جنيه إلى ١٥,٠٤٥ مليار جنيه .

أما رؤوس الأموال المصدرة فقد ارتفعت من ١,٢٥٣ مليار جنيه عام ١٩٩٥ إلى ٣,٠٩٦ مليار جنيه.

وقد احتل قطاع السياحة المرتبة الأولى من بين القطاعات السلعية .. فقد استأثر بنحو ١٧,٣٪ من إجمالي عدد الشركات ٣٠,٩٢٪ من إجمالي رؤوس الأموال المرخصة ٤٥٪ من رؤوس الأموال المصدرة نتيجة الاهتمام بوضع برامج متكاملة لتنمية المناطق السياحية لإيجاد انماط سياحية غير تقليدية، والاهتمام بعنصر الجودة في الخدمات السياحية والفندقية والارتقاء بمستوى العاملين فيها، إعفاء مشروعات التنمية والاستثمار السياحي من الاكتتاب في سندات الاسكان وتشجيع الطيران العارض وتيسير عمليات النقل السياحي والفندقي عبر الجمارك والمطارات والموانئ والجوازات.

أما قطاعات البنية الأساسية والتي تضم المقاولات والإسكان والنقل والمواصلات والمال والتجارة والصرافة فقد أبرزت المؤشرات الاقتصادية عن عام ١٩٩٦ مقارناً بعام ١٩٩٥ نمواً قدره ٣٣,٨٪ في عدد الشركات حيث ارتفع عددها إلى ٨٢٤ شركة عام ١٩٩٦ مقارناً بنحو ٦١٦ شركة عام ١٩٩٥ .

ونمواً قدره ١٦١٪ في حجم رؤوس الأموال المرخصة حيث ارتفعت رؤوس أموالها إلى ٣,٨٨٢ مليار جنيه عام ١٩٩٦ بعد ان كانت ٥,٣١٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ كذلك حدث نمواً قدره ١٠١٥٪ في رؤوس الأموال المصدرة حيث ارتفعت من ٩٢٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥ إلى ١,٨٦٠ مليار جنيه عام ١٩٩٦ .

ويرجع التقرير هذا النمو الذي حدث في قطاع البنية الأساسية إلى الاتجاه نحو التصويب المرحلي لمعالم الخريطة السكانية للوصول إلى خمسة امثال المساحة الحالية خلال العشرين

سنة القادمة، اهتمام الخطة الخمسية الرابعة بتعمير محاور المناطق غير المأهولة والاستمرار في تنفيذ سياسة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، والتعديلات التي تم إدخالها على بعض أحكام القانون ٨٤ لعام ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة، والتي تضمنت العديد من التيسيرات للمستثمرين الذين يرغبون في إنشاء الطرق كحق امتياز لمدة تصل إلى ٩٩ عام، وحق إقامة المشروعات على هذه الطرق وهو ما يمثل نقلة حضارية في السماح للقطاع الخاص بالدخول في مشروعات البنية الأساسية.

أما قطاعات الخدمات الاجتماعية والتي استوعبت أنشطة الإعلان والدعاية والمعارض والطباعة والنشر والتغليف والخدمات الاستشارية والتدريب والاتصالات والخدمات التعليمية والمستشفيات والمراكز الطبية والخدمات البترولية والصناعية والحاق العمالة فأبرزت المؤشرات الاقتصادية عن عام ١٩٩٦ مقارناً بعام ١٩٩٥ نمواً قدره ٩,٧٪ في عدد الشركات حيث ارتفعت من ١٧٥ شركة الى ١٩٢ شركة ونمواً قدره ٨٢,١٪ في حجم رؤوس الأموال المرخصة حيث ارتفعت من ٤٣٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ إلى ٧٨٣ مليون جنيه عام ١٩٩٦.

ونمواً قدره ١٩٣,٣٪ في حجم رؤوس الأموال المصدرة حيث ارتفعت من ٦٠ مليون جنيهاً عام ١٩٩٥ إلى ١٧٦ مليون جنيهاً عام ١٩٩٦.

وإذا راجعنا التكاليف الاستثمارية للشركات التي صدرت لها موافقات تأسيس عام ١٩٩٦ نجد أنها بلغت ٩,٥ مليار جنيه تكفي لتدبير ٨٩٤٦٥ فرصة عمل وبمتوسط تكلفة تصل لفرصة العمل الواحدة نحو ١٠٦ ألف جنيهاً.

وقد احتلت قطاعات البنية الأساسية المرتبة الأولى من حيث عدد فرص العمل المتوقع تدبيرها بنسبة ٥٠,٢٪ من إجمالي الفرص المتوقع تدبيرها، وبتكلفة استثمارية نحو ٣,٩ مليار جنيه، تليها القطاعات السلعية حيث استهدفت توفير ٤٨,٣٪ من إجمالي فرص العمل المتوقعة وبتكلفة استثمارية نحو ٥,٤ مليار جنيه ثم جاءت قطاعات الخدمات الاجتماعية في المرتبة الثالثة حيث استهدفت توفير ١,٦٪ وبتكلفة استثمارية قدرها ٢٠٥ مليون جنيه.

وفيما يتعلق بفروع ومكاتب التمثيل للشركات الأجنبية نجد أن عدد المكاتب التي تمت الموافقة على تأسيسها خلال عام ١٩٩٦ ٤٢ مكتباً مقارنا بنحو ٣١ مكتباً خلال عام ١٩٩٥ وبمعدل نمو قدره ٣٦٪ وبذلك يصبح عدد هذه المكاتب ٦٣٩ مكتباً الآن.

وفيما يتعلق بزيادات رؤوس الأموال نجد انها قسمت بين الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة. فبلغ عدد الشركات المساهمة التي تم الموافقة على زيادة رؤوس اموالها وإصدار أسهم جديدة مقابلها ٣٣٦ شركة بنسبة ٨٣,٤٪ من إجمالي عدد الشركات، زيادة في رؤوس أموالها تقدر بنحو ٢,٢٢٩ مليار جنيه.

أما الشركات ذات المسئولية المحدودة فقد بلغ عدد الشركات التي تمت زيادة رؤوس أموالها ٦٧ شركة بنسبة ١٦,٦٪ من إجمالي عدد الشركات.

وفيما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية التي شملها زيادة رؤوس الأموال فقد استوعبت القطاعات السلعية ٤٩,١٪ من إجمالي عدد الشركات، ٥٩,٧٪ من الزيادة في رؤوس الأموال، كما استوعبت قطاعات البنية الأساسية ٤٢,٧٪ من إجمالي عدد الشركات، ٣٦,٥٪ من حجم الزيادة في رؤوس الأموال كما استوعبت قطاعات الخدمات الاجتماعية ٨,٢٪ من إجمالي عدد الشركات، ٣,٨٪ من الزيادة في رؤوس الأموال.

أما الصور القانونية التي اتخذتها زيادات رؤوس الأموال فقد اتخذت ٤ صور قانونيه تمثلت في مبالغ نقدية، حصص عينية، ديون نقدية مستحقة الأداء للمكتتب قبل الشركة، تحويل المال الاحتياطي لأسهم يزاد بقيمتها رأس المال.

وبتقييم هذه الانعكاسات التنموية لزيادات رؤوس الأموال للشركات خلال عام ١٩٩٦ يتضح عددا من الحقائق الهامة هي: النمو في حجم الاستخدامات الاستثمارية المتوقعة في شكل إحلال وتجديد للأصول الإنتاجية القائمة بهذه الشركات فضلاً عن إضافة أصول إنتاجية جديدة منتجة من خلال المشروعات الجديدة التي يتم تنفيذها، نمو في حجم إيرادات النشاط الجاري للشركات والقيمة المضافة للاقتصاد القومي، إتاحة فرص عمل كبيرة لتلبية احتياجات التوسعات الجديدة في حجم الطاقات الإنتاجية والتي تقدر بنحو ٣ مليون فرصة عمل مع نهاية أنشطة الخطة الخمسية الرابعة والتي تبدأ من العام الحالي حتى ٢٠٠٢.

رجل الأعمال فى السينما المصرية

ظالم أم ظالم!!

يوما ما سألت المخرج الراحل حسن الإمام لماذا تقدم فقط حيلة بديعة مصابنى وبنت بديعه وامتثال زكى من نحوم الرقص فى المجتمع، أين طلعت حرب رائد الإقتصاد المصرى، أين هدى شعراوى رائدة تحرير المراه، أين العالم مصطفى مشرفه رائد علم الذره وعالمنا العربى، لماذا لا نرى هؤلاء على خريطتك السينمائية. قال لى حسن الإمام لا توجد فى حياة هؤلاء نكته او رقصه او غنوه فكيف يستوعب الناس تقديم فيلم سينمائى عنهم

بقلم الناقد السينمائى
طارق الشناوى

ربما حملت إجابة حسن الامام قدراً من السخريه وربما يجد البعض ان حياة عمالقة الفكر والعلم والاقتصاد بها ايضاً ملامحها المثيره لدى الجمهور ولكن الحقيقة ان السينما المصرية تسعى الى تقديم تلك الاجابة الصريحة والتى تدعمها افلامه ولكن لاشك ان السينما تخشى الف مره قبل ان نسبح بعيداً فى شخصيات اخرى وعوالم اخرى.

وإذا كان الأمر يبدو صعباً امام السينما فى تقديم حياة رجال الفكر والعلماء فإن الأمر يزداد صعوبه عندما تتصدى السينما لرجال الاعمال، ان صوره رجل الأعمال فى السينما لها فى تراثنا السينمائى كليشيهات لا يمكن الخروج عليها.

أن رجل الأعمال بعد ثورة ١٩٥٢ اصبح هو البديل للباشا المستبد الذى انتقل فى الأفلام التى تناولت الثورة ثم جاءت فترة التحول الاشتراكى فى الستينيات ليتأكد من خلال ذلك سينمائياً مناصرة العامل وليس رجل الأعمال وكان ينبغى للسينما فى تلك السنوات - الستينات - التى شهدت اشتراكياً اعلى من قيمة العامل والمهنى ولكن رجل الاعمال ظلت الرؤيه بالنسبه له هى الجانب المظلم من الصوره.

ثم جاءت بعد ذلك فترة الانفتاح فى الستينيات شهدت تلك الحقبه ما يعرف بسينما البولوبيف الفاسد والعمارات المنهارة والتى افردت لها الجرائد والمجلات مساحات كبيرة وكان ينبغى ان تظهر افلام - القطط السمان - والحب وحده لا يكفى - مدافن مفروشه للإيجار وغيرها ودائماً يأتى رجل الأعمال من السفح للقمة ويؤدى جشعه للمال إلى استيراد اغذية فاسده يطعم بها الناس ومواد بناء فاسده يبنى بها بيوت الناس. وفى مطلع الثمانينات يقدم فيلم انتبهوا ايها السادة الذى يواكب ما حدث فى المجتمع حيث أن الحرفى يصعد بينما المثقف يدفع الثمن، استطاعا لحرفيين أمام نظام السوق المفتوح وتخلى الدولة تدريجياً عن الدعم الاقتصادى زياده دخولهم بينما الموظف لم يستطع المرتب الذى يحصل عليه حتى بعد الزيادة أن يتواءم مع زيادة الأسعار وكان نموذج رجل الاعمال مثل غش الزبال الذى اصبح يطمع فى أن يتحصل من الطبقة المثقفة. وربما كانت قصة نجيب محفوظ الحب فوق هضبة الاهرام هى تجسيد مباشر لهذا الخلل الاجتماعى والذى جسده المخرج الراحل عاطف الطيب فى فيلمه الذى قدمه عام ١٩٨٣ ولعب بطولته احمد زكى.

لماذا رجل الأعمال؟!

ان السينما اقرب الفنون للواقع ولهذا ترتبط دائما بما تتابعه الصحافة من قضايا ساخنة ودائما تلك القضايا الساخنة هى أن رجل اعمال استطاع أن يعقد صفقات مشبوهه مع احد البنوك ويشارك فى مشروعات وهميه. والرأى العام ينشغل بكل هذه القضايا ويشعر على المستوى السيكولوجى ان كل الاحباطات التى تواجهه فى الحياة وردود افعال رجل الأعمال وتطلق الصحف فى العادة القاب على هؤلاء المتورطين فى اعمال وصفقات مشبوهه مثل المراة الحديدية - وهو اللقب الذى اطلق على هدى عبد المنعم أو الحيتان وهى الالقاب التى صاحبت العديد من رجال الأعمال الذى ادانتهم الصحافة وادانهم الراى العام وبعض هذه الإدانات واطلاق الأحكام جاء قبل أن يصدر القضاء كلمته النهائية.

أن السينما كوسيلة ثقافية تبحث دائماً عن هامش الحرية

للتنفيس عن الناس ولهذا فإن الجانبية سوف تجدها تميل إلى الشخصيات السلبيه وليست الايجابية.

ان تقديم حياة رجل أعمال صالح يخدم المجتمع هذه الملامح الايجابية لا تجد صدى لدى المشاهدين ولهذا سارعت السينما بتقديم فيلم «هدى وسعالى الوزير» تاليف وإخراج سعيد مرزوق بطولة نبيلة عبيد التى ادت دور هدى عبد المنعم مع بعض التغيير فى نهاية الاحداث حتى لا تقع تحت طائلة القانون . ولكن الجمهور كان يعلم تماماً أن نبيله عبيد تجسد هذه الشخصيه بل ان الكاتبه الصحفيه التى اثارت هذه القضية فى جريدة أخبار اليوم وهى تهانى ابراهيم جسدت شخصيتها فى الفيلم تهانى راشد.

إن هناك داخل مشاهدى السينما رغبة عارمه لكى تفضح السينما سلبيات الواقع وأن يراها أمامه بجسده من خلال نجوم ونجمات يحبهم فإنه فى هذه الحالة يُقبل على العمل الفنى ويتتبعه والمخرج سعيد مرزوق كما روى لى التزم . مع بعض التصرف . فى تحقيقات النيابة العامه حتى يقدم قصه واقعيه لسيده اعمال تورطت مع وزير فى الدوله وتسترت الدوله على الوزير ولم تفضحه ولكن تم استبعاده واذا قدم سعيد مرزوق شخصية سيدة اعمال تبدأ من مرحلة الصفر حتى تصل إلى القمة بكدها وعرقها ربما تصبح نموذجاً جيداً لكى يحتذى بها ولكن سينمائياً لن تجد صدى لدى الجمهور.

وسوف اضرب مثلاً بقصه حياة سيدة الغناء العربى أم كلثوم، لقد بدا مشروع تقديم قصه حياتها فى فيلم سينمائى فى نهاية الستينات واتفقت أم كلثوم مع الكاتب سعد الدين وهبه الذى سجل حياتها على أشرطه وبدأ فى كتابه السيناريو الحوار وفى نفس الوقت فإن المخرج يوسف شاهين بدأ فى مصاحبة أم كلثوم فى حفلاتها الخارجية وقام بتصوير أجزاء من هذه الحفلات حتى يتضمنها الفيلم السينمائى الذى شرح هو ايضاً فى إخراجه بتكليف من أم كلثوم وكان من المنتظر أن تنتج مؤسسة السينما المصرية . التابعة للدولة . هذا الفيلم تحت اسم «ثومه» ولكن بعد رحيل أم كلثوم وتوقف الدوله عن الانتاج السينمائى لم يجرؤ أى منتج سينمائى على أن يقدم حياة أم كلثوم والوحيد الذى امتلك الجراة وبعد قرابة ربع قرن على رحيل أم كلثوم هو التليفزيون المصرى حيث لا خوف من شباك لاتذاكر ولا من تكلفة انتاجه ولهذا فإن المخرجه انعام محمد على سوف تقدم مسلسلاً عن حياتها رشحت لبطولته إلهام شاهين وكتب المسلسل محفوظ عبد الرحمن الذى فكر ايضا فى أن يقدم حياة العديد من العلامات البارزة فى حياتنا المعاصرة مثل طلعت حرب ومصطفى مشرفه وذلك بعد أن قدم حياة الرئيس جمال عبد الناصر فى فيلم «ناصر ٥٦» ولكن يظل ذلك فى اطار السينما أو المسلسلات التى تقدمها الدولة من خلال التليفزيون ولكن سينما القطاع الخاص فى ظل التفكير الفنان من المستحيل أن تقدم مثل هذه الأفلام.

الصوره السلبيه

القاعده الصحفيه تقوم إذا عض الكلب رجلا فهذا ليس خبر ولكن إذا عض رجل كلب فهذا هو الخبر وتلك القاعدة تنطبق ايضا على السينما التى تلتقط كل ما هو غير تقليدى ومثير لتقدمه ويظل أن الصورة السلبيه تحظى بجاذبية اكبر والدليل أننا إذا تساءلنا عن صوره الصحفى فى السينما والمسلسلات سوف نجد أنها الصوره السلبيه وليست الايجابية حتى الأعمال الفنيه التى كتبها كبار الصحفيين مثل زينب والعرش لفتحى غانم، دموع صاحبة الجلاله لموسى صبرى سوف نجد أن شخصية مثل محفوظ رجب التى صاغها موسى صبرى تحمل أكبر قدر من السلبيه وهذا هو النموذج الذى نستوقف المبدع ويستوقف ايضا الجمهور، ولكى يزداد الأمر صعوبة بالنسبة لرجل الأعمال حيث أن هناك نظره من الشك تحيط بالثروه التى كونها ونظره من الشك تحيط بالصفقات التى يعقدها والسينما تجسد شكوك الناس فى وقائع دراميه تجد مدى لدى المشاهدين وعلى هذا سوف يظل رجل الأعمال فى السينما إما ظالم او ظالم

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من يتابع سيل المناقشات والندوات والمؤتمرات التى تناولت قضية الصناعات الصغيرة يخيل إليه أننا قد وصلنا إلى مرحلة تجاوزنا فيها نجاحات الدول التى سبقتنا فى هذا المجال!!

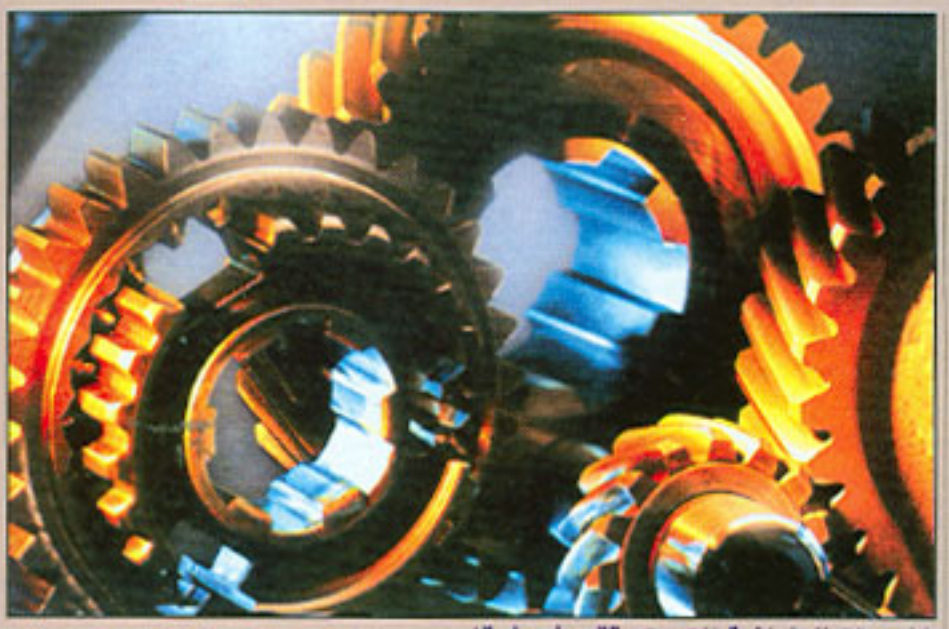

المعجزة اليابانية التى تحققت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وللآن قد اعتمدت بالدرجة الأولى على الدور المتميز للصناعات الصغيرة

بقلم د.م.
نادر رياض

وفى البداية لابد من التنبيه إلى نقطة هامة هى أن المشروعات الصغيرة كمدخل لتنمية اقتصاديات الدول الأخذة فى النمو تحتل مكاناً هاماً بين المفكرين والساسة فى تلك الدول، بالإضافة إلى المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة وفى مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والبنك الدولى للإنشاء والتعمير... وأيضا الدول التى تقدم مساعدات اقتصادية فى صورة قروض.

ولقد سجلت مجموعة دول جنوب شرقى آسيا الشهيرة بالنمو الخمس هونج كونج، وسنغافوره، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وتايلاند نجاحاً كبيراً فى جهودها الرامية لمواجهة الاختلالات الاقتصادية التى ولدتها خصائص التخلف الاقتصادى معتمدة فى ذلك على تكثيف العمل للتنمية الاقتصادية. وهذا النمط يتحقق من خلال الاعتماد على المشروعات الصغيرة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة.

بل وأن المعجزة اليابانية التى تحققت فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وللآن قد اعتمدت بالدرجة الأولى على الدور المتميز للصناعات الصغيرة وبلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادى عن طريق إقامة قاعدة عريضة من الصناعات الصغيرة المغذية للصناعات كبيرة الحجم. اكثر من ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى اغنى الدول الراسمالية نجات فى مطلع الثمانينات لإعطاء حوافز وامتيازات ضريبية خاصة للنمط الصغير من المشروعات الصناعية لإذكاء روح المنافسة الحرة بين وحدات النشاط الاقتصادى وتشجيع أصحاب المدخرات الصغيرة على الدخول فى مجال المشروعات الصغيرة.

ونحن فى مصر ... رغم الجهود الكبيرة التى تتنامى وتتعاظم يوماً بعد يوم للنهوض بالصناعات الصغيرة... ورغم قناعة الجميع بان الصناعات الصغيرة هى الطريق الوحيد للقضاء على البطالة التى تتضخم واصبحت لغماً قابلاً للانفجار، وهى الطريق المؤكد لإحداث تنمية شاملة... اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

إلا انه لازالت الفجوة كبيرة بين الواقع والطموح....لماذا؟

سنحاول ان نلقى الضوء على أسباب تلك الفجوة ومقترحات للارتقاء وتحقيق الطموح المنشود فى إطار خطة الدولة لإعداد مصر لدخول القرن الحادى والعشرين.

أولاً : ما هى الصناعة الصغيرة؟

تقع الصناعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى بين الصناعات الحرفية والكبيرة... إلا أنه لا يوجد تعريف محدد لها متفق فى العالم... فما يمكن اعتباره صناعة صغيرة فى دولة ما قد لا يكون كذلك فى دولة أخرى، وما يمكن أن نعتبره صناعة صغيرة فى صناعة مثل الحديد والصلب قد لا يكون كذلك فى صناعة أخرى.

ويستند فى تحديد الصناعة الصغيرة بصفة عامة إلى معايير أهمها عدد العمال ورأس المال وقد عرفها بنك التنمية الصناعية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال باستثناء المبانى والأراضى عن مائة ألف جنيه مصرى، كما عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك التى لا يزيد فيها رأس المال عن مائة ألف دولار أمريكى.

ثانياً : الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

بدأت الصناعات الصغيرة فى مصر فى شكل صناعات حرفية يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين خاصة فى مجال الغزل والنسيج والفخار والدباغة والحياكة... وقبل قيام الثورة كانت الملكية الخاصة هى السائدة فى الاقتصاد القومى... إلا أنه بعد قيام الثورة والأخذ بمبدأ التأميم وقيام الدولة بالاستثمار أصبح القطاع العام هو القطاع السائد وأصبحت الصناعات خاصة التى تميزت بالحجم الكبير تخضع لملكية هذا القطاع... أما الصناعات الصغيرة فكانت فى معظمها تخضع لملكية القطاع الخاص... إلا أن الظروف الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية السائدة فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ استدعت إعادة النظر فى تقسيم العمل داخل الاقتصاد القومى بين القطاعين العام والخاص لإعطاء الأخير مزيداً من الحرية فى مزاولة نشاطه، فصدرت قوانين فى شأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة... وتنامى هذا الاتجاه وتعاظم خلال السنوات الأخيرة لخلق مناخ استثمارى جديد تلعب فى رحابه الاستثمارات الخاصة المصرية والعربية والأجنبية دوراً كبيراً فى خلق طاقات إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة، وأعلنت الدولة عن سياساتها فى غزو الصحراء والتوسع فى إقامة المجتمعات العمرانية الجديدة وإعطاء دفعة كبيرة لحركة الاستثمار فى مصر من خلال إقامة مجتمعات صناعية، سكانية متكاملة تتفادى أخطاء ومشاكل المجتمعات القائمة وتراعى فى الوقت نفسه اعتبارات التوطن والتجاور السكانى وتوفير البنية الأساسية فى مجتمع جديد.

غير أن التطبيق العملى لهذه السياسات الاستثمارية الجديدة قد أسفر عن قصور واضح فى مجال تشجيع وإقامة المشروعات الصغيرة بصفة عامة والصناعات الصغيرة بصفة خاصة... وجاءت الإنجازات التى تحققت فى مجال التنمية الصناعية بالمجتمعات الجديدة امتداداً لنمط التنمية الذى شهدته حقبة الستينات من كونه نمطاً موفراً لعنصر العمل ومكثفاً لاستخدام رأس المال، وكانت النتيجة الطبيعية إنشاء منشآت صناعية خاصة متوسطة الحجم فى الغالب، وتفتقد هذه المجتمعات الصناعية الجديدة إلى وجود مجموعة من الصناعات المغذية القادرة على إنتاج المكونات وقطع الغيار والأجزاء والمواد المكونة لمنتجات المنشآت الصناعية متوسطة وكبيرة الحجم.

ومن هنا يأتى دور الصناعات الصغيرة فى دفع المجتمعات الصغيرة الصناعية - السكانية الجديدة بخطوات ثابتة قدماً إلى الأمام... بل إن المحافظة على الصرح الصناعى الذى تم إقامته فى المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادات و٦ أكتوبر وغيرها يتطلب تكثيف الجهود المنظمة فى سبيل إقامة الصناعات الصغيرة التى تزود الصناعات القائمة بالمدخلات اللازمة لاستمرار نموها بدلاً من استيرادها... حيث أن الاعتماد على استيراد تلك المدخلات يفقد كثيراً من الصناعات القائمة القدرة على الصمود والمنافسة.

وتوجد فى مصر صناعات حرفية وبدوية صغيرة تنتشر فى ربوع البلاد تدعمها جهود الدولة من خلال عدة منظمات مثل الصندوق الاجتماعى ووزارة الشئون الاجتماعية وبنك التنمية الصناعية وغيرها.

ولم تحقق الصناعات الصغيرة أو المتوسطة الدور المنشود فى دفع عجلة اقتصادنا القومى واستيعاب جانب كبير من البطالة وأخذ دورها فى تنمية صادراتنا... ذلك لأنها تواجه مشكلات كثيرة تكبل حركتها وتعمل على تعثرها وتعيق تطورها وتقدمها.

ثالثاً : أهم المشكلات التى تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

١ - عدم تحديد برنامج قومى شامل متكامل للصناعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الدولة يحدد ويخطط لدور وتطوير وتنمية وتكامل الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

٢ - إنخفاض المستوى الفنى للعمالة فى الكثير من المواقع.

٣ - سوء الإدارة فى الكثير من المواقع.

وضع خطة قومية شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات سياسات وأهداف محددة

نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل آلية مركزية توحد توجهات تلك الأنشطة داخل جهاز فعال يملك آلية وضع السياسات وتطبيقها

٤ ـ انخفاض الوعي بأساليب التسويق واحتياجات الأسواق.
٥ ـ المشاكل الفنية والتكنولوجية المتعلقة بالخامات والآلات والمعدات... الخ.
٦ ـ مشكلات التمويل والدعم المالي.
٧ ـ مشكلات الضرائب والأسلوب الجزافي في تقديرها في كثير من الأحيان.
٨ ـ مشكلات الجمارك.
٩ ـ مشكلات التأمينات الاجتماعية.
١٠ ـ مشكلات تشريعية.

رابعاً: النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

١ ـ وضع خطة قومية شاملة للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات سياسات وأهداف محددة تتحرك من خلالها كافة الأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية... الحكومية والخاصة.. تراعي إحداث تكامل مخطط للإنتاج والتسويق محلياً وعالمياً... وتراعي في الوقت ذاته جميع جوانب القصور والمشكلات وأساليب محدده لحلها.

هذا هو المحور الأساسي للنهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة... ولتحقيق ذلك يمكن تشكيل فرق عمل من ذوى الخبرات المتميزة ومن كافة الجهات المعنية بالأمر تكلف بمهام محددة أهمها:

أ ـ فريق لمراجعة كافة التشريعات المتعلقة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة في كافة المجالات وتعديلها بما يحقق انطلاقها.

ب ـ فرق لمراجعة أنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وآليات تحقيق الربط والتكامل بينها بما ينشط عملية التسويق للصناعات الصغيرة كصناعات مغذية وبما يدعم الصناعات المتوسطة في توفير مدخلاتها ودعم قدراتها التنافسية.

ج ـ فريق لوضع تصور لبناء قاعدة معلومات وبيانات قومية متكاملة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون ركيزة أساسية للتطوير ولإحداث تكامل أفضل.

د ـ فريق لوضع تصور محدد للأسلوب الأمثل في كيفية الاستفادة من البحث العلمي بأنشطته ومراكزه وخبراته في الدعم الفني والتكنولوجي للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

هـ ـ فريق عمل لحل مشكلات الضرائب والتأمينات والجمارك.

و ـ فريق عمل لحل مشكلات الدعم المالي والتمويل.

ز ـ فريق عمل لوضع تصور محدد المعالم لكيفية الاستفادة من مراكز التدريب والتأهيل الفني والإداري في إحداث التنمية البشرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولعل في النقاط التالية ما يفيد عمل تلك الفرق.

٢ ـ قيام الجمعيات ومراكز البحوث ومراكز التدريب المهني بتقديم خدمات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأجور رمزية... على أن يشمل ذلك ما يلي:

أ ـ تنمية الموارد البشرية... فنياً ومالياً وإدارياً... ويشمل ذلك كفاءة العمالة التنفيذية من الناحية الفنية والإدارية والتسويقية وحسابات التكاليف وكذا إعداد مديرين أكفاء.

ب ـ المساعدة في حل المشكلات المتعلقة باختيار أنسب الخامات والتصميمات وأساليب التشغيل وضبط الجودة والإرشاد والتوجيه في اختيار الأجهزة والمعدات والآلات.

ج ـ تخصيص أماكن بمنافذ البيع بالقطاع العام لعرض منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأجور رمزية.

٤ ـ منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات ضريبية لفترة من ١٠ إلى ١٥ سنة.

٥ ـ تخفيض أسعار فائدة القروض إلى ١٠٢٪

٦ - إعداد قاعدة بيانات عن احتياجات الأسواق المحلية والعالمية.

٧ - الإلزام بتطبيق المواصفات القياسية واعتبارها حداً أدنى لمستوى الجودة.

٨ - تأسيس محور نشيط مع مصانع الآلات الورش التابعة للمصانع الحربية لتوفير إحتياجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة من الآلات الورش الرئيسية، وتوفير قطع الغيار وخدمات ما بعد البيع وتسهيل عمليات شراء تلك الآلات من خلال البنوك ومصادر التمويل المختلفة بضمانات ميسرة وبما لا يخل بالإلزام والالتزام بين كافة الأطراف.

٩ - إقامة معارض للصناعات الصغيرة والمتوسطة باشتراك مالى رمزى.

خامساً: توريد صناعات صغيرة ومتوسطة لمصر

على ضوء ما سبق

فإن تقديم أية صناعات صغيرة لمصر يقتضى الالتزام بما يلى:

١ - تقديم تكنولوجيا ملائمة توازن بين كثافة العمالة وكثافة راس المال... وتعمل فى الوقت ذاته على تحقيق إنتاج جيد مطابق للمواصفات القياسية.

٢ - تقديم المعونة الفنية فى المشكلات المتعلقة بالخامات وأساليب التشغيل وضبط الجودة وإجراء الفحوص والاختبارات، والأجهزة والأدوات اللازمة لذلك والتدريب عليها.

٣ - تسهيلات السداد وتخفيض الفوائد إلى أن يتطور المشروع ويحقق عوائد مجزية.

٤ - تقديم تسهيلات للتصدير من خلال عدة آليات مثل اتفاقيات الشراكة وإتاحة البيانات عن احتياجات الأسواق العالمية والتدريب على التسويق عالمياً... الخ.

وفى هذا الصدد فإننا نطلب من المنظمات الاقتصادية الدولية المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وغيرها دعم المشروعات الموردة من خلال دورها فى تقديم القروض بفوائد ميسرة وبفترة سماح مناسبة.

سادساً حل المشكلات التى تواجه مشروعات الصندوق الاجتماعى

ما أن انتهت فترة السماح لمشروعات الشباب مع الصندوق الاجتماعى حتى تفجرت مجموعة من المشاكل داخل هذه المشروعات من أبرزها تعثر بعضها عن سداد قروضه وتوقف البعض الآخر عن الانتاج، ومن ناحية أخرى قامت البنوك الممولة لهذه المشروعات باتخاذ إجراءات الحجز الإدارى ضماناً لسداد مستحقاتها الأمر الذى يعرض هذه المشروعات إلى الانهيار نتيجة لبيع الاتها ومعداتها.

لقد أقيمت مشروعات الصندوق الاجتماعى لحل مشكلة البطالة ولتحفيز الشباب ولاحداث تنمية اقتصادية متوسطة فى ربوع البلاد... وفى هذا يتعاقد الصندوق الاجتماعى مع البنوك كمؤسسات مالية تملك الخبرة والرغبة فى إدارة قروض الصندوق لاقامة مشروعات صغيرة تحقق المزيد من فرص العمل ويستفيد الصندوق فى نفس الوقت من الخبرة المتراكمة لدى البنوك فى إدارة الائتمان والتصدى بكفاءة لمخاطره. ولقد نجح الصندوق فى التغطية المكانية لكل محافظات مصر... إلا أن المشاكل التى تواجه مشروعاته وتهدد استمراريتها بحاجة إلى تحرك سريع لحلها حلاً جذرياً. وفى هذا الصدد نرى أهمية ما يلى :-

١ - إعادة النظر فى قيمة ونسب الفوائد وجميع أنواع الرسوم وأساليب السداد وفترات السماح حيث أن الوضع بصعب تنفيذه حالياً أمام ما تواجهه المشروعات من عقبات.

٢ - لكى تنجح مشروعات الشباب يجب أن نوفر لها الجو المناسب للعمل حتى يتمكن هؤلاء الشباب من جنى ثمار الجهد المبذول والقرض المدفوع ويتمكنوا من سداد أقساط هذه القروض وفوائدها لأنه قد تمت الموافقة على صرف قرض لهم فذلك يدل على أنهم فئة جادة وراغبة فى العمل. ولقد أثبتت التجارب السابقة لمشروعات الصندوق الاجتماعى أن أهم العقبات التى تواجه مشروعات الشباب هى التسويق ... أو بمعنى آخر ظروف السوق المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالمكان... وكثرة قرارات الأحياء وتضاربها وتعارضها وتعديلها للاماكن يهدد بهدم ما يبنيه الصندوق الاجتماعى... مما لا شك فيه أن الأمر بحاجة الى مزيد من التنسيق بين جميع الأطراف... الصندوق والبنوك والاحياء والشباب حتى تحقق هذه المشروعات الاهداف المرجوة.

مما سبق

فإنه قد يكون من المفيد أن نتبع تلك الأنشطة المختلفة التى لها علاقة على مختلف مستوياتها بنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل آلية مركزية توحد توجهات تلك الأنشطة داخل جهاز فعال يملك آلية وضع السياسات وتطبيقها ويتبع مجلس الوزراء مباشرة ويستمد منه ما يحتاجه من سلطات إدارية واشرافية ورقابية يتمشى مع الأهمية المتزايدة لنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة كهدف قومى من ناحية وباعتبار هذا النشاط جزء من كيان دولى وعالمى اكبر باعتبار أن الأداء المصرى يحسب لنا وعلينا بحسابات النجاح وقياسات الأداء العالمية الأمر الذى لا يمكن أن يمارس بمنأى عن دور مصر القيادى فى المنطقة.

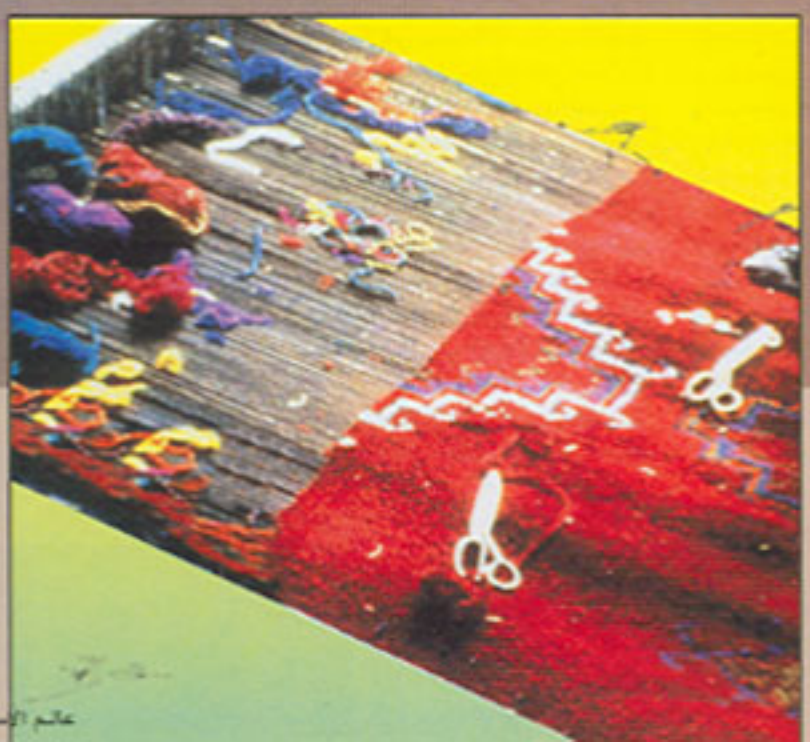

أجندة الاستثمار

• تقوم مؤسسة الاونكتاد الآن بإجراء دراسة مقارنة وواقعية لسياسات الاستثمار في مصر لزيادة معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر حتى يصل إلي ٣,٥ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠١ وتتحمل الاونكتاد تكاليف الدراسة وطلب د. إبراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار من مسئولي المؤسسة أن تأخذ الدراسة في اعتبارها كافة الدراسات التي أجرتها المؤسسات والمنظمات الدولية الأخري حول نفس الموضوع.

• في ضوء رسم خريطة استثمارية جديدة لمصر قامت الهيئة العامة للاستثمار بإنشاء مناطق صناعية جديدة خلال شهري فبراير ويناير الماضيين. من بين هذه المناطق منطقة صناعية في محافظة الدقهلية في جمصة علي مساحة قدرها ٧٢٧ فدان و١٤ قيراط ومنطقتان جديدتان في محافظة بني سويف ناحية بياض العرب شرق النيل علي مساحة ٧٥٠ فدان. منطقة جديدة في محافظة اسيوط ناحية دشلوط مركز ديروط علي مساحة ١٠٨ فدان واثنان وعشرون قيراطا. منطقة صناعية أخري بمحافظة اسيوط تخصص كمجمع للصناعات الصغيرة ناحية الغريب مركز ساحل سليم. كما انشات الهيئة منطقة حرة عامة بدمياط علي مساحة ٤٤٥ فدان تخصص لإقامة المشروعات التخزينية.

• قررت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار «ميجا» التابعة للبنك الدولي منح التغطية التأمينية اللازمة للمشروعات الأجنبية التي تعمل علي أرض مصر، والمشروعات المصرية التي تعمل بالخارج، بالإضافة لمساعدة مصر في الترويج للاستثمار عن طريق شبكة المعلومات الضخمة التي تملكها ميجا وتدريب العاملين بالهيئة العامة للاستثمار علي الأساليب الحديثة في مجال ترويج الاستثمار.

حصلت شركة أسود كربون المصرية التي تعمل وفقا لقانون الاستثمار ٢٣٠ لعام ١٩٨٩ علي شهادة الأيزو ١٤٠٠٠ وهي اول شركة في العالم تعمل في هذا المجال تحصل علي هذه الشهادة. هذه الشركة تنتج أسود كربون الذي يعتبر المادة الرئيسية المستخدمة في صناعة الإطارات.

• قرر صندوق التصنيع الدانماركي للدول النامية IFU رصد ٣٠ مليون دولار لتمويل مشروعات القطاع الخاص في مصر بشروط ميسرة جداً، ويغطي التمويل نقل التكنولوجيا الدانمركية المتقدمة لمصر والتدريب ودراسة الجدوي والتعرف علي الشركات والمعونة الفنية والمساعدة كذلك في تنمية صادرات المشروعات الصناعية.

وقد انشا الصندوق مكتبا له بالسفاره الدانمركية بالقاهرة للرد علي استفسارات المستثمرين ومقابلتهم وتنفيذ أهداف الصندوق.

هذا الصندوق اسسته الحكومة الدانمركية عام ١٩٦٧ لمساعدة المستثمرين في الدول النامية، ومساعدة الشركات الأجنبية والدانمركية التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية.

وتهدف IFU لترويج النشاط الاقتصادي في الدول النامية من خلال تنشيط الاستثمارات فيها بالتعاون مع الصناعات الدانمركية، وهناك اكثر من ٢٦٣ مشروعا في ٦٥ دولة تستفيد من الصندوق.

• ١٠٢,٢٣٤ مليار جنية استثمارات المشروعات الاستثمارية في مصر

بلغ عدد المشروعات الاستثمارية في مصر حتى نهاية يناير الماضي ٥٣٨٤ مشروعاً، راسمالها المصدر ٥٣,٥٠٩ مليار جنية، تكلفتها الاستثمارية ١٠٢,٤٣٤ مليار جنية، توفر فرص عمالة قدرها ٦,٢٤ مليون فرصة عمل .

من هذه المشروعات ٤٦٦٩ مشروعاً تعمل داخل البلاد راسمالها المصدر ٤٦,٦٧١ مليار جنية، تكلفتها الاستثمارية ٨٣,٧٦٤ مليار جنية، توفر فرص عمالة قدرها ٥,٤٧٦٦٠ مليون فرصة عمل . ٧١٥ مشروعا تعمل بنظام المناطق الحرة راسمالها المصدر ٦,٨٣٩ مليار جنيه، تكلفتها الاستثمارية ١٨,٦٧٠ مليار جنيه توفر ٧٦ الف و٣٥٤ فرصة عمل.

ومن بين المشروعات التي تعمل داخل البلاد ٣٠٩٩ مشروعا صناعياً راسمالها المصدر ١٩,٣١٩ مليار جنيه، تكلفتها الإستثمارية ٤٠,٣٨٠ مليار جنيه وتوفر فرص عمالة قدرها ٣,٥٩٧٨٦ فرصة عمل، ٢٣٢

تعمل مؤسسات الإعلام العربية والأجنبية وكذلك المؤسسات العربية في مشروعات الاستثمار خلال نصف الفترة مقارنة بالعام السابق

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مصر التى فى خاطرى

د. محمد البارز

نعم هذه مصر قيادة وحكومة وشعبا.. قيادة تقود التنمية بعزيمة وإصرار نحو آفاق غد مشرق تتسع فيه رحاب التنمية لتصل إلى كل بقعة على أرض مصر ريفها وحضرها واديها وصحاريها.. شمالها وجنوبها وحكومة تملك الرؤية والحلم لتحقيق نهضة كبرى يصل فيها معدل النمو إلى ٨٪ ويتضاعف فيها حجم التجارة إلى أربعة أمثال ما هو عليه وتوفر لشباب مصر ما يجاوز النصف مليون فرصة عمل سنويا وتصل بحجم الاستثمارات إلى مائة مليار جنيه سنوياً.

وشعب رفض الإرهاب وتحداه.. شعب آمن بأن الاستقرار هو سبيل التنمية ومناخ التقدم وجوهر كل إصلاح.. شعب قبل التحدى وراح يبنى مصر جديدة.. مصر كل المصريين.. نحرص فيها جميعاً على البعد الاجتماعى والوحدة الوطنية والعمل المخلص.. والروح والوقاية.. شعب آمن منذ الأزل بالعدل والعدالة كأساس للحكم.

ومستثمرون وطنيون آمنوا بأن بلدهم أحق بجهدهم وعرقهم.. لم يترددوا فى أن ينشروا الخير والنماء ويشاركوا بالمال والجهد.. بالعلم والخبرة.. بالتحدى والمصابرة دون أن يلقوا بالاً إلى لغو الحديث الذى يريد أن يوجد فجوة بينهم وبين الحكومة وأبدا لن تكون تلك الفجوة لأن المستثمرين ورجال الأعمال مصريون أولاً وحتى النخاع مرحباً بتوسيع رحاب التنمية ومرحباً بتوسيع قاعدة رجال الأعمال فى مصر. ومرحباً بكل جهد مخلص وعمل مبدع.. ونعم يتحدى المشكلات وتخطى الصعاب وقهر اليأس وواد الضغوط الذى لن يعرف سبيلاً إلينا.. ونعم لشباب مصر كمنظمين ورجال أعمال. ونعم للقطاع الخاص يقود التنمية ويضم كتائب مصر من الشباب ومن الخبرات التى نعتز بها ونفاخر..

تلك مصر التى فى خاطرى وتلك مصر التى قطعت الشوط الكبير وأبدا لن تتخلف عن ركب النهضة أو عن الريادة فى كل الميادين.

وأهلاً بكل جهد مخلص وعمل بناء.

أينما ينادي المنادي اجتمع القاصي والداني وتبقى مصر دوماً عمار